

أثر ثورات الربيع العربي على الأمن القومي العربي

دراسة حالة مصر(٢٠١٠-٢٠١٥)

اسم الطالبة

أمينة زهير علي الضمور

إشراف الدكتور

يحيى أحمد العلي

أستاذ مشارك

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في تخصص دراسات السلام والنزاعات

كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء –الأردن

٢٠١٦/١٢/٢٠

ب

نوقشت هذه الرسالة والموسومة ب"أثر ثورات الربيع العربي على الأمن القومي العربي : دراسة حالة مصر (٢٠١٠-٢٠١٥)

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٠

أعضاء لجنة المناقشة: **التوقيع:**

الدكتور يحيى أحمد العلي، مشرفاً ورئيساً ....

أستاذ مشارك في علم الاجتماع البيئي ومناهج البحث

الأستاذ الدكتور محمد عبد الكريم محافظة، عضواً ....

أستاذ في التاريخ الحديث المعاصر

الدكتور طارق سعد الاسعد، عضواً ....

أستاذ مشارك الفكر السياسي الاسلامي

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة ، عضواً خارجياً ....

أستاذ مشارك في العلاقات الدولية

جامعة آل البيت.

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى ....

من علمني النجاح والتقدم ..... والدي الغالي .

من غمرتني بعطفها وحنانها ..... والدتي الحبيبة.

من دعمني في مسيرتي الدراسية... أخوتي، وأخواتي ، وزملائي الأعزاء.

شكر وتقدير

الشكر لله دائماً وأبداً، ومن ثم فالشكر لكل من ساندني ووقف إلى جانبي طوال فترة دراستي في الجامعة الهاشمية، وأخص بالشكر أستاذي المشرف (الدكتور يحيى أحمد العلي)، وجميع الأساتذة الذين كان لهم عميق الأثر في زيادة معرفتي واطلاعي.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

أثر ثورات الربيع العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة مصر (٢٠١٠-٢٠١٥)

إعداد

أمينة زهير علي الضمور

إشراف الدكتور

يحيى أحمد العلي

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير أحداث ما سمي بالربيع العربي على الأمن القومي العربي، من خلال دراسة الأبعاد المحتلفة للأمن القومي العربي في دول التغيير (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)، والبحث في مصادر تهديد الأمن القومي المصري الداخلية والخارجية، وتحليل الأبعاد المختلفة للأمن القومي المصري.

واستخدمت الدراسة المناهج الآتية: منهج دراسة الحالة من أجل دراسة تأثيرات أحداث الربيع العربي على الأمن القومي المصري، ومنهج تحليل البيانات من أجل تحليل الأسباب والنتائج المختلفة التي أدت إلى أحداث الثورات في دول التغيير العربي وهي (تونس، مصر، ليبيا، واليمن وسوريا)، والمنهج المقارن من أجل المقارنة بين الأبعاد المختلفة للأمن القومي المصري قبل وبعد أحداث الربيع العربي.

في حين تكمن أهمية الدراسة في دراسة تداعيات الربيع العربي على الأمن القومي العربي على دول التغيير التي شملتها الدراسة في كل من (تونس، واليمن وليبيا ثم سوريا)، وتحديداً دراسة التداعيات على الامن القومي المصري.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن أحداث ثورات الربيع أثرت على الأمن القومي العربي، وعلى الأمن القومي المصري في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، بينما كان تأثير أحداث الربيع العربي إيجابياً على دول التغيير في الجانب السياسي؛ وذلك من خلال نجاح الثورات في اسقاط أنظمة ديكتاتورية حكمت لفترات طويلة، وبرهنت الشعوب العربية مقدرتها على احداث تغيير في أنظمتها السياسية من أجل تحقيق الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، كما وتوصلت الدراسة إلى أن التنظيمات الجهادية في منطقة سيناء تُشكل مصدر تهديد على الأمن القومي المصري.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المقدمة

ساهمت عواملُ عديدةٌ في ظهور ما سُمي "بالربيع العربي"، والذي تحول في بعض الدول العربية إلى حروب أهلية كما في الحالة السورية واليمنية والليبية، ومن هذه العوامل ما هو اقتصاديٌ، وسياسيٌ، واجتماعيٌ. فقد عانت بعضُ الشعوب العربية من القهر والظلم من قبل حكومات مستبدة، وتعرضت لظروف اقتصادية صعبة من فقر، وحرمان مطلق، وبطالة، وتدني في المستويات المعيشية والتهميش وغياب الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وحق التعبير عن الرأي، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، وعدم تكافؤ الفرص. (العاني، ٢٠١٥).

إنَّ حالة "الربيع العربي " كحركة احتجاجية سلمية انطلقت في أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع٢٠١١، والتي بدأت في تونس وامتدت إلى مصر ثم إلى ليبيا، ثم إلى اليمن، ثم إلى سوريا، وُصفت بأنها "ثورةٌ" تسعى لتغيير النظام السياسي القائم، وإقامة نظام سياسي جديد يعبر عن الارادة الشعبية لأفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقة للثورة، إلا أنها لم تُكمل تحقيق أهدافها بعد، بل تعتبر عملية تحول نحو الديموقراطية، حيث خاضت الشعوبُ طرقاً مختلفة لتغيير أنظمتها الديكتاتورية، وكنتيجة لحالة الانسداد السياسي التي سبقت مرحلة "الربيع العربي،" فقد لجأت بعض الشعوب لتغيير أنظمتها القديمة بالطرق السلمية كما حدث في تونس ومصر، بينما لجأت ليبيا، واليمن، وسوريا لاستخدام طريق المواجهة المسلحة (العاني،٢٠١٥).

إنَّ المنطقة العربية بعد أحداث الربيع العربي تتعرض لحالة من عدم الاستقرار نتيجة للصراعات بين الاطراف المختلفة سواءً أكانت محليةً، أم إقليمية، ً أم دوليةً، والتي أثرت في المرحلة الانتقالية لدول" الربيع العربي" وفي مصر تحديداً. وهذا بدوره ساهم في التأثير على الأمن القومي العربي

وفي طبيعة العلاقات الاقليمية والدولية. إضافة إلى ذلك كان له تأثير على حالة الأمن القومي المصري بجميع أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والتي تُعد معضلةً حقيقيةً تزامنت مع ثورات "الربيع العربي"، وتداعياته المختلفة على مستوى الدولة القطرية /القومية، وعلى مستوى الاقليم والعالم.

وبناءً على ما سبق فإن الدراسة تسعى إلى البحث في أثر ثورات "الربيع العربي" على مصر على مستويين: مستوى داخلي من خلال دراسة تأثير هذه الأحداث على الأمن القومي المصري بمؤشراته المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية)، ومستوى خارجي من خلال دراسة المواقف الدولية والاقليمية تجاه دول "الربيع العربي" وفي مصر تحديداً، وتداعيات هذا على الإقليم والعالم.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تعرضت لها دول "الربيع العربي " والتي أصبحت تشكل مصدر تهديد على الأمن القومي العربي ككل، والتي بدورها أثرت على الأمن القومي المصري، ونظراً لما لمصر من تأثير كبير في الأحداث المتسارعة التي تعيشها المنطقة فإن الدراسة ستعمل على بيان أثر أحداث "الربيع العربي" على الأمن القومي المصري بمختلف مؤشراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الإجابة عن السؤال البحثي الرئيسي: ما تأثير "الربيع العربي" على الأمن القومي العربي بشكل عام،وعلى مصر بشكل خاص ؟

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال المحوري الآتي: ما تأثير الربيع العربي على الأمن القومي العربي بشكل عام وعلى مصر بشكل خاص؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١. ما أسباب ثورات "الربيع العربي" في كل من (تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، ثم سوريا)؟
٢. ما تداعيات ثورات " الربيع العربي" على الأمن القومي العربي؟
٣. ما مصادر تهديد الأمن القومي المصري الداخلية؟
٤. ما مصادر تهديد الأمن القومي المصري الخارجية؟
٥. ما مؤشرات أبعاد الأمن القومي المصري؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من اعتبارات عملية وعلمية:

الأهمية العلمية:

يُشكل موضوع الأمن القومي مكانة مركزية في الفكر الاستراتيجي السياسي والعسكري وذلك لعدة اعتبارات أهمها ما يلي:

أولاً: أن الأمن القومي هو محور السياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية هي في المقام الأول سلوك الدولة الخارجي انطلاقاً من مفهومها لأمنها القومي.

ثانياً: أن الأمة العربية تخوض صراعات ضد أطماع الدول الكبرى، وهذه الصراعات أياً كان منهج معالجتها أو كيفية مواجهتها فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بقضية الأمن العربي، ويُعد الوجود الاسرائيلي أحد أهم التهديدات المباشرة لأمن الدول العربية، وتحديداً دولة مصر لما تُمثله من قوة اقليمية عربية في المنطقة العربية، خاصة بعد التحولات الدولية التي مرت بها المنطقة العربية نتيجة الربيع العربي.

ثالثاً: أنَّ أغلب البلاد العربية تواجه بشكل حاد مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالنمط الذي تتخذه عملية التنمية من تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية في مجتمع ما يطرح بالضرورة آثاره على موضوع الأمن لأهميته في عملية التنمية.

رابعاً: يترتب على تحديد استراتيجية العمل القومي، أو الوطني في مجالات التصنيع، أو التنمية أو السياسات الخارجية وغيرها من الموضوعات وجود مفهوم، أو نظرية للأمن تنطلق وتسعى لتحقيقه. فوجود مفهوم واضح للأمن القومي يسمح بتحديد الاولويات بشكل علمي وسليم بحيث تشكل الحلول

والاجراءات التي يتم التوصل لها في مرحلة ما نظاماً مُتسقاً مع المصالح القومية في المدى البعيد، بحيث لا تكون مجرد حلول طارئة لمشاكل عاجلة وملحة دون التنبه لانعكاساتها وآثارها البعيدة المدى(هلال،١٩٨٤).

وتكمن أهمية الدراسة العلمية في دراسة تداعيات الربيع العربي على الأمن القومي العربي على دول التغيير التي شملتها الدراسة في كل من (تونس، واليمن وليبيا ثم سوريا)، والامن القومي المصري تحديداً، وذلك من خلال توضيح أبعاد الأمن القومي ودوره فيها، وتحديد مصادر تهديد الأمن القومي من خلال تحليل مفهوم الأمن القومي ضمن مؤشرات اجرائية قابلة للقياس والتحليل، إضافة إلى إثراء الدراسات المتخصصة في مجال الأمن القومي.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدراسة العملية من خلال:

توضيح أهمية مصر كقوة اقليمية عربية في تحقيق الأمن القومي العربي، وأهمية تحقيق الأمن القومي المصري وانعكاساته على الأمن القومي العربي.

تزويد الباحثين وصانعي القرار في الدول المختلفة بتأثير تداعيات ثورات "الربيع العربي" على دولة محورية كمصر، الأمر الذي سيساعد في التقليل أو الحد من هذه الأثار على الدول العربية وغيرها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير "الربيع العربي" على الأمن القومي المصري، وتحديداً تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأتية:

١. دراسة الأمن القومي العربي في دول التغيير (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا) من خلال توضيح الابعاد المختلفة (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية) في كل منها وذلك من خلال تطبيق نموذج مثلث جالتونج للصراع لتحليل الأبعاد المختلفة للثورات المتمثلة في التناقضات البنيوية والاتجاهات والسلوك الثوري.
٢. البحث في مصادر تهديد الأمن القومي المصري الداخلية والخارجية، والتي بدورها تؤثر على الأمن القومي العربي.
٣. دراسة أبعاد الأمن القومي المصري المختلفة (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والتكنولوجية ودورها في تحقيقه.
٤. تحليل مؤشرات الأبعاد المختلفة للأمن القومي المصري، لتحديد التأثيرات المختلفة فيه.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من افتراض رئيسي يشير إلى أن ثورات الربيع العربي لها تأثيراًعلى الأمن القومي العربي.

محددات الدراسة:

الحدود الزمنية: ٢٠١٠– ٢٠١٥.

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.

المفاهيم والمصطلحات:

يوجد العديد من المفاهيم التي عرفت مفهوم الثورة كالآتي:

التعريف الإسمي لمفهوم الثورة:

- **الثورة:** حركة شعبية واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبر عن الرغبة العامة لأغلب أفراد الشعب، تسعى لتغيير النظام السياسي القائم جذرياً، وإقامة نظام سياسي جديد يعبر عن الإدارة الشعبية لجميع أفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقية للثورة."(العاني،٢٠١٥).
- **وتُعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها:** "التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، والتي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيدولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وقد تكون فُجائية سريعة أو بطيئة تدريجية" (شعبان،٢٠٠٣).
- **الثورة الشعبية:**" الشعب ينتفض ويغير النظام، وقد يتم هذا التغيير بالسلم كما في تونس ومصر وقد يتحول إلى صراع مسلح كما في ليبيا وسوريا".(العاني،٢٠١٥).

بناءاً على تعريف مفهوم الثورة، فإنه يتضمن عناصر أساسية:

أولاً: عنصر الديمومة (الحركية) بإعتبار أن الثورة حالة عملية وصيرورة في الفعل الثوري، ثانياً: عنصر التغيير والتحول في هياكل وبُنية الدولة والمجتمع، وثالثاً: عنصر الصراع أو النزاع بمختلف أشكاله السياسية والاجتماعية والثقافية، ومحصلة التفاعل بين العناصر الثلاثة هى احدى المؤشرات الكاشفة لحالة الثورات (العناني، ٢٠١٢).

-التعريف الإجرائي لمفهوم الثورة:

ولصعوبة قياس الثورات اجرائياً، فإنه يمكن محاولة تحديد حالة فشل ونجاح الثورات من خلال ربطها بعملية الانتقال الديمقراطي عن طريق معايير تسهم في فهم نجاح أو تعثر الثورات، وذلك من خلال خلال أربعة معايير كما يلي: أولاً: كسر حاجز الخوف، ثانياً: أن تكون الإنتفاضة ذات طبيعة سلمية، ثالثاً: توفر حد أدنى من التماسك الإجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية، رابعاً: موقف الجيش من التمرد الشعبي. (حسيب،٢٠١٢).

الأمن القومي العربي:

يوجد العديد من المفاهيم التي تُعرف مفهوم الأمن القومي العربي كما يلي:

ويُعرفه معجم العلوم السياسية بأنه" مجموعة من الاجراءات الشاملة التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية" (مصباح، ٢٠٠٩).

وعليه فإن مفهوم الأمن القومي مفهوم متكامل ويتشكل من متغيرات ثلاثة وهي:

الأول: مفهوم التوازن، وهو مسالة داخلية تتعلق بالإجماع القومي (التوافق consensus)، والتعاون الاقليمي (cooperation)، والذي يؤدي بذلك لنظام سياسي على فكرة الدمج والاحتواء (inclusion)، وليس الاستبعاد أو الاقصاء (exclusion).

الثاني: الرفاهية (wellbeing) ويعني قدرة الدولة ليس فقط على رفع مستوى المعيشة وزيادة جودة الحياة والحفاظ عليها وانما أيضاً القدرة التوزيعية للدولة بما يحد من الحرمان الاقتصادي الذي يدفع إلى عدم الرضا والاحباط ومن ثم اللجوء إلى العنف.

الثالث: القدرات العسكرية للدولة والتي تنفذ السياسات الدفاعية (جياد، ٢٠١٠).

- الأمن القومي كمفهوم عسكري:

تربط هذه المدرسة بين الأمن القومي، والقوة العسكرية للدول والقدرة على مجابهة الأخطار والتهديدات العسكرية.

كما عرفه الأمريكي "وولتر ليبمان" في عام ١٩٤٣ "أن الدولة تكون آمنه حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتتجنب الحرب، وتكون قادرة عند التحدي على المحافظة على تلك المصالح بالحرب". ووفقاً لهذا التعريف فإن الأمن يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة سواء بعدم التضحية بها لتتجنب الحرب، أو المحافظة عليها بالحرب. وبناءً على ذلك تقوم الدولة بتحديد المصالح التي تعتبرها مهمة لأمنها، وتكون على استعداد لخوض حرب دفاعاً عنها (هلال، ١٩٨٤).

- الأمن القومي كقضية مجتمعية:

وضح روبرت مكنمار وزير الدفاع الأمريكي السابق الأمن القومي "هناك حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الارضية إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول، والمشكلة العسكرية هي جزء من مشكلة الأمن الكبرى. إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفر القانون والنظام، ولكن لابد من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع السياسي حتى تصبح درعاً تتحقق ورائه التنمية، وهي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن، وكلما تقدمت التنمية يرسخ الأمن، لأن الأمن الجماعي والتنمية الجماعية ليست إلا وجهان لعملة واحدة". (مصباح،٢٠٠٩). ومن خلال التعريفات السابقة للأمن القومي العربي، فإن الدراسة ستعتمد التعريف الإسمي الآتي للأمن القومي العربي:

التعريف الإسمي لمفهوم الأمن القومي العربي:

"تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع."(جياد،٢٠١٠).

التعريف الإجرائي لمفهوم الأمن القومي العربي:

ويمكن صياغة مؤشرات الأمن القومي العربي استناداً للتعريف الإسمي السابق لمجموعة من المؤشرات الاجرائية وهي:

أ- تأمين كيان الدولة والمجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية من خلال قياس قدرة الدولة على الانفاق العسكري، ومدى الترابط والتعاون بين المؤسسات المختلفة داخل الدولة.

ب- تهيئة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال بيان المؤشرات في القطاعات المختلفة للدولة (الزراعة، الصناعة، التجارة، التعليم، الصحة، النظام السياسي) من أجل تحقيق التنمية والاستقرار السياسي.

ت- تلبية حاجات المجتمع الأساسية من خلال قياس قدرة الدولة على توفير الغذاء والماء والرفاهية المجتمعية من خلال توفير المسكن والعيش الكريم لأفراد المجتمع.

ث- يتضمن تأمين مصالحها وفقاً للمتغيرات الدولية من خلال قياس قدرتها على حماية أمنها الداخلي واستقراره، قدرتها على اتخاذ القرارات السليمة حسب المستجدات الدولية.

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة استخدام ثلاثة مناهج لتحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم استخدام منهج دراسة حالة، ومنهج تحليل البيانات المتوافرة، والمنهج المقارن كالآتي:

منهج دراسة حالة:

والذي يُعد طريقة منهجية مركزة على حالة معينة تستهدف جمع الحد الأعلى من المعلومات حولها، بهدف الوصول إلى وصفها بدقة وتحديد خصائصها ومميزاتها، والتمكن بعد ذلك من القيام بعملية التعميم على الحالات المشابهة. ويركز منهج دراسة حالة على إعطاء صورة شاملة لدراسة ظاهرة معينة في مجتمع محدد، وربما يكون موضوع هذه الظاهرة فرداً، أو جماعةً، أو مجتمعاً محلياً، أو مدرسة أو مشروعاً، أو وحدة إدارية. (مصباح،٢٠٠٩)، وسنستخدم منهج دراسة الحالة بتحليل ودراسة الابعاد المختلفة المؤثرة في الأمن القومي المصري ومدى تأثره بثورات "الربيع العربي"، وذلك بتحليل البيانات المختلفة من مصادر متعددة مثل البنك الدولي، وتقارير صندوق النقد العربي، والمواقع الرسمية للإحصاءات المصرية.

منهج تحليل البيانات المتوافرة:

وهو منهج يعتمد على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن)، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات. كما أنه منهج يتعدى مجرد جمع البيانات الوصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها (العلوي،٢٠٠٩).

المنهج المقارن:

يشمل المنهج المقارن على إجراء مقارنة بين ظاهرتين إجتماعيتين، أو إقتصاديتين، أو طبيعيتين بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع ويكون الحكم مرتبطاً باستخدام عناصر التشابه والتباين بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطور ظاهرة ما، وبالتالي فالمقارنة نوع من البحث يهدف إلى تحديد أوجه التشابه، والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر أو بالنسبة لظاهرة واحدة ولكن ضمن فترات زمنية مختلفة. وسنستخدم المنهج المقارن للمقارنة بين المؤشرات المختلفة قبل وبعد أحداث ثورات الربيع العربي، وتحديد أوجه الاختلاف والتشابه بينها ضمن فترة زمنية مختلفة (صلبيا، ١٩٨٧).

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على بالاستعانة بأدوات تحليل الصراع (مثلث الصراع للمؤسس غالتونغ)، إذ سنستخدم نموذج مثلث الصراع من أجل تحليل الأبعاد المختلفة للمثلث المتمثلة في (السياق، الاتجاهات، السلوك)،وذلك لتحليل الأبعاد المختلفة لأحداث الربيع العربي في كل من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا.

مثلث الصراع[١] (Conflict Triangle): يحتوي على ثلاثة أركان، أو أبعاد أساسية للصراع والعنف وهي:

---

[١] مثلث الصراع للمؤسس غالتونغ لتفسير النزاعات الدولية: وهو باحث مختص في علوم السلام يعتبر من أوائل مؤسسي السلام وهو صاحب نموذج النزاع المثلث ويشتمل على كل من النزاعات المتماثلة وغير المتماثلة ويقترح غالتونغ طريقة المثلث في النظر إلى النزاعات الدولية معتبراً أن النزاع يكون على ثلاث أبعاد وهي: أولاً: التناقضات البنيوية، ثانياً: الاتجاهات، وثالثاً: السلوك.

الأول: الاتجاهات ويقصد بها الانماط المشتركة (المتداخلة) من التوقعات والعواطف الموجهة، والانطباعات التي تصاحب وضعاً صراعياً، من قبل الأطراف المتصارعة، والاتجاهات السلبية تجاه الطرف الآخر، (سواءً أكانت فرداً أم جماعة أم دولة أم غير ذلك) وتتضمن هذه الاتجاهات السلبية مجموعة من المكونات أهمها:

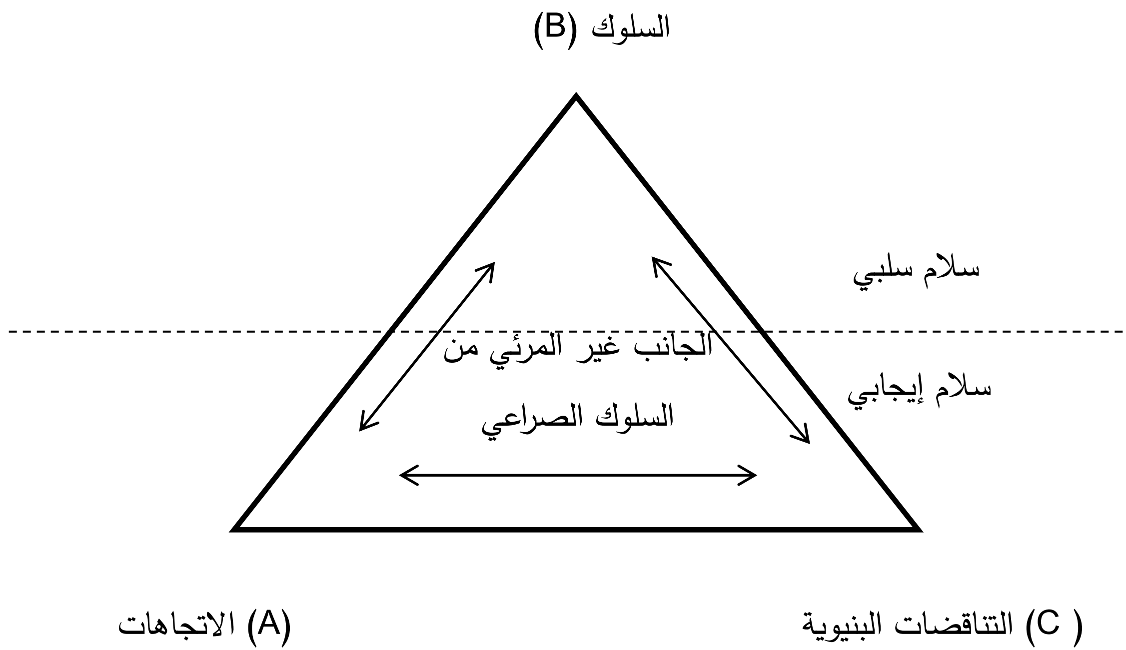
- العواطف والمشاعر، مثل (الخوف، الكراهية، الغضب، عدم الثقة، الاحتقار والازدراء، وغيرها)
- الانطباعات والتصورات، مثل الصور النمطية السلبية، عن الآخر وغير ذلك.
- المعتقدات مثل الأحكام أو المواقف المسبقة عن الآخر.
- الرغبات والأمنيات مثل المطامع والمصالح الذاتية.

الثاني: السلوك ويقصد به الأعمال والممارسات الفعلية العنيفة من قبل أحد الأطراف في أي موضع صراعي، ويهدف إلى جعل الطرف المعارض يتخلى عن أو يغير أهدافه المتعارضة مع الطرف الآخر، والسلوك عبارة عن ممارسات فعلية، أي واضحة معلنة تجاه الخصم، ومن أمثلة السلوك الصراعي: القتل، الإيذاء الجسدي، التهديد، الحصار، الحرب، العدوان، العبارات والكلمات المسيئة للآخر، ويتسم السلوك الصراعي إما بالعنف أو الإجبار والإكراه أو التدمير السلبي المادي أو المعنوي، والسلوك الصراعي يعمل على التأثير في العلاقات والمصالح بين الأطراف المتصارعة.

الثالث: السياق أو التناقضات البنيوية، أو العنف: والتي عبارة عن وضع هيكلي أو بنيوي يحتوي مسببات وأشكالاً غير معلنة أو كامنة، من الممكن أن تؤدي إلى حالة صراع عنيف، أو عنف سلوكي من قبل الأطراف المتعارضة، في أهدافها أو مصالحها.

إن هذه الاركان، أو الابعاد الثلاثة للعنف أو الصراع (الاتجاهات، السياق، السلوك) تتفاعل مع بعضها تأثيراً وتأثراً، وقد يأخذ هذا التفاعل منحنىً سلبياً يتمثل في تصعيد الصراع وزيادة حدته، أو منحنى إيجابياً نحو التهدئة والتسوية والتعايش الايجابي.

وهذا النموذج أو الإطار، يسمح لنا بتحليل عملية الصراع والعنف بأبعادها المختلفة، كما يساعد في تحديد كيفية البدء في معالجة، أو تسوية الصراع أو ظاهرة العنف. (الخزندار،٢٠١٤).



مصادر البيانات:

البنك الدولي، والمواقع الرسمية للإحصاءات المصرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء).

الدراسات السابقة:

يعد موضوع الأمن القومي من المواضيع التي تثير اهتمام العديد من الباحثين وتحديداً مع بداية أحداث ما سمي بالربيع العربي، إذ أجرى العديد من الباحثين الدراسات المختلفة حول "ثورات الربيع العربي وأثرها على الأمن القومي فيها في العديد من الدول، وركزت بعضها على الأمن القومي لدول الخليج العربي، في حين ركزت دراسات أخرى على الأمن القومي لدولة إيران، بينما اهتمت بعضها في جانب واحد من الدراسة،والبحث فقط في أسباب وتداعيات الربيع العربي على الدول العربية الاخرى والدولية والاقليمية، وفي ما يلي مراجعة لهذه الدراسات:

١-دراسة الشوك (٢٠١٠) دراسة حول "التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي: الأسباب والآثار":

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم التبعية الغذائية العربية، وتوضيح مفهوم الأمن القومي العربي، وبيان الأسباب التي أدت إلى التبعية الغذائية العربية، والتعرف على الاثار المترتبة على التبعية الغذائية العربية وعلاقتها بالأمن القومي، والبحث في العوامل التي تؤدي إلى مجابهة التبعية الغذائية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاحصائي، ومنهج الاقتصاد السياسي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أولها أن الانتاجية الغذائية في الوطن العربي ذات سياسة تبعية، إذ إن جهود التنمية الزراعية العربية غير قادرة على النهوض بالزراعة العربية، وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية الزراعية العربية قُطرياً، وقومياً، وبذلك فإن الوطن العربي

يعاني من فجوة غذائية، وذلك يعود إلى تفوق معدلات الطلب على معدلات الانتاج، وبهذا فإن معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الانتاج، ثانياً أن أسباب التبعية الغذائية تعود إلى الاستعمار، مما أدى إلى بقاء الوطن العربي متخلفاً من الناحية الغذائية، والانتاج الغذائي، بالإضافة إلى تحكم الدول الكبرى مثل أثيوبيا وتركيا بمصادر المياه الدولية في الانهار التي تمر بالأقطار العربية.

٢-دراسة الجرابعة (٢٠١٢) دراسة حول الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (١٩٧٩-٢٠١١):

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة الاستراتيجية الايرانية تجاه الدول العربية(الشرق أوسطية)، وكذلك هدفت إلى التعرف على مفهوم الأمن القومي بشكل عام، ومفهوم الأمن القومي العربي، والتعرف على طبيعة العلاقات الايرانية العربية، والتعرف على الاجراءات التي يجب على الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط اتخاذها للحد من التهديد الايراني على أمنها القومي، واستخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وأشارت الدراسة إلى نتائج منها: تبنت إيران استراتيجية، وسياسة مبنية على التناقض والصراع مع دول المنطقة العربية، وأن مفهوم الاستراتيجية الايرانية تجاه المنطقة العربية لا يستند على مفهوم الشراكة الجماعية مع دول المنطقة بل يستند على قاعدة قومية دينية مذهبية (المذهب الشيعي) الذي تتبناه القيادة الإيرانية، بينما العرب لا يستندون على قاعدة دينية ولا قومية ولا على استراتيجية أمنية مشتركة.

٣-دراسة العربي (٢٠١٣) دراسة حول " المتغيرات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي "

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير المتغيرات الإقليمية التي حدثت في الشرق الاوسط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) على الأمن القومي لدول الخليج العربي، والوقوف عند تأثيرات خروج العراق من حالة التوازن الإقليمي للأمن القومي الخليجي، وكذلك هدفت إلى التعرف على الاستراتيجية الاقليمية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي الخليجي، وبيان مدى تأثير ما يسمى ثورات الربيع العربي في الأمن القومي، وتوضيح تأثير استراتيجية حلف الناتو في الأمن القومي الخليجي، واستخدم الباحث في الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي الوصفي، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة التي تغطيها الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٣) كان لها تأثير واضح على الأمن القومي لدول الخليج العربي، وذلك جراء: خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في أعقاب سقوط نظام الحكم العراقي عام (٢٠٠٣)، وتنامي الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران منذ عام (٢٠٠٣) ونجاح ثورات الربيع العربي في عدد من دول النظام الإقليمي العربي.

٤-دراسة العسيري(٢٠١٣): دراسة حول أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الاقليمي بعد عام ٢٠١١.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الاقليمي – العربي في مرحلة التحولات التي تشهدها المنطقة العربية على المستوى القطُري والإقليمي، والتي ستؤدي إلى إعادة بناء منظومة العلاقات العربية – العربية، والنظام الاقليمي العربي بعد عام ٢٠١٢، واستخدم الباحث المنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم،والمنهج التحليلي التكاملي في دراسته، وتوصلت

الدراسة إلى نتيجة وهي: أن هناك علاقة ايجابية بين الثورات العربية، وبين تعزيز التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية، كما أظهرت الدراسة ان هناك تغيرات في طبيعة العلاقات والتحالفات بعد الثورات العربية.

٥-دراسة الحجاج، وآخرون(٢٠١٣) دراسة حول " أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠١٠":

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وبيان تداعياته وانعكاساته عليه، واستخدم الباحث منهج النظام الدولي، وتناول البحث قضيتين أساسيتين؛ الأولى تُعنى بطبيعة المتغيرات التي طرأت على البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي أدت إلى حدوث تغيرات في هيكل وتوزيع القوة، وفي الأُسس التي تحكم العلاقات الدولية، وتناولت القضية الثانية البحث في انعكاسات وتداعيات ذلك على مصادر تهديد الأمن القومي، ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية وهي: أن هذه المتغيرات الدولية أفضت إلى تغير الادراك لمفهوم الأمن القومي العربي لدى النخب الحاكمة، والشعوب العربية، وكذلك أدت إلى تراجع امكانات النظام العربي في النسق الدولي،وربط الاقتصاد العربي بمراكز السوق الرأسمالية، مما أعاق قيام حركة تكاملية عربية، وعمق قيام الانقسام العربي – العربي.

٦-دراسة ساعو(٢٠١٤) دراسة حول "الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية /دراسة حالة سوريا":

هدفت الدراسة إلى الاهتمام بالعامل الخارجي والتأثيرات المتبادلة بينه وبين الثورات العربية من الناحية الجيواستراتيجية، وتقديم دراسة شاملة للبعد الجيواستراتيجي من خلال الثورات العربية وتحديداً دراسة حالة الثورة السورية، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج أهمها أن الثورات العربية

هي وليدة تفاعلات داخلية تراكمت على مدى سنوات طويلة نتيجة اخفاقات النظم العربية في تسيير شؤونها على جميع الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية، وكذلك أظهرت الدراسة نتيجة أن هناك أطراف اقليمية واخرى دولية لم تكن طرفاً مباشراً في تفعيل مجرى تطور تلك الثورات سواءً أكانت باتجاه احتواء وضبط مسار الأحداث، أم تطورها وهذا يبرر تباين مواقف هذه القوى من حالة ثورية إلى أخرى، وأخيراً إن النظام الاقليمي العربي عبارة عن منطقة تتوازن فيها القوى الاقليمية والدولية وتتفاعل فيما بينها وعلى هذا الاساس تتغير خارطة الصراعات والتحالفات.

٧-**دراسة الشهوان (٢٠١٤) دراسة حول "أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط (٢٠١١-٢٠١٣)".**

هدفت إلى دراسة وتحليل تطور عملية السلام في الشرق الاوسط والاهداف الاستراتيجية من المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية، وكذلك عرض لأهم مراحل ثورات الربيع العربي في الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) وتداعياتها العربية والاقليمية والدولية، وبيان وتحليل تأثير الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، واستخدم الباحث فيها المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن قيادة التغيير أصبحت في الوطن العربي الان للشعب، والشعب دائماً أحرص على مصالحه وعزته وكرامته من حاكمه، وأن الشعوب سئمت حياة التبعية الدولية، والذل والتحكم بها، و أن الربيع العربي جاء في صالح الاسلاميين والقوميين العرب.

بعد استعراض الدراسات السابقة التي اختلفت في اتجاهات تناولها الأمن القومي ومنهجيتها، فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات الأُخرى بما يلي:

١. أنها تتناول مؤشرات الأبعاد المختلفة للأمن القومي المصري (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، التكنولوجي).
٢. بأنها دراسة تتناول تطبيق أدوات تحليل الصراع (مثلث الصراع) لتوضيح تأثير العوامل المختلفة للثورات العربية على دول التغير، وتحديداً مصر.
٣. بأنها دراسة تستهدف اختبار نظرية الحرمان النسبي للمؤسس "Ted Gurr"، والتي تهدف إلى فهم الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى حدوث نزاعات وثورات وعنف ويكون ذلك من خلال التحليل النظري لواقع الثورات العربية الراهنة (دول الربيع العربي).

النظريات المفسرة لنشوء الثورات، وتوقيتها:

لتفسير أسباب نشوء الثورات، وتوقيتها في ضوء نظرية الحرمان النسبي، كما أشار اليها "TedGurr" حيث تهدف هذه النظرية إلى فهم الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قد تصل إلى درجة الثورة(عبدالله،٢٠٠٧).

حيث تشرح أن لكل مجتمع نوعين من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا، أو الاحساس بالحرمان لدى الشعوب. ويوضح Ted نظرية الحرمان النسبي بأنها تتكون من آليتين:

الآلية الأولى: هي التوقعات أو التطلعات.

الآلية الثانية: هي الامكانيات، وعادةً ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات والتطلعات.

ويشير إلى أنها الحالة التي يحرم فيها الشخص أو الجماعة من أمور يعتقدون انهم أحق بها في حين أن شخصاً آخر أو مجموعة اخرى تمتلك هذه الأمور. وبالتالي تقوم نظرية الحرمان النسبي على افتراضيين: أولهما: فرض الشعور بالحرمان نظراً لوجود حاجات لم يتم اشباعها حسب ما هو متوقع، وثانياً: فرض اهتزاز قوة المجتمع القائم. (حيدر، ٢٠١٥).

فالحرمان نسبي بين أي طرفين يمكن ملاحظته من خلال آلتين الامكانات والتوقعات، وعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التغيير بعد أي تغيير اجتماعي كالثورات، كما يمكن ان تنخفض التوقعات بعد المرور بكارثة في نفس الوقت، وأن لكل مجتمع امكانيات متباينة لتحقيق تلك التوقعات، وهي تتفاوت بناءً على عوامل متعددة من مرحلة إلى أَخرى. وطبقاً لنظرية الحرمان النسبي ما دام مستوى الامكانات المتاحة للأفراد والجماعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات المناسبة، فإن مستوى الاحساس بالحرمان يكون منخفضاً، بدرجة لا يتوقع حدوث صراعات داخل المجتمع، ولكن عندما تزداد الفجوة بين الإمكانات والتوقعات فإنها تؤدي إلى صراعات داخل المجتمع (حيدر، ٢٠١٥).

تمثلت مصادر الحرمان في دول التغيير (تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، ثم سوريا) في مصادر ثلاثة كما يلي:

أولاً: الحرمان السياسي:

وذلك من خلال استبداد الأنظمة الحاكمة، واحتكارها سلطة الحكم لمدة طويلة، وانعدام التداول السلمي للسلطة، وغياب حرية التعبير عن الرأي، وانعدام التعددية السياسية، وحرمان الفئات المختلفة من المجتمع من الوصول إلى مناصب في السلطة الحاكمة.

ثانياً: الحرمان الاقتصادي:

من خلال تردي الاوضاع في المجالات المختلفة (التعليم والصحة والخدمات)، وارتفاع الاسعار، ومعدلات البطالة، وانخفاض اجور العاملين.

ثالثاً: الحرمان الاجتماعي:

من خلال تفكك الأُسر، وتزايد حالات العنف نتيجة تزايد معدلات البطالة، وزيادة معدلات الفقر نتيجة الزيادة السكانية.

نلاحظ من خلال تطبيق نظرية الحرمان لتفسير نشوء ثورات الربيع العربي، أن دول التغيير العربي(تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وثم سوريا) عانت من حرمان اقتصادي تمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية، وفي ارتفاع الاسعار، بينما تمثل الحرمان الاجتماعي في انخفاض أجور العاملين، وفي عدم وجود وظائف تناسب حملة الشهادات الجامعية مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى زيادة معدلات الفقر نتيجة الزيادة السكانية، وتمسك فئة معينة بإقتصاد الدول مما أدى الى حدوث فجوة اجتماعية داخل المجتمع الواحد، في حين تمثل الحرمان السياسي بأن عانت بعض دول التغيير من التعدد الطائفي وتمسك فئة معينة بمناصب سياسية مما ساهم في خلق فتنة طائفية وشعور المواطنين بعدم قدرتهم على ممارسة حقهم في المشاركة السياسية، وغياب الحريات المدنية والسياسية، واحتكار الحكام السلطة لفترات طويلة جداً نتيجة انعدام التداول السلمي للسلطة .

لقد كانت الشعوب تأمل وتتطلع لأن تتحسن الأحوال وأن تقوم بلادهم بتلبية متطلباتهم وحاجاتهم، في وقت كانت الدول ليس لديها الامكانات الكافية لتلبية متطلبات شعوبها نتيجة عوامل ديمغرافية واقتصادية، إضافة الى ترهل بعض القوانين السياسية، وعدم تطويرها بما يتناسب وحاجة الشعوب

نتيجة احتكار السلطة بيد شخص واحد أو فئة معينة. مما أدى إلى زيادة الفجوة بين التطلعات والامكانات، والذي بدوره أدى إلى يآس الشعوب، وشعورهم بالحرمان، وبالتالي تجمع الشعوب وحدوث الثورات الاحتجاجية، والتي كانت بدايتها في تونس على إثر حادثة حرق الشاب محمد البوعزيزي التونسي الذي كان يعمل على عربة صغيرة، والتي كانت سبباً في غضب الشعب التونسي، وتجمعه عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وفي حدوث الثورة التونسية، ثم الثورة المصرية، والثورة الليبية، وبعد ذلك ثورة اليمن وأخيراً ثورة سوريا والتي تطورت إلى حرب أهلية.

الفصل الثاني

الربيع العربي والمواقف الإقليمية والدولية

المبحث الأول: أسباب وتداعيات أحداث ثورات الربيع العربي.

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من أحداث" الربيع العربي".

المبحث الأول: أسباب وتداعيات أحداث ثورات الربيع العربي

المطلب الأول: أسباب ثورات الربيع العربي في (تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا)

شهدت بعض الدول العربية مظاهرات تمثلت بتحرك شعبي يسعى نحو التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك بنهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١، والتي وصفت بالثورة الجماهرية أو الشعبية، إذ شكلت نقطة تحول هامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية، لذلك مرت ثورات الربيع العربي بمرحلتين تمثلت الأولى؛ بمرحلة كسر حاجز الخوف، والتي تم اسقاط الأنظمة القائمة فيها، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة بناء نظام جديد يتوافق مع أهداف الثورة وتعد هذه المرحلة الأصعب.

يتناول الفصل الثاني الربيع العربي والمواقف الدولية والاقليمية، إذ يتطرق المبحث الأول إلى البحث في أسباب وتداعيات ثورات الربيع العربي وتوضيح ذلك في مطلبين من خلال نموذج مثلث الصراع/ جالتونج، بينما يتناول المبحث الثاني المواقف الاقليمية والدولية من الربيع العربي من خلال مطلبين المطلب الأول يتمثل في الاشارة إلى المواقف الاقليمية من أحداث "الربيع العربي"، في حين يتناول المطلب الثاني المواقف الدولية من أحداث "الربيع العربي".

يوجد أسباب داخلية وخارجية، مشتركة بين دول الربيع العربي ساهمت في انطلاق الثورات، والذي كانت بدايته في تونس وتنحي الرئيس زين العابدين بن علي عن السلطة، ومغادرته تنونس على متن طائرة خاصة متوجهاً إلى السعودية بتاريخ، ثم إلى مصر وتنازل الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم، وبعد ذلك انتقل إلى ليبيا ومقتل الرئيس معمر القذافي، وتنحى الرئيس اليمني عن الحكم بقوة من المعارضين لحكمه بموجب قرار المبادرة الخليجية، ثم بعد ذلك إلى سوريا واستمرار الحرب فيها إلى تاريخ إعداد الدراسة.

ولا شك ان هذه الثورات العربية مهما كانت تداعياتها، فإنها مستمرة وسوف تؤدي إلى نتائج مستقبلية متفاوتة على مفهوم الأمن القومي العربي بشكل عام وعلى الأمن القومي المصري بشكل خاص.

الأسباب الداخلية للثورات العربية والتي لها دور حاسم ومهم في تفجير الأحداث المتوالية لاندلاع الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي ومنها الاتي:

أولاً: الأسباب السياسية:

طبيعة الأنظمة السياسية في الوطن العربي:

يشكل هذا السبب أحد الاسباب المشتركة بين الدول العربية التي حدث فيها ثورات الربيع العربي، حيث إن بعضها ذات أنظمة سياسية سلطوية واستبدادية، تقوم على احتكار نخب معينة للسلطة مع غياب أي ممارسة ديمقراطية حقيقية، بالإضافة إلى غياب دور كامل لمشاركة المجتمع المدني في إدارة السلطة، حيث كان النمط السائد في الحكم قائم على تجاهل حق التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة،وبالإضافة إلى غياب حرية التعبير وحرية الاعلام، وبذلك وُصفت هذه الأنظمة السياسية بالاستبداد والقمع والفساد ومن أهم ملامح حكمها ما يلي:

أ- الجمود السياسي: حيث اكتسبت الأنظمة صفة التوريث، وعدم التطوير في الأنظمة السياسية، بما يتماشى مع المتغيرات المحلية والدولية.

ب- رفض الحكام لجميع المبادرات الساعية إلى الديمقراطية الحقيقية، واستخدامهم لأساليب القمع والارهاب.

ت- غياب القوانين الضامنة لحقوق الانسان وحرياته العامة.

ث- ثقافة استبدادية متأصلة في شخصية الحكام تتعارض مع قيم ومبادئ الشعوب العربية.

ووفقاً لذلك فإن التداول على السلطة لم يكن معروفاً أو موجوداً في جميع الأنظمة العربية، ومنها مصر ووصول حسني مبارك إلى سدة الحكم في عام ١٩٨١ بعد اغتيال الرئيس أنور السادات، وفي ليبيا منذ وصول العقيد معمر القذافي إلى الحكم وانقلابه على الملك ادريس الأول السنوسي عام ١٩٦٩، وكذلك الحال في تونس منذ تولي زين العابدين بن علي السلطة بعد انقلابه على الرئيس حبيب بو رقيبة في عام ١٩٨٧ (جياد، ٢٠١٠).

واللافت للنظر أن الثورات العربية تركزت في بلدان عربية لا سيما البلدان التي لا زالت تحكمها أنظمة ذات خلفية عسكرية ثورية، أو انقلابية كما حدث في كل من (مصر ١٩٥٢، وتونس١٩٥٧، واليمن ١٩٦٢، وليبيا ١٩٦٩، وسوريا ٩ انقلابات والعراق ٦ انقلابات)، ومن من أبرز السمات المشتركة بين تلك الأنظمة تلاقيها في التوجهات من خلال ترسيخ فكرة استخدام القوة كوسيلة فاعلة يعتمد عليها في تحقيق استقرار انظمتها السياسية (جياد،٢٠١٠).

ثانياً: الأسباب الاجتماعية:

التباينات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي:

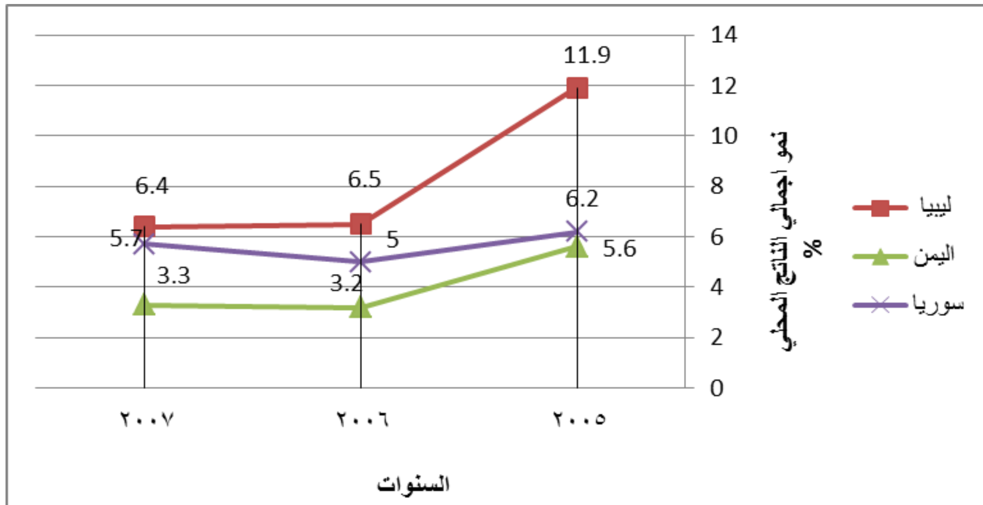
تُعد ظاهرة التباين الاجتماعي والاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية واضحة في جميع الأنظمة السياسية العربية، وتُقسم الدول العربية إلى قسمين دول غنية ودول فقيرة تبعاً لمواردها الاقتصادية.

وتعاني الدول العربية من تفاوت الفجوات بين طبقات المجتمع الواحد وشرائحه المختلفة، سواءً أكانت الفجوة بمعناها الاجتماعي، أم الاقتصادي، أم الثقافي، حيث ينقسم المجتمع إلى شرائح ذات السمات الثنائية المتناقضة (أغنياء وفقراء، مسيحيون ومسلمون، سنة وشيعة، اسلاميون وعلمانيون، متعلمون وأُميون). وتلك الإستقطابات الثنائية نقلت النسق الاجتماعي والثقافي العربي من حالة

تجانس واتساق إلى تشتيت وتوتر، وكذلك وجود نظام اجتماعي متخلف يعتمد على أساس القبيلة والذي يتحرك وفق العادات والتقاليد الموروثة، وبالنتيجة ساهمت هذه التفاوتات في النسق الاجتماعي والاقتصادي في القابلية للانفجار، وحدوث التحركات الاحتجاجية والتي بدروها قادت إلى اندلاع الثورات في معظم الدول العربية (جياد، ٢٠١٠).

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية (جياد،٢٠١٠):

أ- تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وشعور المواطن العربي بعدم التحسن في مستويات المعيشة.



شكل(١): يوضح نمو الناتج المحلي % من اجمالي الناتج المحلي في بعض دول التغير التي شهدت احداث ما سمي بالربيع العربي.

المصدر: بيانات البنك الدولي:www.albakaldawli.org

ويلاحظ من خلال الشكل (١) تراجعاً في نمو الناتج المحلي في ليبيا واليمن وسوريا، حيث بلغ نمو الناتج المحلي في ليبيا عام ٢٠٠٥، (١١٩)% من اجمالي الناتج المحلي، واستمر النمو في التراجع إلى أن وصل إلى (٦,٤)% من اجمالي الناتج المحلي للعام ٢٠٠٧، في حين بلغ نمو الناتج المحلي في سوريا عام ٢٠٠٥ (٦,٢)%،واستمر التراجع في نمو الناتج المحلي

السوري إلى أن بلغ النمو عام ٢٠٠٧(٥,٧) %، أما في اليمن فقد بلغ نمو الناتج المحلي عام ٢٠٠٥ (٥,٦) % من اجمالي الناتج المحلي، واستمر التراجع ليصل عام ٢٠٠٧(٣,٣)%، من اجمالي الناتج المحلي، من خلال المقارنة بين الدول الثلاث في الشكل(١) نجد أن ليبيا من أكثر دول الربيع العربي التي تراجعت قيمة نمو الناتج المحلي لديها.

ب- ارتفاع معدلات البطالة عن العمل في البلدان العربية خاصة فئة الشباب.

ت- ارتفاع معدلات الفقر من السكان في العديد من البلدان العربية.

ث- التجزئة وحالة الانقسام بين فئات الشعوب العربية، واعاقة التنمية بسبب السياسات الخاطئة لحكومات الدول التي حصلت فيها الثورات.

ج- تراجع الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في أغلب البلدان العربية، مثل الصحة والمواصلات والاتصالات والبنية التحتية، وتراجع المستوى التعليمي الذي ساهم في تفاقم معدلات الأمية.

إلى جانب الأسباب الداخلية السابقة، والتي تُعد الأساس في انفجار الثورات العربية، فلا يمكن اغفال الجانب الخارجي الذي تمثل في بعض الحالات العربية على شكل تدخلات وضغوطات دولية خارجية مثل التدخل الروسي والامريكي في سوريا، والتي سيتم التطرق اليها، وتوضيحها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وسنتناول فيما يلي تطبيق مثلث الصراع، لتحليل ثورات الربيع العربي المتمثلة في الأبعاد المختلفة لثورات الربيع العربي في كل من مصر، وتونس، وليبيا، ثم سوريا، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للمثلث المتمثلة في (التناقضات البنيوية، الاتجاهات، السلوك)، وذلك من خلال تحليل

التناقضات البنيوية في أنظمة دول الربيع العربي والتي أثرت في توجهات الشعوب وسلوكها العنيف على شكل احتجاجات شعبية ثم على شكل ثورات على النحو التالي:

أولاً: الثورة التونسية ١٨ كانون الأول ٢٠١٠

شهدت تونس منذ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠،حركات احتجاجية شعبية، اتسمت بأنها بعيدة عن الأطر الحزبية التقليدية، اذ قادها شباب عاطلون عن العمل، وبعد انطلاق شرارة الثورة بإحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه، نجحت تلك الحركات في اختراق معظم قطاعات الشعب، اقتصرت مطالبها في الحصول على الوظائف، وحرية الاعلام، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبفضل تلك الاحتجاجات، سقط نظام الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين ١٤كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (الطائي،٢٠١٢)، ومن خلال مثلث الصراع / جالتونج سنقوم بتحليل الأبعاد الثلاثة للثورة التونسية من أجل فهم عملية حدوثها، من خلال ما يلي:

١. الاتجاهات:

تمثلت الاتجاهات في مشاعر الشعب التونسي في ما يلي:

- مشاعر الكراهية لنظام حكم زين العابدين المستبد الذي حكم لمدة ٢٣ سنة، تمثلت من خلال الشعارات التي رفعها المعارضين (حرية، كرامة، عمل)، وسّخر النظام القضاء لمصالحه ومصالح عائلته والطبقة الفاسدة التي يستند إليها في حكمه، وكذلك مشاعر القمع من تسلط الأنظمة والخوف من الفقر وعدم ثقة المواطنين بالنظام، بالإضافة إلى مشاعر الغضب من استمراريته لسنوات طويلة دون أمل في حدوث أي تغيير، أما بالنسبة للانطباعات والتصورات النمطية للشعب تجاه النظام فتمثلت في الرضوخ لقوانين ظالمة بحق الشعب التونسي. (مهدي،٢٠١٢).

٢. السياق والتناقضات البنيوية:

- احتكار السلطة: استند نظام الحكم طيلة ٣ عقود إلى دستور سنة ١٩٥٩ الذي صيغ على مقاس رئيس الحزب الحر الدستوري / رئيس الجمهورية بحيث احتكر الرئيس السلطات (التنفيذية والقضائية، والتشريعية) في ظل حُكم الحزب الواحد الذي يعيّن أعضاء السلطة التشريعية انتخابات صورية لا وجود فيها لمنافسين. وفي سنة ١٩٨٧ أُقيل الرئيس بورقيبة وخلفه الرئيس بن علي الذي حافظ على جوهر النظام (رئيس يحتكر السلطات وحزب يسيطر على أغلبية المقاعد في السلطة التشريعية)، وعمد إلى إجراء تعديل على الدستور ففي ٢٦/مايو/٢٠٠٢ تم الاستفتاء على الدستور الجديد الذي ينص في فصله٣٩على أنْ: "يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس أعوام، ويجوز لرئيس الجمهورية أن يُجدد ترشيحه."(الحمداني،٢٠١٣).
- احتكار وسائل الاعلام، وقمع لحرية التعبير والصحافة، وتونس ضمن المجموعة الخيرة من دول العالم التي تمثل المنطقة السوداء في خارطة أوضاع حرية الصحافة، إضافة الى طرد جمعية مديري الصحف التونسية من "الجمعية العالمية لمديري الصحف" عام ١٩٩٧ وجُمدت عضوية الجمعية التونسية للصحفيين في الفدرالية الدولية للصحفيين (مارس ٢٠٠٤) لنفس السبب وهو الخلل بواجب الدفاع عن حرية الصحافة وكرامة الصحفيين في تونس والتواطؤ مع الدكتاتورية في انتهاكهما. (التهامي، ٢٠١٥).
- عمد نظام زين العابدين بملء السجون بالمعارضين، إذ اعتقل ما بين ٣٥ ألف و٤٠ ألف مواطن خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لأسباب سياسية. وقد ساهمت هذه الممارسات في هجرة الآلَاف من المعارضين للعيش في الخارج، إضافة إلى ذلك قام النظام بممارسة التعذيب كأسلوب حكم، والذي كان سببا في حصول بن علي على إدانة في مناسبتين

(١٩٩٨- ١٩٩٩) من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، كما أجمعت التقارير التي أصدرتها مختلف منظمات حقوق الإنسان الوطنية (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمجلس الوطني للحريات والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية حرية وإنصاف) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، وكذلك المنظمات الدولية (الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية) وكذلك هيئات الأُمم المتحدة لمراقبة تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، حيث أجمعت جميعها على انتهاج النظام التونسي سياسة قمعية تجاه المعارضين للنظام، وذلك من أجل بث الخوف في المجتمع. (كرعود،٢٠١٣).

- الاعتداء على نُشطاء من النساء والرجال في كافة المجالات السياسية والحقوقية والنقابية والثقافية وتشويههم عبر حملات صحفية ممولة من وزارة الداخلية، واخضاع المواطنين للمراقبة في مختلف مجالات حياتهم الخاصة والعامة، قمع الاحزاب، والمنظمات، والجمعيات. (المهدي،٢٠١٢).
- عدم نزاهة نتائج الانتخابات التونسية، إذ قام الرئيس زين العابدين بتنظيم أول انتخابات تعتبر قانونياً تعددية سنة ١٩٩٩، بعد (١٢) سنة من توليه الحكم، وقد وصُفت هذه الانتخابات بأنها انتخابات تعددية مخلصة للأحادية، لأن نتائجها كانت محسومة سلفاً لصالحه، وأجرى بن علي تعديلاً دستورياً لإزالة الحد الأقصى لتسلم المنصب الرئاسي ومنحه الحق في الترشح لانتخابات عام ٢٠٠٩، (حتاملة، ٢٠١٢).
- الانتهاكات للحريات الفردية والعامة وحقوق الانسان، وغياب المشاركة السياسية الفاعلة، والتي يُقصد بها المشاركة التي تجعل المواطن قادراً على التأثير في عملية اختيار القادة

السياسيين الذين يمارسون السلطة فعلياً، وتولي المواقع العامة، والتأثير في صنع السياسات العامة، ومساءلة الحكام. (التهامي،٢٠١٥).

- صنفت تونس في مؤشر الديمقراطية للإيكونومست لسنة ٢٠١٠ في الترتيب ١٤٤ من بين ١٦٧ بلداً، ومن حيث حرية الصحافة فإن تونس كانت في المرتبة ١٤٣ من أصل ١٧٣ سنة ٢٠٠٨، (كرعود،٢٠١٣).
- تحكم فئة محدودة في الاقتصاد التونسي، وهي الطرابلسي، وبن عياد، بن بدر، وجميع هذه العائلات لديها مليشيات خاصة تتجسس على المواطنين والعمل على مراقبتهم في جميع الأماكن كالمقاهي وغيرها، بالإضافة إلى تحكم هذه الفئات بشركات الاتصالات والانترنت والسياحة، وتملك أصهار بن علي لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية(حتاملة،٢٠١٢)

٣. السلوك:

وكنتيجة لممارسات نظام زين العابدين الاستبدادية نتج عنها سلوكيات صراعية عنيفة تمثلت في ما يلي:

- يوم الجمعة بتاريخ ١٧كانون الأول عام ٢٠١٠، قام الشاب محمد البوعزيزي بإحراق نفسه نتيجة اعتراض عناصر الشرطة له ومصادرة بضاعته ومحاولتهم اهانته أمام سوق الفاكهة، وحاول الشاب الاستعانة بأحد المسؤولين، غير أنه قُبل بالرفض.
- يوم السبت ١٨كانون الأول ٢٠١٠، قامت مظاهرات للتضامن مع محمد البوعزيزي بين الشباب التونسي وقوات الأمن في منطقة سيدي أبو زيد ومطالبتهم بحلول لمشكلة البطالة، وتحسين المستوى الاقتصادي للبلاد.

- يوم الجمعة ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، تنحي زين العابدين عن السلطة وهروبه إلى خارج البلاد، وإجراء محاكمات غيابية. (الحمداني،٢٠١٣).
- إجراء أول انتخابات ديمقراطية، تمثلت في صعود الاسلامين (حزب النهضة)، والتي انتهت بتولي سدة الحكم المرزوقي رئيساً للجمهورية التونسية علماً أنه غير مُنتمٍ لحزب النهضة.
- إجراء انتخابات ديمقراطية، وتولي القائد باجي السيبسي رئيساً للجمهورية التونسية.

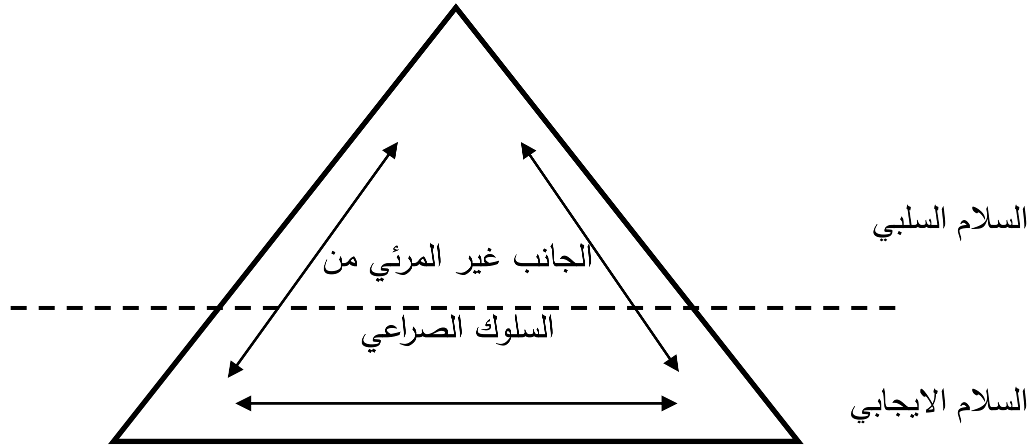
نلاحظ من خلال مثلث جالتونج لتحليل الثورة التونسية في تحليل الجانب غير المرئي من السلوك الصراعي للمثلث المتمثل في التناقضات البنيوية (c)، والاتجاهات (A)، حيث يتبين أن نظام الحكم في تونس يحتوي على العديد من التناقضات البنيوية من توريث، وممارسات قمع الحريات وحقوق المواطنين، وتحكم بعض الفئات الغنية باقتصاد البلاد، حيث ساهمت هذه التناقضات في توجه مشاعر المواطنين نحو كراهية ممارسات نظام زين العابدين، ومشاعر خوف المواطنين بسبب ممارسات اعتقال المعارضين وسجنهم، مما أدى إلى سلوك الشعب بممارسات سلوك عنف صراعي ظاهري تمثلت في ثورة شعبية احتجاجية والتي رافقها ممارسات قتل العديد من المواطنين من القوات الأمنية التونسية واستخدامها الأسلحة مثل غازات مسيل الدموع واستعانة المواطنين بوسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي أدت هذه العناصر الثلاثة مجتمعة إلى عدم تحقيق السلام السلبي المتمثل في وقف أشكال سلوك الصراع الظاهر، والذي حدث في بداية الثورة التونسية، ثم بعد اجراء الانتخابات وفوز المرزوقي، ثم القائد الباجي سيبسي، حيث ساهمت في عمل الحكومة بإصلاحات سياسية، ومحاولة تحقيق السلام الايجابي والذي بدورة يساهم في نهوض البلاد وتنميتها على المدى البعيد.

ويتضح من التحليل السابق أن نظام زين العابدين الذي حكم الشعب التونسي لم يكن يلبي مطالب شعبة، بل كانت جميع ثروات البلاد ضمن فئة معينة، وساهمت حادثة حرق الشاب بوعزيزي في انطلاق الشعب على شكل مظاهرات شعبية تطالب بإسقاط نظام زين العابدين، وأدى التعاون بين أبناء المجتمع الواحد من خلال التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، إلى تلبية النظام لمطالب الشعب، إسقاط نظام زين العابدين.

الشكل (٢): مثلث غالتونغ / لتحليل الأبعاد المختلفة للثورة التونسية

السلوك: قتل المواطنين، الايذاء الجسدي للمواطنين من قوات الأمن التونسية واستخدامها للأسلحة مثل غازات مسيل الدموع، استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي من تويتر وفيس بوك من أجل تجميع الجماهير، تنحي زين العابدين عن السلطة وهروبه، وإجراء أول انتخابات ديمقراطية بفوز المرزوقي، ثم انتخابات ديمقراطية وانتخاب باجي سيبسي.

السلوك (B)



التناقضات البنيوية (C)

الاتجاهات(A)

السياق والتناقضات البنيوية: احتكارالسلطة، ممارسات قمع الحريات وحقوق المواطنين ،تحكم فئة قليلة باقتصاد البلاد.

الاتجاهات :مشاعر كراهية لنظام زين العابدين ،مشاعر الخوف بسبب ممارسات اعتقال المعارضين وسجنهم .

ثانياً : ثورة مصر ٢٥ يناير ٢٠١١/ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

في ٢٥ كانون الثاني / يناير/ ٢٠١١ خرج الشعب المصري مُطالباً بإسقاط نظام الحكم ورحيل الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وأعوانه عن السلطة، وحل مجلس الشعب، وتعديل الدستور،وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وذلك من خلال مجموعة من الشباب تجمعوا من كافة أنحاء مصر في ميدان التحرير، وعلى إثر ذلك ألقى الرئيس الأسبق خطابه الأول الذي أعلن فيه حل مجلس الوزراء وتعديل (١٥) وزارة من أصل (٢٨) وزارة،ولكن هذا البيان شهد ردة فعل المتظاهرين، إذ بقوا معتصمين في ميدان التحرير مطالبين بتحقيق مطالبهم، وعليه ألقى الرئيس الأسبق خطابه الثاني، والذي تضمن تعديلاً دستورياً للمادتين (٧٦) و(٧٧)، وأعرب عن قراره بعدم ترشيح نفسه للإنتخابات الرئاسية القادمة، مما ساهم في خروج مؤيديه في مسيرات مطالبةً بقائه في الحكم، مما أدى إلى حدوث اشتباكات بينهم وبين المعارضين.(الطائي، ٢٠١٢).

وفي صبيحة يوم الجمعة ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، والتي أُطلق عليها (يوم الغضب)، استمرت الاحتجاجات الشعبية، والاعتصامات الجماهرية، من أجل تحقيق مطالبهم، وفي يوم ١١شباط،والذي سُمي ب(جمعة الزحف، أو جمعة النصر) وفي يوم ١١/فبراير/ ٢٠١١أعلن الرئيس عمر سليمان في بيان مقتضب عن تنحي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عن منصبه،وبتكليف المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد (توفيق،٢٠١١). وسنقوم من خلال مثلث/جالتونج تحليل الأبعاد الثلاثة للثورة المصرية كما يلي:

١. الاتجاهات:

- مشاعر الكراهية ضد نظام الرئيس السابق حسني مبارك، نتيجة ممارسات القمع والاضطهاد، وغياب الحريات (حرية التعبير، حرية المشاركة السياسية).

٢. السياق والتناقضات البنيوية:

- قانون الطوارئ: استمرت مصر تحت قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨ منذ ١٩٦٧، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهرا في أوائل الثمانينات، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة، وعلقت الحقوق الدستورية، وفرضت الرقابة. وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات والتجمعات السياسية (غير المرخص بها)، وحظر رسميا أي تبرعات غير مسجلة. وبموجب هذا القانون احتجز كثير من المواطنين ولفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، وبمقتضى هذا القانون أيضا لا يمكن للمواطن الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة، (المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٤).
- ضعف الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وسيطرة الدولة عليها فالنقابات العمالية سيطرت عليها الحكومة والحزب الحاكم بكافة الوسائل، أما النقابات المهنية فقد أضعفها القانون رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٠ كما أضعفها التشاحن بين قياداتها فتقلص أداء بعضها. (كرعود،٢٠١٣).
- سياسات التثبيت والتكيف الاقتصادي: ترتب على هذه السياسات آثار سلبية تمثلت في معاناة الفقراء ومحدودية الدخل بصفة أساسية بسبب الاجراءات المرتبطة بتخفيض أو إلغاء الدعم السلعي، وزيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية، وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية، وزيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية

(الصحة،والتعليم)، بالتالي أدت إلى مزيد من التدهور في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما ان تطبيق هذه السياسات ساهم في تراجع دور الدولة عن التزاماتها بتعيين الخرجين، وتسريح لأعداد من العاملين في المؤسسات التي تمت خصخصتها، مما فاقم من مشكلة البطالة في مصر، وإحساس الشباب بالإحباط، وتنامي ظاهرة العنف والجريمة، والتطرف في المجتمع المصري.(أبو دوح،٢٠١١).

- تحولات في السياسات الاقتصادية بتداعياته على البناء الطبقي: أصبحت الفرصة مؤاتيةً لكل رجال أعمال الطبقة الرأسمالية لممارسة ضغوط على الحكومة من أجل المزيد من الامتيازات والضمانات، واستغلال تغير التوجهات الاقتصادية للحكومة، وحققت هذه الطبقة نمواً واضحاً، واستولت على عملية النمو الاقتصادي، ومحاولة ابراز دورها في السياسات السياسية والاجتماعية. (أبو دوح،٢٠١١).
- التوريث: عمد حكام مصر منذ توليهم سدة الحكم في مصر إلى توظيف الأنظمة تحت سيطرتهم بما يخدم مصالحهم، أما بالنسبة للرئيس السابق حسني مبارك فقد حكم مصر لمدة ٣٠ سنة وكان يطمح لتوريث نجله جمال الحكم من بعده (ظاهر، ٢٠١٢)

٣. **السلوك:**

- شعارات تمثلت في (سلمية ...،كرامة،.....حرية)،(الشعب يريد اسقاط النظام)
- استخدام شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة من (فيسبوك، وتويتر، وغيرها) من أجل حشد الجماهير والاعتصام في ساحة التحرير.
- تنحي مبارك عن سلطة البلاد في تاريخ ١١شباط ٢٠١١، وتعيين عمرسليمان نائباً له، في ٣ أب ٢٠١١ بدأت محاكمة مبارك بتهمة الفساد، وقتل المتظاهرين (عمر،٢٠١١).

- قيام المجلس العسكري بإدارة المرحلة الانتقالية، وتمثل ذلك في إعلان دستوري صدر في ١٣ شباط / فبراير ٢٠١١. (عبد الفتاح،٢٠١٦).
- صعود الإسلامين، وعمل انتخابات، وانتخاب الرئيس مرسي٣٠/يونيو/٢٠١٢ رئيساً للبلاد.
- انتخاب السيسي رئيساً لجمهورية مصر العربية بتاريخ ٤ /يونيو/٢٠١٤.

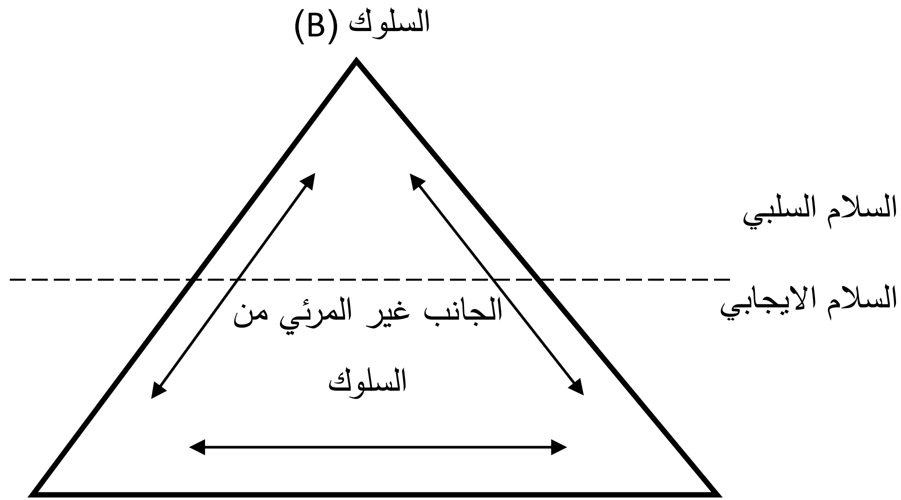
ونلاحظ من خلال مثلث جالتونج لتحليل ثورة ٢٥ /يناير/ ٢٠١١، وثورة ٣٠ /يونيو/ ٢٠١٣، في تحليل الجانب غير المرئي من السلوك الصراعي للمثلث المتمثل في التناقضات البنيوية (c)، والاتجاهات (A)، حيث يتبين أن نظام الحكم في مصر يحتوي على العديد من التناقضات البنيوية من توريث، وممارسات قمع الحريات وحقوق المواطنين، وقانون الطوارئ، وضعف الاحزاب السياسية، والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وسيطرة الدولة عليها، وكذلك سياسيات التثبيت والتكيف الاقتصادي، حيث ساهمت هذه التناقضات في توجه مشاعر المواطنين نحو كراهية ممارسات نظام مبارك، ومشاعر خوف المواطنين بسبب ممارسات القمع والاضطهاد، وغياب الحريات، مما أدى إلى سلوك الشعب بممارسات سلوك عنف صراعي ظاهري تمثلت في ثورة شعبية احتجاجية والتي رافقها ممارسات قتل العديد من المواطنين من القوات الأمنية المصرية واستخدامها الأسلحة مثل غازات مُسيل الدموع واستعانة المواطنين بوسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي أدت هذه العناصر الثلاث مجتمعة إلى عدم تحقيق السلام السلبي المتمثل في وقف أشكال سلوك الصراع الظاهري، والذي حدث في بداية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إلى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، مما ساهم في عدم الاستقرار الأمني في البلاد، إلى أن تم انتخاب السيسي رئيساً لجمهورية مصر، ولكي تصل مصر لتحقيق السلام الايجابي فيتوجب عليها العمل على تعديل وتغيير القوانين في

السياقات البنيوية ومحاولة كسب ثقة الشعب وتوجهها نحو تنمية البلاد، وهذه العملية تحتاج لوقت طويل ولتخطيط وتعاون كافة المؤسسات المختلفة فيها.

يتضح من ثورة ٢٥/ يناير/ ٢٠١١، وثورة ٣٠/يونيو/٢٠١٣، أن النظام السياسي في مصر كان تحت سيطرة الرئيس الأسبق مبارك، وحزبه، وأن النظام يعاني من خلل وقصور، وعدم تلبية متطلبات وحاجة الشعب المصري لسنوات طويلة مما ساهم في معاناة الشعب من الفقر والبطالة والظلم والإضطهاد مما أدى إلى غضب الشعب المصري، وبالتالي تجمع الشباب في ميدان التحرير عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي، وحدوث الثورتين، كما كان للجيش دور كبير في تسريع نجاح الثورتين، واسقاط نظام حسني مبارك.

لشكل (٣): مثلث غالتونغ/ لتحليل الأبعاد المختلفة لثورة ٢٥يناير ٢٠١١/ ٣٠ يونيو ٢٠١٣

السلوك: مظاهرات احتجاجية حملت شعار (الشعب يريد اسقاط النظام)،استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، تنحي الرئيس الأسبق مبارك عن الحكم، صعود الاسلامين ،وانتخاب مرسي، ثم انتخاب السيسي رئيساً للبلاد.



الاتجاهات (A)

السياق والتناقضات البنيوية(C)

مشاعر الكراهية، والخوف من نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك.

سياسات التثبيت والتكييف، قانون الطوارئ، تحولات في السياسات الاقتصادية، التوافق بين الجيش والاخوان المسلمين. سياسة التوريث، غياب الحريات، سياسات القمع

ثالثاً: ثورة ليبيا١٧ فبراير ٢٠١١

إنَّ الثورة الليبية، هي الثورة الثالثة التي أطاحت برئيس عربي ثالث بعد ثورتي تونس ومصر، والذي حكم البلاد منذ عام ١٩٦٩، والتي امتدت نحو (٢٤) عاماً، وفي ١٧/شباط/ ٢٠١١بدأت الثورة الليبية سلمية، ثم تحولت إلى انتفاضة عسكرية محلية يدعمها حلف شمال الأطلسي، والتي استمرت إلى أن وقعت العاصمة طرابلس في أيدي الثوار، وانسحاب القذافي إلى (سرت) مسقط رأسه، واستمرت المعارك البرية والضربات الجوية لحلف الاطلسي، وفي يوم ٢٠تشرين الأول ٢٠١١، سقط القذافي في قبضة الثوار، ثم قُتل (الطائي،٢٠١٢).

١. الاتجاهات:

- مشاعر الكراهية وعدم الثقة بين الشعب الليبي والرئيس الأسبق (القذافي)، وذلك منذ توليه الحكم إثر إنقلاب عسكري قام به ضد الملك إدريس السنوسي، من خلال التعاون مع متشددين من المعارضة بعد ثورة الفاتح، وشهدت ليبيا محاولات عديدة للإطاحة بنظام حكم القذافي بسبب استبداده بالسلطه، وبذلك عمد القذافي الاستخدام اللاشرعي للقوة والتعامل المجحف بحق شعبه منذ عام ١٩٦٩(عفيف،٢٠١٥).
- غرس مفهوم الانتقام بين القبائل المختلفة المتمثل بممارسات العنف والقتل، وذلك بسبب طبيعة المجتمع القبلي.

٢. السياق والتناقضات البنيوية:

- طبيعة النظام السياسي والتي من أهم سماته: سياسة الانعزال، والانغلاق، التي فرضها النظام على المجتمع، وسياسة التمييز والتفرقة، وقمع قبائل الأقاليم. (حمداني،٢٠١٤).
- تفشي الفساد الاداري داخل السلطة الحاكمة.

- الركود السياسي والجمود المجتمعي في العمل السياسي، وذلك من خلال منع الاحزاب، والجمعيات من أداء دورها في الدولة، بالإضافة إلى غياب التعددية السياسية، و الحريات (حرية الرأي، حرية الصحافة)، (بركيطة،٢٠١٥).
- تأخر الحالة الثقافية والعلمية لليبيا، وهجرة الباحثين، والمفكرين، والمثقفين، وأصحاب الكفاءات العالية إلى الخارج.
- انقسام مجتمعي وذلك يعود لعدم الثقة المتبادلة بين أقاليم البلاد، وخاصة بين الشرق (بني غازي)، وبين الغرب(طرابلس)، والوسط (سرت)، بسبب انحياز القذافي في تلك الفترة إلى جانب الغرب، دون الشرق هي سبب في عدم تجانس المجتمع الليبي، (العزاوي،٢٠١٥).

٣.السلوك:

- انتهاك حقوق الإنسان، وذلك بسبب عمليات الاعتقال والخطف التي كان يمارسها الثوار في أثناء الثورة، حيث أشارت بيانات تقرير منظمة العفو الدولية عام ٢٠١١ إلى وجود ما يقارب (٢٥٠٠) معتقلاً في منشآت الاعتقال في طرابلس، و (١١٣٠) معتقلاً في مصراته. (العزاوي،٢٠١٥).
- سيطرة الغرب على آبار النفط، ومصادر الطاقة في ليبيا.
- في يوم ١٧/مارس / ٢٠١١صدر قرار ١٩٧٣، من مجلس الأمن، الذي يقضي بضرورة التدخل العسكري في ليبيا لحماية المدنيين، واستمر القتال بين قوات الجيش الليبي بالتعاون مع القوة الجوية، وبين الثوار الليبين إلى إعلان مقتل القذافي يوم ٢٠/اكتوبر/٢٠١١. (بدوي،٢٠١٥).

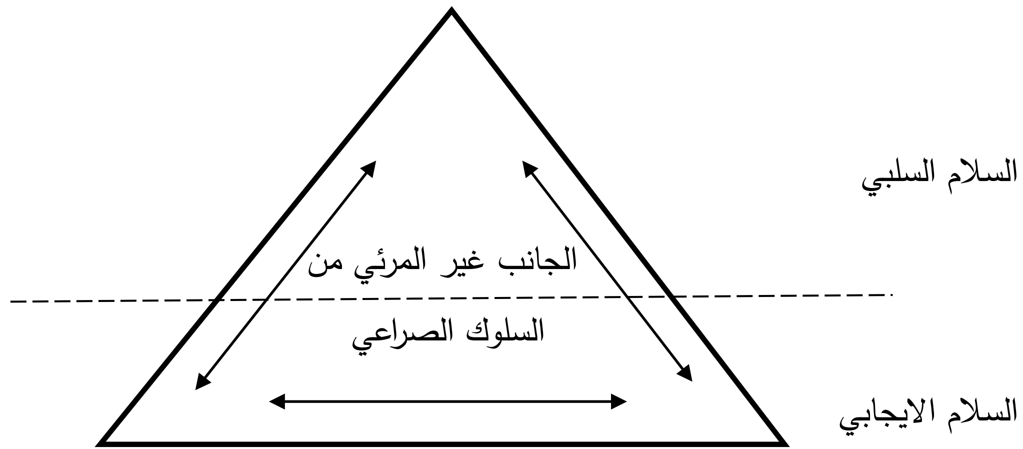
ويتبين من خلال مثلث جالتونج لتحليل الثورة الليبية، في تحليل الجانب غير المرئي من السلوك الصراعي للمثلث المتمثل في التناقضات البنيوية (c)، والاتجاهات (A)، حيث يتبين أن نظام الحكم في ليبيا يتضمن العديد من التناقضات البنيوية، والتي تتمثل في طبيعة النظام الليبي في سياسة الانعزال، والانغلاق والتمييز والتفرقة بين قبائل المجتمع، وكذلك في تفشي الفساد في نظام السلطة الحاكمة، بالإضافة إلى الركود السياسي من خلال منع الأحزاب والجمعيات القيام بدورها في الدولة، وغياب الحريات، والتعددية السياسية، إذ ساهمت هذه التناقضات في توجه مشاعر المواطنين نحو كراهية ممارسات نظام القذافي، وعدم الثقة به نتيجة، ممارسة سياسة القوة بحق شعبه منذ توليه الحكم عام ١٩٦٩، وفي تنامي مشاعر خوف المواطنين بسبب ممارسات القمع والاضطهاد، ولذلك أدت هذه التناقضات البنيوية والتوجهات، إلى سلوك الشعب بممارسات سلوك عنف صراعي ظاهري تمثلت في ثورة شعبية احتجاجية والتي رافقها ممارسات قتل، وانتهاك حقوق الانسان، ممارسات الخطف من قبل الثوار، وسيطرة الدول الكبرى على آبار النفط، ومصادر الطاقة في ليبيا، ونتيجة لذلك فقد أدت هذه العناصر الثلاثة مجتمعة إلى عدم تحقيق السلام السلبي المتمثل في عدم القدرة على وقف أشكال سلوك الصراع الظاهري مما أدى إلى ضرورة التدخل الدولي من خلال قرار مجلس الأمن من أجل الوصول إلى تحقيق السلام السلبي، من خلال وقف القتال والعنف في ليبيا.

نستنتج من تحليل الثورة الليبية أنَّ النظام الليبي الذي انتهجه القذافي بناءً على الكتاب الأخضر، لم يكن يخدم مطالب الشعب الليبي، إضافة إلى تجهيل الشعب، والتمييز، إذ أدت هذة العوامل إلى حدوث الليبية، كما أن نتيجةَ لأهمية موقع ليبيا، واحتوائها على آبار نفطية أدى إلى تدخلات دولية خوفاً من فقدان الثروات الطبيعية نتيجة انتشار الجماعات الارهابية والأسلحة الحربية المدمرة وتفشي الدمار والقتل في المنطقة وصدور القرار ١٩٧٣.

الشكل (٤): مثلث غالتونغ /لتحليل الأبعاد المختلفة للثورة الليبية١٧/فبراير/ ٢٠١١

السلوك: الخطف، اعتقال (٢٥٠٠شخص)، قتل العديد من المواطنين، صدور قرار(٧٣) بالتدخل العسكري، السيطرة على آبار النفط ومصادر الطاقة الليبية من قبل الغرب.

السلوك (B)



الاتجاهات(A)

السياق والتناقضات البنيوية (C)

مشاعر الكراهية ضد نظام القذافي، مشاعر الانتقام (مجتمع قبلي).

فساد اداري، تمييز، غياب الحريات (حرية الرأي، الصحافة)، انقسام مجتمعي، تردي الاوضاع الاقتصادية، هجرة الكفاءات للخارج، تراجع الحالة الثقافية.

رابعاً: ثورة اليمن كانون الثاني ٢٠١١

إنَّ الأحداث في تونس ومصر كانت مصدر إلهام للشعب اليمني، إذ قام بمظاهرات في ١٥ كانون الثاني ٢٠١١، والمطالبة بإسقاط نظام علي عبدالله صالح، و بتنحيه عن الحكم، وفي يوم ٢٣ تشرين الثاني، تم التوقيع على "المبادرة الخليجية"، وكان من أبرز بنودها تخلي الرئيس صالح عن الحكم لصالح نائبه عبد ربه منصور، وفي شباط ٢٠١٢، غادر الرئيس صالح السلطة نهائياً بعد حكم دام أكثر من ٣٠ سنة. وسنتناول تحليل أسباب الثورة اليمنية بأبعادها الثلاث وفقاً لمثلث جالتونج، كالآتي:

١. الاتجاهات:

- مشاعر الكراهية ضد نظام علي عبدالله صالح، بسبب ممارسات النظام لسياسات القمع والتمييز.
- عدم الثقة بين قبائل المجتمع، وكذلك عدم ثقة الحوثيين بالحكومة اليمنية.

٢. السياق والتناقضات البنيوية:

- التوريث: حكم علي عبدالله صالح اليمن منذ عام ١٩٧٨، وكانت أحزاب المعارضة قد أعلنت غضبها على الرئيس علي عبدالله صالح قبل قيام الثورة في اليمن، بسبب اجراءاته بتعديل القانون الانتخابي، وتأليف لجنة عليا جديدة للانتخابات، من أجل كسب فرصة انتخابه ثانية، ورغبته في توريث السلطة لابنه أحمد، (فضلى،٢٠١١).
- سيطرة أقارب الرئيس على مراكز قيادية في الدولة: إذ قام الرئيس صالح بتعيين (٢٢) شخصاً من أقاربه وبالتحديد من قريته (سنحان)، في مراكز قيادية مهمة في الجيش والأمن، منها الحرس الخاص والحرس الجمهوري، والقوات البرية والجوية والبحرية وحرس

الحدود، إلى جانب الأمن المركزي والامن القومي، ومن بين هذه المناصب قيادة ابنه الأكبر أحمد للحرس الجمهوري والقوات الخاصة، (فضلى،٢٠١١).

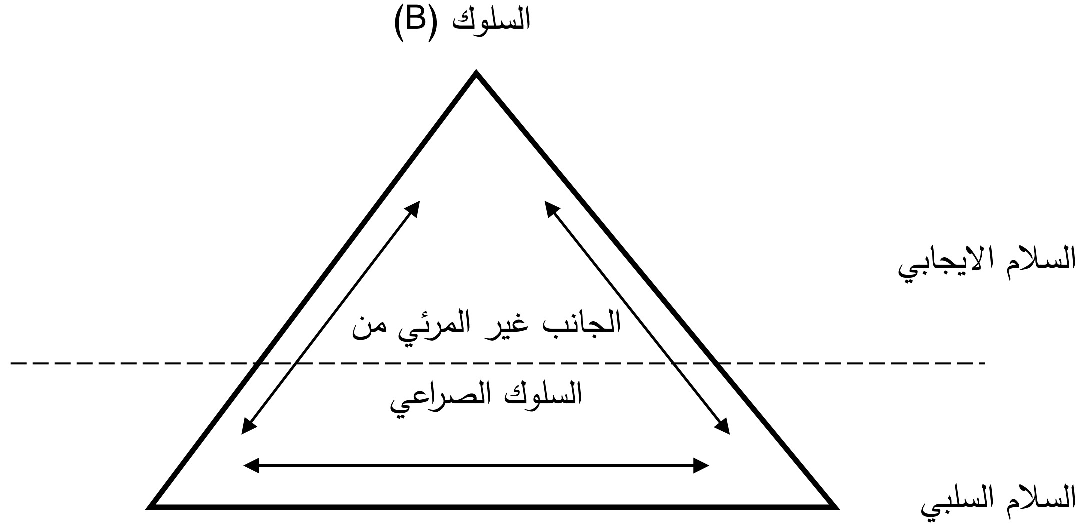
- تراكمات احتجاجية: إنَّ اليمن منذ عقد تعيش حالة احتجاجات يومية، وخاصة في المحافظات الجنوبية، والتي تُعد نموذجاً لحركة مطالب مشروعة تطورت إلى حركة سياسية سلمية نتيجة اهمال السلطة الحاكمة تلبية مطالب شعبهم، لذلك أخذت مظاهر الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في الانتشار في المدن اليمنية الكبرى مثل (عدن، وتعز، وأبين، والمكلا، وعمران، والبيضاء، والضالع، والحديدة، وغيرها)، (محمد،٢٠١٥).
- تكون المجتمع اليمني من العديد من القبائل المختلفة.مما أدى إلى عدم التجانس المجتمعي، إضافة إلى ذلك تجهيل الشعب اليمني، حيث بلغت نسبة الأمية ٥٠%عند الرجال، ٧٠%عند النساء، (حميد،٢٠١٣).
- تعدد المشاكل السياسية (مشكلة انفصال الجنوب عن الشمال، مشكلة الحوثيين مع السلطة السياسية، مشكلة القاعدة في اليمن). (الجبلي،٢٠١٢)
- فساد اداري في سلطة الدولة، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة معدل الفقر والبطالة نتيجة عجز الدولة عن إدارة الدولة (أبو زيد،٢٠١٣)

٣. السلوك:

- قتال بين القبائل المختلفة في اليمن، وقتال المعارضة ضد الحكومة اليمنية.
- إعلان المبادرة الخليجية، والتي نتج عنها وقف القتال بين صفوف المعارضة والسلطة، وتشكيل حكومة وطنية في مدة الانتخابات وتنحي الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح عن السلطة. (المخلافي، ٢٠١١).

الشكل (٥): مثلث غالتونغ / لتحليل الأبعاد المختلفة للثورة اليمنية

السلوك: قتال بين المعارضة وحكومة علي عبدالله صالح، اعلان المبادرة الخليجية، وتنحي الرئيس عبدالله عن الحكم ورحيله إلى السعودية.



الاتجاهات(A)

السياق والتناقضات البنيوية (C)

مشاعر الكراهية ضد نظام علي عبدالله صالح بسبب ممارسات القمع والتميز، وعدم ثقة قبائل المجتمع بالسلطة.

التوريث، تراكمات احتجاجية، عدم تجانس مجتمعي، مشاكل سياسية، انتشار الجهل والأُمية، نظام قلبي، تردي في الأحوال الاقتصادية وسيطرة أقارب الرئيس الأسبق على مناصب سياسة في الدولة.

ويتضح من خلال مثلث جالتونج لتحليل الثورة اليمنية، في تحليل الجانب غير المرئي من السلوك الصراعي للمثلث المتمثل في التناقضات البنيوية (c)، والاتجاهات (A)، حيث يتبين أن نظام الحكم في اليمن يشتمل العديد من التناقضات البنيوية، والتي تتمثل في سياسة التوريث، والتمييز والتفرقة بين قبائل المجتمع، وكذلك في عدم التجانس المجتمعي نتيجة تعدد القبائل اليمنية في المجتمع، إضافة إلى تعدد المشاكل السياسية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها ساهمت في زيادة معدل الفقر والبطالة، ونتيجة هذه التناقضات البنيوية في النظام اليمني فقد ساهمت في توجه مشاعر المواطنين نحو كراهية ممارسات نظام علي عبدالله صالح، نتيجة ممارسات القمع والتمييز، وعدم ثقة الشعب اليمني بالنظام وكذلك عدم ثقة الحوثيين بالحكومة اليمنية ولذلك أدت هذه التناقضات البنيوية والتوجهات، إلى سلوك الشعب اليمني بممارسات سلوك عنف صراعي ظاهري تمثلت في ثورة شعبية احتجاجية والتي رافقها انقسامات بين القبائل اليمنية، وممارسات قتال مختلفة بين المعارضة والحكومة اليمنية، ونتيجة لذلك فقد أدت هذه العناصر الثلاث مجتمعة إلى عدم تحقيق السلام السلبي المتمثل في عدم القدرة على وقف أشكال سلوك الصراع الظاهري مما أدى إلى ضرورة تشكيل المبادرة الخليجية من أجل تحقيق السلام السلبي من خلال وقف القتال بين المعارضة والحكومة، وتشكيل حكومة وطنية.

ونستنتج من خلال تحليل الثورة اليمنية أن النظام القبلي، والتعدد الطائفي ساهم في حدوث انقسامات داخل المجتمع اليمني، إضافة إلى طول مدة حكم علي عبدالله صالح، وأعوانه، في التحكم في السلطة، وغياب التداول السلمي للديمقراطية، ونظراً لأهمية موقع اليمن فقد ساهم في تدخلات دولية تمثلت في دعم ايران للحوثيين بالاسلحة من أجل نشر امتداد النفوذ الايراني في المنطقة، إضافة إلى التدخلات العربية والدولية عن طريق المبادرة الخليجية من أجل وقف القتال ومن ثم من خلال عاصفة الحزم لحماية أمن منطقة الخليج العربي.

خامساً: الثورة في سوريا١٥/أذار/٢٠١١

بدأت يوم ١٥ آذار ٢٠١١، مظاهرات شعبية في سوريا ضد القمع والفساد متأثرة بالاحتجاجات التي اندلعت في كل من مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، وكانت الاحتجاجات ضد نظام الرئيس بشار الأسد الذي حكم البلاد منذ عام ١٩٩٩.وسنتناول تحليل الأبعاد المختلفة لنشوء الثورة السورية، واستمراها إلى الوقت الحالي، وذلك من خلال مثلث جالتونج كما يلي:

١. الاتجاهات:

- مشاعر الكراهية والحقد لدى الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد نتيجة ممارسات النظام لسياسات القمع، والاعتقالات التعسفية خلال مدة حكم نظام الأسد لمدة أربعين عام.
- عدم ثقة الشعب بنظام الاسد.

٢. السياق والتناقضات البنيوية:

- قانون الطوارئ منذ عام ١٩٦٣: نتيجة الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة، والذي بموجبه تم مصادرة جميع قوانين الحريات، والديمقراطية، وغياب المشاركة السياسية والذي استمر لمدة ٤٨سنة. (زيدان،٢٠١٣).
- الفساد السياسي والاقتصادي.
- غياب التعددية السياسية.
- انقسام مجتمعي نتيجة وجود العديد من الطوائف والأديان المختلفة، والذي بدوره ساهم في عدم تحقيق انسجام مجتمعي بين مختلف شرائحه.

٣. السلوك:

- القتل: ٢٥ أذار ٢٠١١، أطلق الجيش السوري عمليات عسكرية واسعة في درعا، ودوما، أدت إلى مقتل عشرات الاشخاص من المدنيين، وفي ٢٨ ايار بدأت حملة أخرى في مدينتي (الرستن، وتلبيسة) أدت إلى مقتل ١٠٠ شخص(الطائي،٢٠١٢)، واستمر القتال إلى اليوم.
- هجرة أعداد كبيرة من أبناء الشعب السوري نتيجة القصف والقتل إلى الدول المجاورة مثل الاردن، ولبنان، وتركيا.
- ادانات دولية من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، والإتحاد الأوروبي، وكندا، ومطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة بعد أن فقد شرعيته بالكامل. (الطائي، ٢٠١٢).
- انشقاق في الجيش السوري على مدى ثلاثة أشهر أُعلن عن تشكيل أول تنظيم عسكري يُوحد هؤلاء العسكريين، وهو" لواء الضباط الأحرار"، بقيادة "حسين هرموش"، وتلاه بشهرين الإعلان عن تشكيل الجيش السوري الحر بقيادة رياض الأسعد، ثم اتحاد التنظيمين.
- تحالفات دولية إلى جانب نظام بشار الأسد تمثلت في روسيا وإيران.

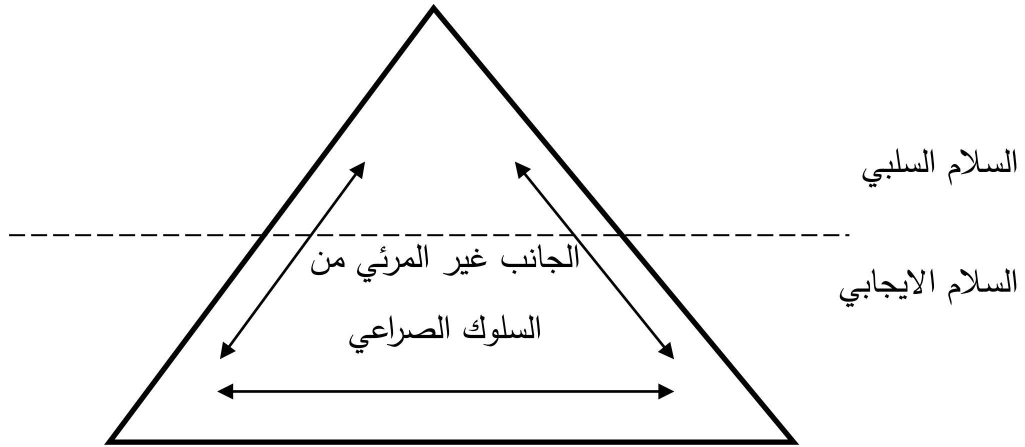
ويتضح من خلال مثلث جالتونج لتحليل الثورة السورية، في تحليل الجانب غير المرئي من السلوك الصراعي للمثلث المتمثل في التناقضات البنيوية (c)، والاتجاهات (A)، حيث يتبين أن نظام حكم الأسد يتضمن العديد من التناقضات البنيوية، والتي تتمثل في قانون الطوارئ وسياسة التوريث، وكذلك في عدم التجانس المجتمعي نتيجة التعدد الطائفي والديني في المجتمع، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها ساهمت في زيادة معدل الفقر والبطالة، ونتيجة هذه التناقضات البنيوية في النظام السوري،فقد ساهمت في توجه مشاعر المواطنين نحو كراهية ممارسات نظام الأسد، نتيجة ممارسات القمع والتمييز، مما أدى لعدم ثقة الشعب السوري بالنظام، وبالتالي أدت هذه التناقضات البنيوية والتوجهات، إلى سلوك الشعب السوري، وقيامه بممارسات سلوك عنف صراعي ظاهري تمثلت في ثورة شعبية احتجاجية والتي رافقها انقسامات مجتمعية، وانتشار القتال بين المعارضة والسلطة، وهجرة أعداد كبيرة من المواطنين للدول المجاورة مثل الأردن، ونتيجة لذلك فقد أدت هذه العناصر الثلاثة مجتمعة إلى عدم تحقيق السلام السلبي المتمثل في عدم القدرة على وقف أشكال سلوك الصراع الظاهري مما أدى إلى تحالفات دولية وقفت إلى جانب نظام الأسد تمثلت في روسيا وايران من أجل تحقيق السلام السلبي، إلا أنها لم تتحقق، بسبب استمرار القتال إلى الوقت الحالي.

نستنتج من خلال تحليل الثورة السورية أن نظام السوري اتسم بصفة التوريث، وسياسة القمع والاضطهاد، إضافة إلى وجود العديد من الطوائف في سوريا، مما ساهم في حدوث انقسام داخل نسيج المجتمع الواحد، والذي بدوره أدى إلى حرب أهلية، وتدخلات دولية نتيجة المصالح الاستراتيجية في سوريا، وحدوث تنافس وتحالفات دولية بين (ايران،وتركيا، وروسيا،واسرائيل).

الشكل (٦): مثلث جالتونج /لتحليل الأبعاد المختلفة للثورة السورية

السلوك : القتل المدنيين ، هجرة المواطنين ، ادانات دولية لنظام بشار الأسد ، انشقاق في الجيش السوري ، تحالفات دولية (روسيا ،إيران).

السلوك (B)



الاتجاهات (A)

السياق والتناقضات البنيوية (C)

مشاعر الكراهية، والخوف تجاه نظام بشار الأسد

قانون الطوارئ، غياب الحريات، غياب المشاركة السياسية، سياسات القمع والاضطهاد. (سياسة التوريث)

ونستنتج كما جاء في تعريف مفهوم الثورة إجرائياً بأن معايير تحديد سبب نجاح بعض الثورات في إسقاط أنظمتها، كمصر، وتونس، وفشل الثورات الأُخرى كما يحدث في سوريا؛ وذلك من خلال أربعة معايير كما يلي: أولاً: كسر حاجز الخوف، ثانياً: أن تكون الإنتفاضة ذات طبيعة سلمية، ثالثاً: توفر حد أدنى من التماسك الإجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية، رابعاً: موقف الجيش من التمرد الشعبي (حسيب،٢٠١٢). ونلاحظ من تحليل المعاير الأربعة لكل ثورة كالآتي:

أولاً: نموذج تونس؛ اجتمعت العناصر الأربعة في الثورة التونسية، حيث أفرزت حادثة حرق الشاب بوعزيزي في جعل الشعب التونسي بأن يجتمعوا لكسر حاجز الخوف والتصدي للقوات التونسية، ومن الناحية الديموغرافية، فإن المجتمع التونسي مجتمع متجانس، وقد شارك في الثورة كافة مكونات المجتمع، من شباب ومتعلمين ونساء ونقابيين، كما بدأت الاحتجاجات سلمية، أما الجيش التونسي فبقي على حياد طوال فترة الثورة، وبذلك تعد التجربة التونسية تجربة ناجحة.

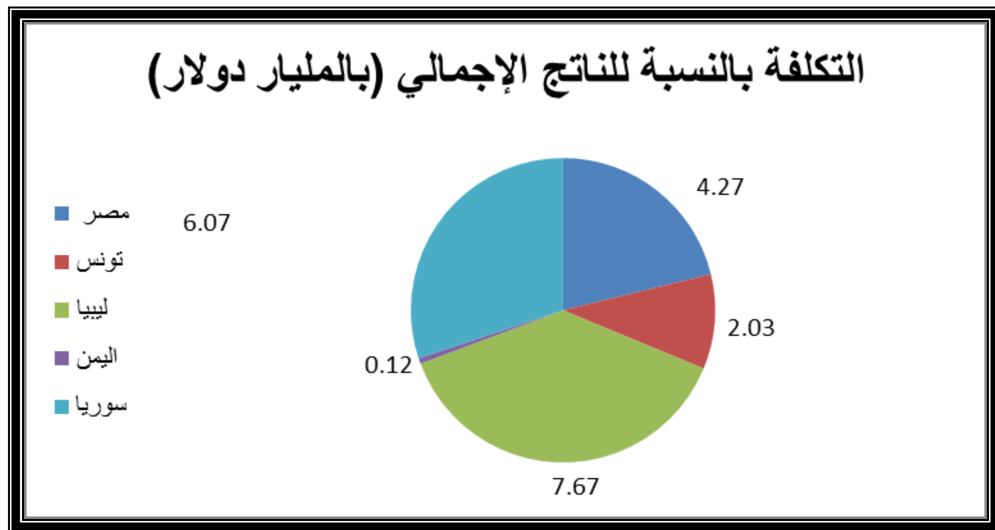
ثانياً: نموذج مصر؛ اجتمعت العناصر الأربعة في التجربة المصرية، ففي مصر كانت الثورة التونسية سبباً في كسر حاجز الخوف عند المصريين، أما بالنسبة لطابع الثورة فاتسم بأنه سلمي، ولم يكن للاختلافات الدينية والطائفية تأثير، حيث شارك الجميع على حد سواء، وبالنسبة لدور الجيش فقد اتسم بالحياد، ثم تولى المرحلة الانتقالية لمصر، إلى قيام الانتخابات، وبذلك اتسمت التجربة المصرية بأنها ناجحة رغم بعض ممارسات القمع وكبر حجمها الديمغرافي.

ثالثاً: نموذج ليبيا واليمن وسوريا: فقد توفر فقط عامل واحد وهو كسر حاجز الخوف، ولم تنجح كلاً منها على عكس التجربة التونسية، والتجربة المصرية.

المطلب الثاني: تداعيات ثورات "الربيع العربي" على الأمن القومي العربي

لقد ترتب على ثورات الربيع العربي التي بدأت في مطلع عام ٢٠١٠ العديد من الأثار الاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت على الدول التي شهدت هذه الأحداث، اذ تقدر تكلفة ثورات الربيع العربي إلى الناتج المحلي حوالي ٢٠,٥٦مليار دولار لعام ٢٠١١ في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا.

يتضح من الشكل الآتي تكلفة ثورات أحداث الربيع العربي، والتي تشير إلى أن اكبر تكلفة دفعتها ليبيا، والتي تُقدر (٧,٦٧)، ثم سوريا والتي تُقدر(٦,٠٧)، ثم مصر والتي تُقدر(٤,٢٧)، ثم تونس وتُقدر(٢,٠٣)، ثم اليمن وتُقدر تكلفة الثورة فيها (٠,١٢)، ونستنتج من ذلك أن الدول ذات المساحة الكبيرة، والثقل الديمغرافي حصلت على أكبر تكلفة، في حين حصلت اليمن على ادنى تكلفة.



الشكل(٧):تكلفة أحداث الربيع العربي بالنسبة للناتج الاجمالي/بالمليار دولار

المصدر: متولي، منال، آفاق اقتصاديات الربيع العربي في المرحلة الانتقالية التقرير الاستراتيجي العاشر الصادر عن مجلة البيان، ٢٠١٣.

أولاً: التداعيات السياسية

الاضطراب السياسي:

ويمكن قياس الاضطراب السياسي بناءً على مؤشرين:

- مؤشر عدم الاستقرار السياسي والذي يتباين حدته من دولة إلى أخرى والذي يتضح من خلال الجدول التالي لسنة ٢٠١١:

الجدول (١): مؤشر عدم الاستقرار

الدولة	مؤشر عدم الاستقرار
تونس	٥٢,٣
مصر	٧٤,٧
ليبيا	٧٨,١
اليمن	٩٠,٧
سوريا	٧٢,٩

المصدر: الشمري، المؤتمر العلمي الدولي الخامس، العراق، ٢٠١٢.

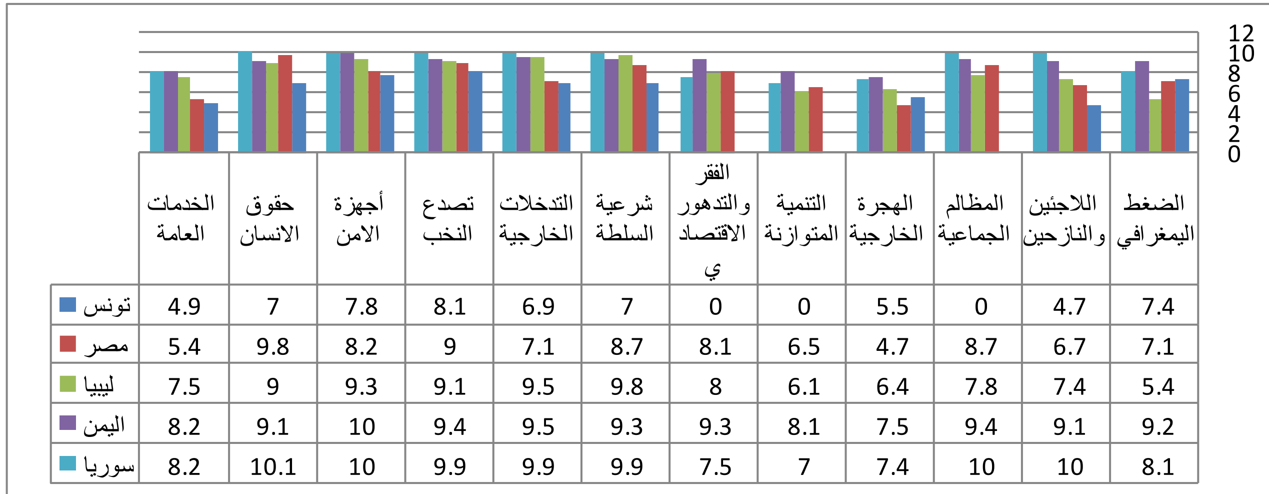
وتم تصنيف مؤشر الاستقرار بناءً على ثلاث خانات كما يلي:

- عدم الاستقرار عال جداً من ٨٠-١٠٠
- عدم استقرار عال من ٦٠-٧٩
- عدم استقرار نسبي من ٤٠-٥٩

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن اليمن صنفت ضمن خانة عدم الاستقرار العالي جداً، بينما سوريا وليبيا ومصر صنفت ضمن خانة عدم الاستقرار العالي، في حين صنفت تونس ضمن خانة عدم الاستقرار النسبي، ويعود السبب لتصنيف الدول ضمن هذه الخانات إلى الثورات والمظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها هذه الدول في السنة الأولى من أحداث الربيع العربي.

- مؤشر الدول الفاشلة:

ويتبنى تقرير مؤشر الدول الفاشلة الصادر من مؤسسة صندوق السلام تعريفاً هو الأكثر استخداماً حيث يتضمن سمات الدول الفاشلة ومؤشراتها وهو" فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على اقليمها، أو فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار قوتها بشكل شرعي، مما يعرضها للاضطرابات، ويخلق حركات للعصيان المدني، وتصبح الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية، أما على الصعيد الخارجي فتكون سيادتها مقيدة إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية سياسية، عسكرية، أو تواجد قوات أجنبية على اقليمها. ووفقاً للتعريف السابق، يمكن قياس مؤشر الدول الفاشلة ضمن ١٠مؤشرات مختلفة كما يوضح الشكل (٨):



	الضغط اليمغرافي	اللاجئين والنازحين	المظالم الجماعية	الهجرة الخارجية	التنمية المتوازنة	الفقر والتدهور الاقتصادي	شرعية السلطة	التدخلات الخارجية	تصدع النخب	أجهزة الامن	حقوق الانسان	الخدمات العامة
تونس	7.4	4.7	0	5.5	0	0	7	6.9	8.1	7.8	7	4.9
مصر	7.1	6.7	8.7	4.7	6.5	8.1	8.7	7.1	9	8.2	9.8	5.4
ليبيا	5.4	7.4	7.8	6.4	6.1	8	9.8	9.5	9.1	9.3	9	7.5
اليمن	9.2	9.1	9.4	7.5	8.1	9.3	9.3	9.5	9.4	10	9.1	8.2
سوريا	8.1	10	10	7.4	7	7.5	9.9	9.9	9.9	10	10.1	8.2

الشكل (٨): مؤشرات قياس الدول الفاشلة

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة صندوق السلام، ٢٠١٥.

وبناءً على التقرير السنوي لمؤسسة صندوق السلام صنفت سوريا لعام ٢٠١٥ ضمن أعلى عشر دول تواجه انذاراً شديداً بانهيار الدولة وحصلت على الترتيب التاسع، مما يعكس تدهور الأوضاع فيها، وأن الصراع فيها أصبح أكثر تعقيداً ليصل إلى مرحلة الحرب الأهلية، فلم تُعد الأوضاع كما بدأت عام ٢٠١١، بل امتد الصراع ليضم عدداً من التنظيمات الجهادية مثل (تنظيم القاعدة، جبهة النصرة، الدولة الاسلامية "داعش").

بينما حصلت اليمن على الترتيب السابع، ويعود السبب في ذلك إلى الاضطرابات السياسية التي تشهدها البلاد إثر حركة الحوثيين في عام ٢٠١٤، ومحاولتهم الاستيلاء على السلطة، وسوء توزيع الثروات جغرافياً، واصدار الحكومة قراراً بوقف الدعم عن المحروقات النفطية، واتساع فجوة التنمية بين الطبقات المجتمعية.

وحصلت تونس على الترتيب ٨٦، لعام ٢٠١٥، وقد سجلت تحسُناً طفيفاً، وذلك لما قامت به تونس من اصلاحات في أداء عمل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، والاستفتاء الدستوري.

واحتلت ليبيا الترتيب ٢٥، لعام ٢٠١٥، حيث بدأت بتفعيل اجراءات سياسية لتحقيق الاستقرار، بانتخاب مجلس وطني انتقالي للتحول الديمقراطي.

وسجلت مصر الترتيب ٣٨، لعام ٢٠١٥، والذي عكس تطوراً في أوضاع الدولة، من الانتخابات الرئاسية، الاعداد لقانون الانتخابات التشريعية، والبدء في برنامج اقتصادي يهدف إلى توفير فرص عمل للشباب، ويحد من معدلات الفقر، ويقدم الدعم لمستحقيه من الطبقات محدودة الدخل، وتهيئة البيئة التشريعية للاستثمارات الاجنبية، وتحسن الاوضاع الامنية (مصطفى،٢٠١٥).

ثانياً: التداعيات الاقتصادية:

لقد ترتب على ثورات الربيع العربي العديد من التداعيات الاقتصادية منها ما يلي:

١. تزايد العجز في الموازنة العامة للدول التي حصلت فيها أحداث الربيع العربي:

إنَّ الدول العربية التي مرت بالثورات، أو الاحتجاجات تأثرت موازنتها بطريقة فُجائية، ومن ثم انخفضت القدرة على تقديم الخدمات، كما أنَّ الخسائر المالية التي تكلفتها الدول إثر ثورات لإعادة بناء المُنشآت والمؤسسات التي تم اتلافها كلفتها خسائر فادحة، وتُعد الدول الأكثر تضرراً من الخسائر المالية هي مصر، وليبيا، و سوريا، حيث بلغت التكلفة المالية من الموازنة العامة بقيمة ٣٥,٢٨مليار دولار (متولي، ٢٠١٣).

٢. ارتفاع معدلات البطالة في دول التغيير العربي وهى (تونس،ومصر، وليبيا، واليمن،ثم في سوريا).

لقد ارتفعت نسبة البطالة في السنوات التي شهدت أحداث الربيع العربي، مقارنة بالسنوات قبل أحداث الربيع العربي، حيث يتضح ذلك من خلال الرسم البياني

الجدول (٢) معدل البطالة ذكور واناث% من إجمالي القوى العاملة*

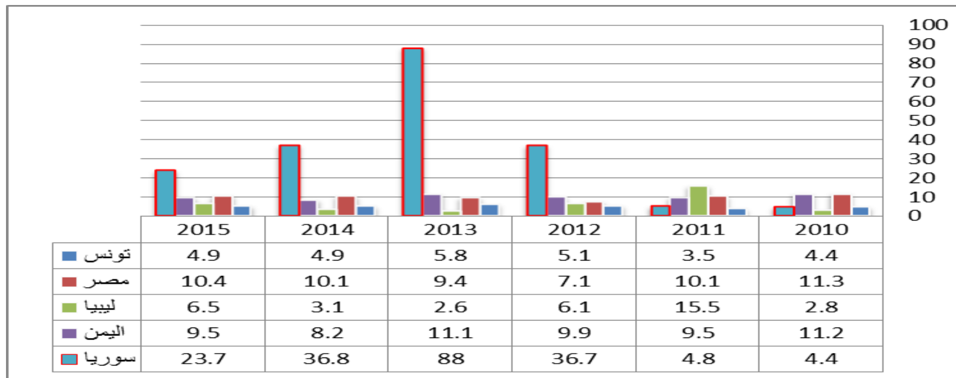
معدل البطالة %من اجمالي القوى العاملة	معدل البطالة (اناث)%من اجمالي القوى العاملة		معدل البطالة (ذكور)%من اجمالي القوى العاملة	
الدولة /السنة	٢٠٠٧	٢٠١٤	٢٠٠٧	٢٠١٤
تونس	٢٨,٦	٣٢,٧	٢٦,٣	٢٩,٩
مصر	٤٨,٢	٦٤,٨	١٧,٣	٣٢,٧
اليمن	٤٨,٧	٥٤,١	١٧,١	٢٠,٣
ليبيا	٥٩,٧	٦٩,٢	٣٦,٦	٣٨,٧
سوريا	٤٨,٠	٦٦,٦	١٢,٨	٢٣,٣

المصدر: بيانات البنك الدولي، www.albankaldwli.org

تُشير بيانات صندوق البنك الدولي، إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي رافقت أحداث ثورات الربيع العربي وهي: تونس، و مصر، وليبيا، واليمن، وثم سوريا، وفيما يتعلق بتونس فقد كانت نسبة البطالة للذكور ٢٩,٩% من اجمالي القوى العاملة سنة٢٠١٤، مما يشير إلى ارتفاعها بعد أحداث الثورة التونسية، ويعود السبب إلى تراجع قيمة الايرادات والصادرات التونسية في أثناء الثورات، في حين تشير البيانات فيما يتعلق بمصر سنة ٢٠٠٧، فقد كانت للذكور ٣٢% بسنة ٢٠١٤، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي، أما بالنسبة لليبيا في عام ٢٠٠٧، كانت للذكور٣٨,٣% بعام ٢٠١٤ فهي تختلف عن غيرها من الدول في كونها دولة

محدودة القطاعات الاقتصادية، ولا توجد وظائف للمواطنين الا في قطاع البترول والغاز والذي يمثل حوالي ٧٠%من اجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات تدفع العمالة بين البلدان العربية و عودة العمالة الموجودة لديها، كما حدث مع العمالة المصرية الموجودة في ليبيا، وبينت البيانات فيما يتعلق باليمن، ارتفعت النسبة الى٢٠,٣%، حيث وصل متوسط الدخل السنوي للفرد ١٠٦٠دولار، مما يدل على شدة فقر اليمن، وسوء توزيع الدخول، وتركيز توزيعها على قبائل معينة مثل قبيلة سنحان التي ينتمي اليها الرئيس السابق علي عبدالله صالح، أما فيما يتعلق بسوريا فقد ارتفعت من ١٢,٨% إلى ٢٣,٣% عام ٢٠١٤.

٣-ارتفاع معدلات التضخم: لقد ساهم التراجع في الأوضاع الاقتصادية في أثناء الثورات إلى ارتفاع معدلات التضخم في البلدان التي شهدت أحداث الربيع العربي، كما يوضح الشكل(٩):



	2015	2014	2013	2012	2011	2010
تونس	4.9	4.9	5.8	5.1	3.5	4.4
مصر	10.4	10.1	9.4	7.1	10.1	11.3
ليبيا	6.5	3.1	2.6	6.1	15.5	2.8
اليمن	9.5	8.2	11.1	9.9	9.5	11.2
سوريا	23.7	36.8	88	36.7	4.8	4.4

الشكل (٩): معدل التضخم في الدول التي شهدت أحداث الربيع العربي[٢]

تُشير البيانات فيما يتعلق بمعدلات التضخم بوجود ارتفاع في جميع الدول التي شهدت أحداث ثورات ما سُمي بالربيع العربي، ويختلف الارتفاع من دولة إلى اخرى، نتيجة التباين في العوامل الاقتصادية والديمغرافية والجغرافية لتلك الدول، لذلك نلاحظ من خلال الشكل رقم (٩) ان سوريا

(٢) المصدر: بيانات البنك الدولي:www.albankaldwli.org

مصدر بيانات ليبيا واليمن (٢٠١٣-٢٠١٥)صندوق النقد العربي، تقرير آفاق اقتصادية،٢٠١٥.

مصدر بيانات سوريا :قومان ، مناف ، أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي في سوريا قبل وبعد ٢٠١١،مركز ادراك للدراسات والاستشارات.

أكثر الدول التي تشهد ارتفاع في معدل التضخم لديها، حيث بلغ معدل التضخم إلى(٢٣,٧)عام ٢٠١٥مقارنة بعام ٢٠١٠، إذ بلغ معدل التضخم فيها (٤,٤)، ولكنها في عام ٢٠١٣ شهدت أعلى معدل تضخم والذي كان نسبته(٨٨)، وكذلك الحال في ليبيا فقد ارتفع معدل التضخم فيها إلى (٦,٥) عام ٢٠١٥، في حين فقد انخفض معدل التضخم في اليمن (٩,٥)عام ٢٠١٥، مقارنة بعام ٢٠١٠ حيث كان (١١,٢)، أما مصر وتونس فقد ارتفع معدل التضخم، ولكن بنسبة طفيفة، ويعود السبب إلى قصر مدة الثورات فيهما،واتخاذهما الطريق السلمي للتغيير نحو تحقيق الديمقراطية.

ثالثاً: التداعيات الاجتماعية:

١. تشتت النُخب والقيادات الاجتماعية:

لقد أفرزت حالة الفوضى، وعدم الاستقرار في الدول التي حدثت فيها الثورات والاحتجاجات، تيارات مختلفة، ذات اتجاهات مختلفة، مما سبب حالة من عدم التوازن في المجتمع في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والذي بدوره ساهم في عدم التجانس المجتمعي. (التقرير العربي، ٢٠١٥).

٢. تحقيق المطالب الشعبية حول صلاحية قوانين العمل السائدة في دول التغيير:

تشكلت الاحتجاجات الشعبية من أجل تحقيق تغير القوانين والتشريعات المتعلقة بقانون العمل، ففي تونس و بعد تنحي زين العابدين، اعتمدت الحكومة المؤقتة والحكومة التالية لها برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً يتضمن أربع خُطط عمل: وهي التشغيل، مساندة المؤسسات والاقتصاد وتمويلها، والتنمية الجهوية، والعمل الاجتماعي، أما في مصر، فالنظام السابق لم يقدم أي اجراءات تتعلق بدعم التشغيل، والتقليل من البطالة، ولكن بعد تعيين الحكومة المؤقتة قامت بإجراءات تثبيت

العمالة المؤقتة العاملة بالقطاع الحكومي وصرف علاوة قدرها ١٥% من الأجر الاساسي للدولة (التقرير العربي،٢٠١٥).

٣. تراجع المؤسسات الكبرى المشغلة للعمال وعدم قدرة المؤسسات الانتاجية عن الانتاج والتسويق:

أخذت المؤسسات الإنتاجية الكبيرة تحجم عن توسيع الطاقة الإنتاجية في المشاريع، وركزت على الموجود الحالي من العمالة من أجل خفض الكلفة أو التخفيف منها، كما أثرت عمليات الخصخصة على رغبة هذه المؤسسات في التوسع في المشاريع الجاذبة للعمالة، وقامت بتقليص أعمالها، والتعاقد مع مؤسسات أصغر للقيام بالأعمال غير الرئيسية (التقرير العربي،٢٠١٥).

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من أحداث "الربيع العربي".

إن النظرة العامة للمواقف الاقليمية والدولية من أحداث "الربيع العربي" في مصر وتونس وليبيا واليمن، ثم سوريا،تجعل لكل حالة خصوصيتها وتفردها الخاص بما يميزها عن غيرها، حيث أحدثت الثورات العربية تغييراً في شكل الحكم بإزاحة رؤسائه وقمم رُموزه في بعض الدول (تونس ومصر)ولكنها لم تحقق التحول الديمقراطي الحقيقي واستمرت بصورة أو بأُخرى على النهج القديم، واقتضت الثورة في بعض الدول عدم التدخل الخارجي المباشر والاكتفاء بالضغوط السياسية والمالية مثل ما حصل في تونس ومصر ،بينما كان التدخل المباشر ضرورياً من وجهة نظر اقليمية ودولية في ليبيا بالقوات والسلاح والخبرات العسكرية، وبالدعم العسكري والوساطة السياسية والدعم المالي في اليمن، في حين انتابت دول الخليج مخاوف انتقال عدوى الثورة اليها،فسارعت بالمساعدة على احتوائها وتحويلها إلى حركة اصلاح، بينما رحبت إيران وتركيا بالثورات العربية واعتبرتها امتداداً للثورة الإسلامية الإيرانية بالنسبة للأولى، وبمثابة تغير نظم الحكم الدكتاتورية وانتصار للديمقراطية من وجهة النظر التركية. ويتناول هذا المبحث بيان المواقف الإقليمية والدولية من أحداث الربيع العربي من خلال مطلبين، الأول يتمثل في بيان المواقف الدولية من أحداث الربيع العربي، أما المطلب الثاني فيوضح المواقف وطبيعة الاقليمية من أحداث الربيع العربي .

المطلب الأول: المواقف الإقليمية من أحداث "الربيع العربي"

أولاً: موقف إسرائيل من أحداث "الربيع العربي":

اعتبرت إسرائيل أنَّ أحداث الربيع العربي تُشكل تغييراً لصالحها، بما يخدم المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وعلى تطور العلاقات بين إسرائيل وغيرها من الدول المؤثرة في المنطقة العربية. ويَكمن موقف إسرائيل من أحداث الربيع العربي في دولتين، وهما مصر وسوريا، لما لهما من أثر على مصالح إسرائيل في المنطقة العربية. فمنذ بداية أحداث الربيع العربي، خشيت إسرائيل من امتداد الأحداث إلى داخل مدنها، وأن يمتد التأثير على المستوى السياسي والاقتصادي.

اتسم الموقف الإسرائيلي الرسمي في بداية الثورة في مصر بتأييد نظام حكم مبارك، على خلاف الموقف الأمريكي والدول الغربية، وخشيت إسرائيل من أحداث الثورة في مصر، في تدهور العلاقات المصرية الإسرائيلية، وخوفها من عدم الالتزام المصري باتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية، وخوفها من التقارب المصري مع حماس، وتداعيات القضية الفلسطينية، إضافة إلى التقارب المصري الإيراني، والتأييد الأمريكي للثورة والقوى الإسلامية،وكذلك تخشى إسرائيل من تراجع مصالحها الاقتصادية مع مصر، حيث تعتمد اسرائيل على مصر بتزويدها بنحو ٤٠%من الغاز،وتنتج إسرائيل الكهرباء من الغاز المصري، كما أن كثيراً من المصانع الإسرائيلية في طريقها للعمل بواسطة الغاز،مما يؤثر على خطط البلاد الاقتصادية بوصفها شريكاً لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، هذا فضلاً عما تجنية من أرباح تقُدر سنوياً بنحو ملياري دولار جراء إتفاق المناطق الصناعية المؤهلة Qizsالذي سبق وأن وقعته مع مصر و الاردن عام ٢٠٠٥.(دنون،٢٠١٤).

بينما اتسم موقف إسرائيل من الأحداث في سوريا بأنها لم تؤيد أو تنادي إلى تنحي أو سقوط نظام الأسد، ويعود السبب في ذلك إلى قلق إسرائيل من احتمال تغيير الحكم في سوريا، فهي تسعى إلى عزل سوريا، وتفكيك علاقاتها مع إيران وحزب الله كقوة ممانعة، والسبب الآخر لأنَّ نظام الأسد لم يتدخل عسكرياً لاستعادة الجولان المحتل (منصور، ٢٠١٢).

ثانياً: موقف إيران من أحداث "الربيع العربي":

تُعد إيران قوة اقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، إلى جانب ارثها الحضاري، الذي لا يمكن إغفاله فقد نجحت، خلال مراحل مختلفة في أن تمارس أدوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في الإقليم، حيث حظيت باهتمام كبير بعد نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة بالشاه رضا بهلوي عام ١٩٧٩ (فرحان،٢٠١٢).

مع بداية الأحداث التي حصلت في تونس ومصر وسقوط النظامين التونسي والمصري، بدأ الموقف الإيراني يتبلور ويتضح باتجاه تأييد الثورتين، ويتضح ذلك من الجانب الرسمي لمواقف التيارين "المحافظين والاصلاحي".

لم يختلف الموقف الايراني تجاه الثورة الشعبية في كل من ليبيا واليمن، إذ كانت مواقف الأطراف المختلفة مؤيدة لهاتين الثورتين، بالرغم من أنَّ الموقف الرسمي الإيراني قد عارض التدخل الأجنبي في ليبيا، إلا أنّهُ استمر في دعم الثورة الشعبية في ليبيا مع انتقاد استخدام الخيار العسكري من قبل حلف الاطلسي، واعتبرت إيران نجاح الثورات العربية في سقوط الأنظمة التي كانت حليفة للغرب، أنه مؤشر على فشل الجهود التي كانت تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعمها العديد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، لفرض عُزلة على

إيران لإحباط طموحاتها النووية والإقليمية، وعلى انتصار ما يُسمى "محور الممانعة " الذي تقوده إيران، ويَضُم كلاً من سوريا، و"حزب الله اللبناني، وحركتي حماس، والجهاد الإسلامي في مواجهته مع محور محور الاعتدال الذي كان يضم دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب مصر والاردن، وبعض الدول العربية الاخرى.(فرحان،٢٠١٢)

أيدت إيران الثورات العربية وعدتها فرصة لتصعيد الخطاب الديني، وأنَّ هذه الثورات تُمثل بوادر صحوة إسلامية على غرار ما حصل ١٩٧٩، وأنَّ هذه الثورات مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، وطرحها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

مما تقدم نُلاحظ أنَّ الثورات العربية شكلت بالنسبة لإيران فرصة ومُعوقاً في آن واحد، فمن جهة يبدو أن هذه الثورات ستُعيد صياغة موازين القوى الإقليمية لصالح إيران على حساب القوى العربية من ناحية، إلا أنَّها من ناحية أُخرى أدت إلى التأثير في الداخل الايراني من خلال تضارب المواقف بين التيار "الإصلاحي "والتيار" المحافظ".

ثالثاً: موقف تركيا من أحداث "الربيع العربي":

اتسم الموقف التركي من أحداث الثورة في تونس بعدم التدخل بشؤون الدولة التونسية، اذ اعتبرته تركيا شأناً داخلياً يخص تونس فقط، في حين تمثل موقفها من الثورة المصرية، بأن دعت إلى تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك وتأييد حصول الشعب المصري على كافة حقوقه.

ومع بداية الثورة الليبية، عارضت تركيا أي تدخل عسكري دولي ضدها، ثم قام الرئيس رجب بعرض وساطة لدى العقيد القذافي من أجل وقف اطلاق النار، وذلك من حرص تركيا على حماية مصالحها في ليبيا، حيث كان يوجد حوالي ٢٥ألف تركي من العمال الاتراك، إلى جانب وجود أكثر من ٢٠٠شركة تركية، واتخذت تركيا هذا الموقف من أجل ألا تظهر كقوة مشاركة في التدخل

العسكري الخارجي ضد ليبيا، وبذلك جاء الموقف التركي بدايةً في رفض أي دور لحلف شمال الاطلسي في ليبيا.(محمد،٢٠١٢).

ومع تأزم الأوضاع في ليبيا، ومطالبة الشعب التركي من رئيسها "رجب أردوغان " بالتدخل في الشأن الليبي، فكان الرد بثبات تركيا على موقفها، واعتبرت أنَّ المواقف التركية تحددها المصالح التركية الوطنية، ولكن تحت تأثير الضغوط الغربية،وافقت تركيا على تدخل الناتو في تركيا، واشترطت عدم المشاركة في العمليات العسكرية.

ويتضح مما سبق أنَّ تركيا تخشى على مصالحها في ليبيا، ولا سيما من سيطرة الدول الأوروبية على الاقتصاد الليبي، وأن تقوم بالتأثير على مصالحها فيها، وبالأخص من قِبل فرنسا وإيطاليا، اللتين كان لهما دور كبير في سقوط نظام القذافي.

ويأتي موقف تركيا من الأزمة السورية والتغيرات السياسية التي نتجت عنها، كما جاء في قول الرئيس رجب طيب آردوغان "إنَّ اهتمام تركيا بما يجري في سوريا يختلف عن اهتمامها بما جرى في مصر أو تونس، لأن الوضع بالنسبة لسوريا مختلف تماماً، حيث تعتبر تركيا أنَّ ما يجري في سوريا مسألة تمسها تماماً لأن سوريا دولة مجاورة، وهناك حدود تمتد على مسافة ٨٥٠كيلومتراً.ونلاحظ أنّ موقف تركيا من الأزمة السورية يتمحور حول عناصر رئيسية، وهي كالآتي (محمد،٢٠١٢):

١. عدم تجاوب الرئيس السوري في تحقيق الاصلاحات.
٢. مخاوف تركيا من انهيار النظام وانتشار الفوضى
٣. مخاوف تركيا من ازدياد عدد القتلى في سوريا، والتدخل الدولي.
٤. الملف الكردي.
٥. ملف المهاجرين، أو اللاجئين.

وقامت تركيا باستقبال وفد المعارضة السورية، واستقبال اللاجئين السورين على أراضيها، ثم تغيرت مواقف تركيا تجاه سوريا بما يحفظ مصالحها أولاً، وثانياً تأييداً مع المواقف العربية والاقليمية والدولية الذي يطالب الرئيس بشار الاسد بالتنحي عن السلطة.

رابعاً: موقف دول مجلس التعاون الخليجي من أحداث "الربيع العربي":

إنَّ موقف دول مجلس التعاون الخليجي من مجمل الثورات العربية شبه موحد، إذ إنَّ لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بعض المواقف الخاصة بما يتفق مع مصالحها الخارجية، وتفاعلات القوى الدولية والإقليمية، فكان موقف السعودية من الثورة التونسية بأن استضافت الرئيس الأسبق زين العابدين، بينما جاء موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة المصرية بأن دعمت الحكومة المصرية، ولا سيما السعودية التي قدمت مساعدات مالية قُدرت ب (١٠) مليار سعودي لدعم الاقتصاد المصري لمرحلة ما بعد الثورة، أما موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة الليبية،فقد اتسم موقف السعودية،وقطر والامارات بأن كانت ضد نظام (القذافي) ودعمت موقفهما جامعة الدول العربية بإرسال طائراتها في حملة الناتو ضد ليبيا (مهدي،٢٠١٣).

ويتضح موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة اليمنية من خلال إعلان دول المجلس في ٣ /نيسان /٢٠١١ المبادرة الخليجية من أجل الحفاظ على أمن واستقرا منطقة الخليج، وتضمن المبادرة تنحي الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة، وتضمنت المبادرة خمسة مبادئ، وخطوتيين تنفيذتين، ودعت المبادرة الحكومة اليمنية، وأطراف المعارضة للإجتماع في المملكة العربية السعودية وفقاً للمبادئ التالية (محمد،٢٠١٥):

- أنَّ يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق الى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.
- أنَّ يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والاصلاح.
- أنَّ يتم انتقال السلطة بطريقة سلسلة، وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف.
- أنَّ تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياساً، وأمنياً.
- أنَّ تلزم كافة الأطراف وقف جميع أشكال القتال الانتقام، والمتابعة، والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطى لهذا الغرض.

وتم التوثيق على المبادرة في الرياض بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣، وشكلت هذه المبادرة فرصة كبيرة لتهدئة الوضع في اليمن، والسعي لحدوث انتقال سلمي، وتنحي الرئيس الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة بما يحفظ استقرار اليمن .

المطلب الثاني: المواقف الدولية من أحداث " الربيع العربي "

أولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث "الربيع العربي":

تَمثل الموقف الأمريكي في تونس بدايةً بالدعوةِ إلى ضرورةِ تحقيق الأمن، ثم بعد نجاح الثورة التونسية، صرحت الولايات المتحدة الأمريكية بتأييدها للثورة، وأن من حق الشعب التونسي تحقيق الديمقراطية، ودعت إلى تأييد الإصلاحات السياسية، وإقالة بعض الوزراء، وحل الحكومة. (الطائي، ٢٠١٢).

بينما كان موقف الولايات المتحدة مختلفاً من أحداث الثورة في مصر، وذلك لأنَّ مصر تكتسب أهمية استراتيجية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قدّمت الولايات المتحدة الامريكية مساعدات إلى مصر متوسط قيمتها ٢مليار دولار سنوياً، منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، انطلاقاً من أهمية موقعها الجيوستراتيجي، و ثقل مصر في النظام الاقليمي العربي، لذلك عمدت الولايات المتحدة الامريكية على تحجيم دور مصر الاقليمي منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٦-١٩٧٠)، وعهد السادات، ومبارك، واحتواء النظام المصري وتطويعه لخدمة مصالحها (جلود،٢٠١٣).

وأظهرت الادارة الامريكية ارتباكاً تجاه الثورة المصرية، فبعد اندلاعها أخذت التصريحات الأمريكية، الحذر من الأحداث التي تجري في مصر، وتأييدها الشعب نحو التغيير الديمقراطي، وتارةً رغبتها في بقاء النظام وإدخال اصلاحات لنظام مبارك، ويعود هذا التذبذب في الموقف الأمريكي تجاه الأحداث في مصر إلى تمسكها بنظام مبارك لما يخدم مصالحها في المنطقة العربية كما أشرنا سالفاً.

وأدى نجاح الثورة في مصر إلى صعود قوتين سياسيتين في مصر؛ وهما المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والإسلاميين، مما ساهم في تنافس القوتين على تمسك زمام السلطة في مصر. وقيام انتخابات برلمانية، ونجاح الأصوات الإسلامية وترشيحها مرسي رئيساً لجمهورية مصر العربية. ثم جاء بعد ذلك عزله وانتخاب وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر.

وأصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما بياناً في ٢٠١٣/٧/٣، قال فيه:" إننا نشعر بقلق عميق تجاه قرار القوات المسلحة المصرية عزل الرئيس مرسي وتعليق العمل بالدستور المصري، وإنني الآن أُناشد المؤسسة العسكرية المصرية أن تتصرف على وجه السُرعة، وبمسؤولية لإعادة كامل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً في أقرب فرصة ممكنة، وذلك من خلال عملية شاملة وشفافة وتفادي اي اعتقالات للرئيس مرسي وأنصاره"(عابد،٢٠١٣).

ونلاحظ من البيان السابق رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إزالة الرئيس مُرسي عن الحكم، من خلال انتخابات ديمقراطية. وانتخاب الفريق أول عبدالفتاح السيسي بدلاً عنه رئيساً للبلاد، وذلك تماشياً مع مصالحها القومية والدولية في مصر، ويتضح ذلك عندما قام وزير الخارجية الامريكي جون كيري في ٢٠١٣/١١/٣ بزيارة إلى مصر التقى خلالها الرئيس عدلي منصور، ووزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، ووزير الخارجية نبيل فهمي، وصرح كيري خلال مؤتمر صحفي عقده مع الوزير فهمي أن " الولايات المتحدة تعتقد أن الشراكة الامريكية المصرية ستكون أقوى عندما تغدو مصر ممثلة بحكومة مدنية شاملة للجميع، ومنتخبة ديمقراطياً تقوم على أساس سيادة القانون، والحريات الأساسية، والاقتصاد المفتوح والتنافسي"(عابد،٢٠١٣).

بينما كان موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورة الليبية بتتبعها للأحداث، وكان التصريح الأول الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية يعبر عن قلق واشنطن من سير الأحداث في ليبيا وحثت رعاياها بمغادرة ليبيا،وبعد اشتداد القتال بين الثوار وكتائب القذافي ورفضه الدعوات العربية والدولية لوقف العنف والقتال، صدر قرار مجلس الأمن ١٩٧٣في ١٧/أذار/ مارس لفرض حظر جوي على ليبيا، وتولي حلف شمال الأطلسي العمليات العسكرية ومشاركة الولايات المتحدة بالعمليات الجوية، ونلاحظ من خلال سلوك الولايات الأمريكية منذ بداية الثورة الليبية بأنها لا تريد أن تستأثر وحدها بالقرار السياسي، بذلك تركت ملف قيادة الثورة الليبية لحلف شمال الأطلسي وللدول الاوروبية .(جلود،٢٠١٣).

تختلف ليبيا عن مصر، وتونس في أنها تمتلك حقولاً نفطية غنية وقريبة من أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك فالنفط الليبي يتميز بأنه يسير في مسارات آمنة ولا يشهد توترات سياسية، وبالتالي تقتضي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا بحماية النفط الليبي وعدم الإهتمام بمصير معمر القذافي.

أما في الحالة اليمنية، فاتسم الموقف الأمريكي منها بأن تركت الملف اليمني إلى حلفائها في المنطقة العربية، لا سيما قطر ،والمملكة العربية السعودية التي تُشكل اليمن بالنسبة اليهما أهمية استراتيجية لموقعها الجغرافي المتميز (مهدي، ٢٠١٣).

في حين جاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأحداث في سوريا بأنْ أَيدت اسقاط النظام السوري، وقامت بتسليح المعارضة السورية، والحصول على تفويض دولي للإطاحة بنظام بشار الأسد، ولكن لم تحصل على تأييد التفويض بسبب الفيتو الروسي – الصيني، فروسيا والصين تَعتبران سوريا حليفاً مهماً في المنطقة، بينما الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في

توسيع هيمنتها الجيوستراتيجية في المنطقة على حساب المصالح الروسية الصينية (مهدي، ٢٠١٣).

ثانياً: موقف روسيا من أحداث "الربيع العربي":

إنَّ روسيا تسعى دائماً أن يكون لها دور محورياً في المنطقة العربية لما تمتلكه هذه المنطقة من مزايا استراتيجية واقتصادية يجعلها عُرضةً للصراع الدولي، وسَعت كذلك لإيجاد مكانة ودور لها بين الدول الأُخرى من خلال إقامة علاقات متطورة سياسية واقتصادية، وأمنية ولا سيما بعض الدول التي لا تتلاءم سياستها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكما أنها اتخذت مواقف متوازنة من القضايا العربية ولا سيما قضية العراق وفلسطين. (محمد،٢٠١٢).

تباينت المواقف الروسية من أحداث ما سمي بالربيع العربي، إذ إنّها لم تُعطِ اهتماماً لما حدث في تونس من متغيرات الثورة التي اندلعت في ٢٠١٠، أما تجاه الثورة اليمنية وتداعياتها فأعربت روسيا عن تخوفها من سير الأحداث بحجة أن المعارضة اليمنية "مسلحة "، وتضم عناصر إرهابية، في حين أن المتغيرات التي طالت كلاً من مصر وليبيا وسوريا نالت اهتمام روسيا بشكل أكبر، وذلك لما يخدم مصالحها الاقليمية والدولية في تلك المناطق العربية، و تمثلت المواقف الروسية من أحداث ما سُمي بالربيع العربي كالآتي:

إنَّ لمصر علاقات مع روسيا الاتحادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٩، وتطورت العلاقات السياسية على مستوى رئيسيّ الدولتين والمستوى الحكومي والبرلماني، وتمثلت الزيارة الرسمية الاولى للرئيس الأسبق مبارك إلى روسيا الاتحادية في أيلول ١٩٩٧، والتي وقع خلالها البيان المصري الروسي المشترك وسبع اتفاقيات تعاون، واستمرت العلاقات الروسية المصرية في المجالات السياسية والاقتصادية إلى أن شهدت المنطقة العربية أحداث ما سُمي بالربيع العربي،

فعندما بدأت حركة التغيير في مصر لإنهاء النظام الأسبق أصدرت روسيا تصريحات جذرية تعبر عن عدم رضاها لما يجري من حركات احتجاجية، واضطرت السلطات الروسية إلى تغيير موقفها بعد نجاح الثورة المصرية في إزاحة نظام مبارك، فجاء الاعلان الروسي بدعم الثورة متأخراً، اذ سارع وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) لزيارة القاهرة في يوم آذار ٢٠١١، لمد الجسور مع المجلس العسكري، وفي نفس الوقت حرص السفير الروسي في مصر على الاجتماع بممثلي حزب الحرية والعدالة بالرغم من أنَّ حركة الإخوان المسلمين ما زالت على القائمة الروسية للمنظمات الارهابية.(محمد،٢٠١٢)

في حين تُعد ليبيا من أبرز الدول العربية ذات العلاقات الاستراتيجية مع روسيا، في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فمنذ اندلاع الثورة الليبية، كان الموقف الروسي يتسم بالتردد، اذ عارضت في البداية أي تدخل أجنبي في ليبيا، وانتقدت أعمال الناتو، وأخطائه العسكرية، وقامت روسيا بإرسال مندوب إلى طرابلس عدة مرات من أجل تقريب وجهات النظر بين الاطراف المتصارعة، وحماية مصالحها.

وساهمت روسيا في دعم نظام القذافي من خلال بيعها الأسلحة والمعدات الحربية والتقنية والالكترونية، وتزويده بأفضل المعدات والخبراء، وحينما اعترفت بعض الدول العربية والاجنبية بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في البلاد، عُقب وصول الثوار إلى طرابلس، اتسم الموقف الروسي بالتأنِ، ثم بعد ذلك اعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعياً، للشعب الليبي وذلك في الأول من أيلول ٢٠١١. (محمد،٢٠١٢).

وتُعتبر سوريا من الحلفاء الاستراتيجيين في المنطقة العربية ولدى روسيا علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية معها، فعلى المستوى الاقتصادي والتجاري بدأ التعاون بين الدولتين في عام

١٩٥٧، إذ قام الاتحاد السوفييتي بتشييد (٦٣ مشروعاً)، ومن أهمها سلسلة المحطات الكهرومائية على نهر الفرات، ومد ١,٥ألف كيلو متر من السكك الحديدية، و٣،٧ألف كيلو متر من خطوط الكهرباء، وبناء عدد من منشآت الري، واكتشف الاتحاد السوفييتي حقول النفط في شمال شرقي سورية، وقام بإنشاء خط أنابيب لنقل المشتقات النفطية بين حمص بطول ١٨٠كم.(محمد،٢٠١٢).

وحين اندلاع الأزمة في سوريا، تَميز الموقف الروسي تجاهها، حيث أعلنت وقوفها القوي إلى جانب النظام السوري بكل امكانياتهم الدبلوماسية، والسياسية، واللوجستية، واستغلت روسيا الأزمة السورية لإظهار قوتها وتأثيرها في الازمات الدولية، وفي منطقة الشرق الأوسط تحديداً خصوصاً بعد تراجع وتهميش دورها على الصعيد الدولي في الثورة الليبية، و قامت روسيا بتوجيه طاقاتها الدبلوماسية والسياسية في الصراع على سوريا من خلال استخدامها لحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي مرتين متتاليتين، لمنع صدور أي قرار دولي يدعم التغيير في سوريا،(محمد،٢٠١٢).

ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث "الربيع العربي :

شهد عام ١٩٧٣بدء الحوار العربي – الأوروبي الرسمي وتشكيل العلاقات الثنائية القائمة بين البلدان العربية والأوروبية، اذ على المستوى الاقتصادي فقد تنامت العلاقات العربية الأوروبية خاصة بين الدول العربية المطلة على البحر المتوسط، ودول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، لتضم معظم الدول العربية المطلة على البحر الابيض باستثناء سوريا وليبيا، والتي سهلت التبادل التجاري بين الطرفين، كما أنَّها من جانب سهلت على عدد من الدول العربية المُطلة على البحر المتوسط الوصول بصادراتها الصناعية، وبعض المنتوجات الزراعية من الدخول إلى الأسواق الأوروبية بدون رسوم جمركية،

فضلاً عن تقديم مساعدات فنية، وتمويل المشروعات التنموية، عبر مؤسسات الإتحاد الأوروبي، خاصةً في مصر والمغرب وتونس والاردن. (فرحان،٢٠١٢)

أما على المستوى الثقافي، فقد شهدت العلاقات العربية – الأوروبية نمواً وتطوراً خلال العقود الماضية، حيث مثّلت الندوات الفكرية أحد أهم آليات بلورة الرؤى والأفكار بين النُخب الفكرية وصُناع القرار في اوروبا والعالم العربي.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقات العربية – الأوروبية فهي متباينة في المصالح والاهتمامات، مثل فرنسا التي لها اهتمامات ثقافية واقتصادية بشرق المتوسط، وخاصة بلبنان، وكذلك العلاقات الفرنسية مع بلدان المغرب العربي (تونس، والجزائر، والمغرب)، بينما يوجد لبريطانيا وفرنسا روابط تجارية مع دول الخليج العربي، ولكل من إيطاليا وألمانيا علاقات تجارية مع أغلب البلدان العربية.

وعلى الصعيد السياسي، فقد أثرت التطورات في المتغيرات السياسية في العلاقات العربية الاوروبية بصورة سلبية أو إيجابية في مجرى الأحداث، إذ كان لمواقف الدول الأوروبية المختلفة من الحرب على العراق أثر على تلك العلاقات، بحيث طرأ تحسن في العلاقات العربية مع كل من فرنسا والمانيا، مقابل تدهور في العلاقات بين بريطانيا، وإيطاليا، بينما كان موقف الدول العربية من الرسوم المسيئة للدين الاسلامي أن تمت مقاطعة البضائع والمنتجات الدنماركية في عدد من البلدان العربية.(فرحان،٢٠١٢).

فمع انطلاق الشرارة الأولى للثورة العربية سارعت السياسة الخارجية الأوروبية لتغيير سياستها تجاه المنطقة العربية، إذ احتلت ملفات الهجرة في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء سلم أولويات الإتحاد الأوروبي عَقب الثورة التونسية والمصرية والليبية، حيث تُعتبر تونس إحدى الدول

العربية الواقعة في شمال القارة الافريقية والتي ترتبط بعلاقات شراكة مع الإتحاد الأوروبي بحكم علاقتها الوثيقة مع فرنسا من خلال تاريخها الاستعماري فيها.

وعليه اتسمت المواقف الأوروبية حيال الثورات العربية بالاختلاف والتباين كل حسب طبيعة علاقتها ومصالحها مع الأطراف العربية والتي يمكن توضيحها من خلال ثلاث دول (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) كالآتي :

للوهلة الأولى كان الموقف الفرنسي أكثر تعاطفاً مع الرئيس السابق زين العابدين إلا أنه اتسم فيما بعد بالتذبذب والتأرجح نتيجة لطبيعة العلاقات والمصالح الفرنسية في تونس من جهة وتماشياً مع طبيعة المواقف الأوروبية الأُخرى، فبعد أن كانت فرنسا قد عَرضت المساعدة على الرئيس السابق زين العابدين ثم فيما بعد رفضت الحكومة الفرنسية قدوم الرئيس بن علي إلى فرنسا وذلك لعدم رغبتها في استياء الجالية التونسية المقيمة فيها.

اتخذت بريطانيا موقفاً يعبر عن تأييدها لتطلعات الشعوب في التعبير عن حاجاتهم في الحرية والديمقراطية وإقامة حقوق الانسان، حيث أعلنت بريطانيا بياناً صادراً عن وزارة الخارجية أن تونس تعيش لحظة تاريخية وأن الشعب التونسي يُعبر عن حُقوقه المستقبلية نحو الديمقراطية. (فرحان،٢٠١٢)

أما الموقف الألماني فقد كان الأكثر اعتدالاً، إذ دعت ألمانيا جميع الأطراف للحوار وايجاد حلول سلمية، والحد من وقوع مزيد من الضحايا والأضرار.

وهكذا يتضح من المواقف الأوروبية السابقة بأنها جاءت متوافقة مع الشعب التونسي وطموحاته في الحرية والاستقلال بالرغم من مخاوف الدول الاوروبية آنذاك من صعود الإسلاميين في تونس وتهديد مصالحها.

تختلف ليبيا عن تونس ومصر في أنها تمتلك حقولاً نفطية غنية وقريبة من أُوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كان موقف الاتحاد الأوروبي واضحاً منذ بداية الثورة الليبية بالتدخل العسكري فيها ودعمها بالسلاح والعتاد والإطاحة بالنظام الليبي.

رابعاً: موقف الصين من أحداث الربيع العربي:

اهتمت الصين في المنطقة العربية منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث انتهجت سياسة تحقيق أمن الطاقة لضمان عدم انقطاع تدفقات الطاقة من المنطقة، وفتح مزيد من الأسواق للمنتجات الصينية، وزيادة حجم التجارة وفرص الاستثمار مع بلدان المنطقة (الغندور،٢٠١٤).

ومنذ اندلاع ثورات ما سمي بالربيع العربي، حسمت الصين موقفها من هذه الثورات بمعارضة التدخل العسكري الغربي تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما رفضت فرض سياسة العقوبات الاقتصادية للإطاحة بالأنظمة العربية الحاكمة التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، أو أعمال إبادة جماعية ضد مواطنيها (الغندور، ٢٠١٤).

خامساً: موقف الأُمم المتحدة من أحداث "الربيع العربي":

اتسم موقف الأُمم المتحدة من الثورة التونسية والثورة المصرية بالترقب ومتابعة الرأي العام، في حين اتسم موقفها من الثورة الليبية على شكل تصريحات من الرأي الدولي والمجتمع الدولي تدين قوات الحكومة الليبية، وإصدار قرار ١٩٧٣من مجلس الأمن بالتدخل العسكري في ليبيا. (العزاوي،٢٠١٥). واتسم دور الامم المتحدة في سوريا الامني من خلال قرار٢١١٨عام ٢٠١٣بالتخلص من الاسلحة الكيماوية في سوريا،بينما اتسم الموقف الانساني بوقف القتال والعنف.

الفصل الثالث

الأمن القومي المصري بعد ثورات الربيع العربي

المبحث الأول: الأمن القومي المصري بعد ثورات الربيع العربي : الأبعاد والمصادر

المبحث الأول: الأمن القومي المصري: مصادر التهديد والأبعاد

تتعدد مصادر تهديد الأمن القومي، فهناك مصادر داخلية وأخرى خارجية، وهناك مصادر تهديد أساسية ومصادر ثانوية، ومن مصادر التهديد الخارجية تلك التي تأتي من الجوار الحدودي للدولة، الأمر الذي يجب معه وضع أمن الحدود في الاعتبار، ومتابعة كل التطورات في دول الجوار ودراسة نتائجه على الأمن القومي للدولة، ومصر ليست بعيدة عن هذا، حيث تشهد الحدود المصرية مع دول الجوار تطورات تحمل الكثير من المخاطر والتحديات التي تتصاعد من آن لآخر بما يهدد الأمن القومي المصري، الأمر الذي يتطلب من الدولة المصرية تركيز اهتمامها على هذه التطورات ووضع الخطط لتجنب تصاعد تهديدها.

وتكمن مصادر تهديد الأمن القومي المصري الخارجية في إسرائيل، وليبيا، في حين تكمن مصادر تهديد الأمن القومي المصري الداخلية في التهديدات المحيطة بنهر النيل سواء من دول حوض النيل، أو من خلال أطماع إسرائيل في مياه النيل، بالإضافة إلى الأخطار والتهديدات المحيطة في منطقة سيناء، والتي سنتناول توضيحها في المبحث الثاني على النحو التالي:

المطلب الأول: مصادر تهديد الأمن القومي المصري الخارجية

وتتمثل أبرز مصادر تهديد الأمن القومي المصري الخارجية التي يتعين على الدولة المصرية مواجهتها والتعامل معها في ظل المتغيرات الدولية الحاصلة، كما ما يلي:

أولاً: إسرائيل

يُمثِّل وجود الكيان الصهيوني في المنطقة التحدي الأكبر والأهم للعرب الذي يُهدد يومهم وغدهم وكلفهم الكثير من الأموال والأرواح والطاقات في عدة حروب لا شك أنها كانت وما زالت لها نتائج خطيرة ليس على تنمية الدول العربية الاقتصادية فحسب، إنما على مستقبل المنطقة العربية وهويتها. وذلك لعدة أسباب أهمها(أبو شيخة،٢٠١٦).

- لا تزال" إسرائيل "تحشد الجزء الأكبر من سلاحها التقليدي على الحدود الشمالية مع مصر والشرقية مع الأردن على الرغم من توقيع معاهدة سلام معهما في عام ١٩٧٩ مع مصر وفي عام ١٩٩٤ مع الأردن. وهذا دليل واضح على أن "إسرائيل" غير معنية بصنع سلام عادل وشامل في المنطقة.
- المصالح الاستراتيجية بين إسرائيل، وتركيا، وإيران، حيث يؤكد التاريخ، قبل وبعد الثورة الإسلامية في إيران، وقبل وبعد وصول الإسلاميين إلي الحكم في تركيا، أن هناك مصالح استراتيجية بين كل من إيران، وتركيا، وإسرائيل تستهدف، بالإضافة إلي تحقيق المصالح القومية لهذه الأطراف الثلاثة، تهديد الأمن القومي المصري، ومحاولة تحجيم الدور الإقليمي المركزي لمصر، واحتوائه في كل من الوطن العربي والشرق الأوسط. والحقيقة أن إيران، حتى في ظل ما يُسمي بالحكم الإسلامي، تسعى سعياً حثيثاً إلى إنشاء الإمبراطورية الفارسية، وهي توظف المذهبية الدينية، سواءً أكان ذلك في دول الخليج العربية، أم في

سوريا، أم في لبنان، أم في قطاع غزة، من أجل الوصول إلى هذا الهدف. وهي، في هذا الشأن، لا تشعر بأي خجل من التحالف مع الولايات المتحدة، وبطبيعة الحال مع إسرائيل. كما أن تركيا تسعى من خلال توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة، ومحاولتها الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، أن تسيطر على الوطن العربي والشرق الأوسط، من خلال إعادة إحياء الخلافة الإسلامية "بالمفهوم السني"، وهي بذلك تحل محل الدولة المصرية في المجال الحيوي لمصر. وفي هذا الشأن، وقعت تركيا مع إسرائيل مجموعة من اتفاقيات التعاون الاستراتيجي، وعلى رأسها إجراء المناورات العسكرية المشتركة بين الطرفين. كما أنها سعت، كعضو نشط في حلف الأطلنطي، إلى مد رعاية الحلف إلى دول الخليج في إطار ما يسمي بمبادرة اسطنبول. وقد لعبت أيضا دوراً مهما في توظيف حلف الأطلنطي ضد النظام الليبي السابق، وحاولت استخدامه ضد النظام السوري الراهن. وبذلك، فإن كلتا الدولتين (إيران وتركيا) تُحاولان تَطويق الدور المصري التقليدي في إفريقيا، وذلك بالتوسع المالي والاقتصادي في دول حوض النيل بصفة أساسية. ولا شك في أن بلورة هذا الموقف العدائي من الدولة المصرية عقب ثورة ٣٠ يوليو قد برزت واضحة في موقف الدولتين المعادي لتلك الثورة، والمؤيد تأييداً غير محدود لجماعات الإرهاب، سواءً أكان ذلك في سيناء، أم في أنحاء مصر المختلفة، أم تأليب الدول والمنظمات الدولية ضد النظام المصري الجديد .

- تُمثل إسرائيل الخطر الأول على مصر خلال المرحلة المقبلة ؛ بسبب توجهات الأحزاب والقوى اليمينية المسيطرة على صناعة القرار الإسرائيلى التى لا تؤمن بعملية السلام مع العرب،ولا بحقوق الشعب الفلسطينى فى دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، خاصةً أن هذه القوى هى الفاعلة حالياً ومستقبلاً فى المشهد السياسي، كما أن الحصار الإسرائيلى

لغزة سيجعل من الصعوبة على مصر ضبط حدودها، وصعوبة التصدي لمخاطر تهريب السلاح و الإرهابيين عن طريق الأنفاق، ومخاطر التنظيمات الإرهابية في سيناء . كما ويُشكل المصريون المُقيمون في إسرائيل (٤٠ ألفاً) خطراً يهدد الأمن القومي المصري من حيث امكانية تجنيدهم في أعمال التجسس على مصر،ومعظمهم متزوج من إسرائيليات، ويتركزون في مُدن الناصرة،وبئر سبع،وحيفا،ويافا.(عفيفي،٢٠١٣)

ثانياً: ليبيا:

إن مصر أحد أبرز دول الجوار الإقليمي لليبيا المتأثرة بشكل مباشر من تنامي الجماعات الجهادية في شرق ليبيا، خاصة في ضوء وجود تشابكات جغرافية وسياسية وأيديولوجية بين التيارات الإسلامية في البلدين، والتي تعمقت عقب صعود التيار الإسلامي بشقيه المعتدل والمتشدد في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وزادت خطورتها بعد الموجة الثورية التي أسقطت حكم جماعة الإخوان المسلمين في ٣٠ يوليو. وتتمثل أبرز تلك التهديدات للأمن القومي المصري في ما يلي:

١- الاتصال المتبادل بين الجماعات الإسلامية المسلحة عبر السلاح والتدريب للعمليات الإرهابية، لاسيما مع انضمام جنسيات متعددة للجماعات الجهادية، بما يرفع من التوتر الأمني بين السلطة والجماعات المسلحة في سيناء.

٢- المساهمة في نمو ظاهرة الجريمة المنظمة (تهريب السلاح والمخدرات، وغيرها) على جانبي الحدود المصرية الليبية، لا سيما أنها تُشكل قاعدة اقتصادية وتمويلية للتيارات الإسلامية في مصر.

٣- الإضرار بالمصالح الاقتصادية (استهداف العمالة المصرية، والاستثمارات، وغيرها) بين مصر وليبيا.

٤- تحول بعض مناطق شرق ليبيا التي تسيطر عليها جماعات جهادية إلى ملاذ آمن لبعض المنتمين للتيارات الإسلامية المعارضة للسلطة في مصر بعد ٣٠ يونيو(المركز العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣).

المطلب الثاني: مصادر تهديد الأمن القومي المصري الداخلية

أولاً: التنظيمات الجهادية في سيناء

إنَّ التنظيمات الجهادية المختلفة عادت إلى مصر، في أعقاب الإنفلات الأمني الذي ضرب مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، وتمركزت هذه التنظيمات في سيناء، ثم سرعان ما نمت وتضخمت وأُتخمت بالمال والسلاح واستفحل خطرها في عهد الرئيس السابق محمد مرسى، حيث هناك قاسماً مشتركاً بين هذه التنظيمات وهو استخدام العنف المسلح لتحقيق أهدافها، كما يغلب عليها التشدد الفكري لدرجة تصل في كثير من الأحيان إلى درجة التكفير. وأشار الرئيس الأسبق مرسي لأبعاد ثلاثة لمواجهة الارهاب، أولها ويمثل الركيزة الأساسية ويتضمن التعامل الامني وسيادة القانون، حيث أكد" أن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي ضد أي أخطار تتعلق بأمنها القومي، وبأي دولة عربية تتعرض لتهديد خطير مهما كان نوعه". وأشار كذلك إلى أهمية تطبيق القانون واحترامه "اننا نؤسس لدولة قانون ونحترم القضاء واستقلاليته ولا نتدخل فيه". وثانيهما البعد التنموي وأهميته لاستئصال الارهاب وان الاشكالية في منطقة سيناء ليست أمنية فقط، وأن المنطقة تحتاج إلى تنمية حقيقية، في حين يتمثل البعد الثالث في ضرورة اللجوء إلى التعاون الدولي لمواجهة الارهاب (بكر،٢٠١٤).

وكما قال الرئيس عبد الفتاح السيسي عن مواجهة الإرهاب في سيناء:" إنَّ مكافحة الإرهاب يتطلب تعاوناً دولياً، وأنه لا توجد دولة بمفردها تستطيع مواجهته". (ابراهيم،٢٠١٥).

ويتضح من خلال ما صرح به الرئيس عبد الفتاح السيسي أنَّ الأمن القومي العربي والمصري لا ينفصل عن الإطارين الإقليمي والدولي، فالعلاقة بين المستويات الثلاثة للأمن: الوطني والاقليمي والدولي هي علاقة تفاعل متبادل (تأثر وتأثير)، لذلك لا يمكن تحقيق الأمن في منطقة ما بينما

تعاني دولة أو عدة دول من مشكلة في أمنها الوطني، فالأمن الوطني والامن الاقليمي لا ينفصلان، وعليه فالإرهاب ظاهرة عالمية تحتاج إلى استعداد ومواجهة شاملة من جميع الدول.

ومن أهم التيارات الجهادية والتكفيرية الموجودة في شبة جزيرة سيناء هي كالآتي(بكر،٢٠١٤):

- تنظيم التوحيد والجهاد:

وهو تنظيم جهادي متطرف شديد العنف، وقام هذا التنظيم بتفجيرات طابا وشرم الشيخ في ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وينتمي أفراد التنظيم إلى أبناء سيناء، ويعتمد في تسليحه على الأسلحة الموجودة في سيناء من مخلفات الحروب، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من الفصائل الفلسطينية.

- تنظيم أنصار بيت المقدس:

وهو تنظيم جهادي كان يعلن في الماضي، بأنه يسعى إلى تهديد الكيان الصهيوني بعدد من الوسائل منها: (تفجير خطوط الغاز المتجهة في مصر إلى إسرائيل، وإطلاق العديد من الصواريخ إلى إسرائيل من داخل سيناء)، ولكن أصبح التنظيم فيما بعد يوجه عملياته إلى داخل مصر، وقام بشن العديد من الهجمات ضد قوات الجيش والشرطة المصرية بدلاً من شن الهجمات ضد إسرائيل.

- تنظيم أنصار الجهاد:

هو أحد نماذج تنظيم "القاعدة"، وقام التنظيم في سيناء بالعديد من العمليات الخطيرة منها: التفجيرات المتتالية لخط الغاز المؤدي لإسرائيل عبر محافظة شمال سيناء، وكذلك تفجيرات إيلات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المسلحة، حيث قتل فيها ٨ جنود اسرائيليين. ويسعى تنظيم أنصار الجهاد في سيناء إلى إقامة إمارة إسلامية في سيناء، حيث طالب التنظيم أن تكون سيناء إمارة إسلامية، وأن يكون الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع، وذلك عن طريق طرد الجيش والشرطة

من سيناء، والاستيلاء على جميع المراكز الأمنية، وكذلك قيامه بالضغط على الحكومة المصرية من أجل إلغاء الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، والتدخل لفك الحصار عن غزة.

لقد ترتب على النشاط الكبير للجماعات الجهادية في سيناء، قيامها بالعديد من العمليات التي تُهدد أمن مصر الداخلي سياسياً واقتصادياً، حيث أدت إلى آثار اقتصادية سيئة على مصر، إذ ساهمت هذه العمليات في وقف الاستثمارات، وتعطيل الانتاج، وكذلك أثرت في قطاع السياحة، وتكليف الدولة خسائر اقتصادية نتيجة الاعتداءات على مرفق الدولة المهمة في البلاد.

كما ويُشير تقرير المرصد للحقوق والحريات إلى تورط قوات الجيش والشرطة خلال عملية نسر سيناء، في انتهاكات واسعة خلال بين سبتمبر٢٠١٣ (عُقب اعتصام رابعة) وحتى منتصف ٢٠١٥، حيث قتل حوالي ١٣٤٧ شخصاً خارج إطار القانون جراء التعذيب، أو الاشتباه أو الخطأ (عبده، ٢٠١٥)

كما واعتقلت القوات ما يزيد عن على (٩) الآف شخص، منهم (٢٨٣٣) حالة اعتقال اشتباه" الضلوع في الإرهاب"(موسى،٢٠١٥).

إن من تداعيات وجود التنظيمات الجهادية في سيناء تمكّنها من إقامة علاقات مع عدد من التنظيمات الجهادية في المنطقة مثل تنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب، والتنظيمات الجهادية في سوريا، والعراق، والجماعة المقاتلة في ليبيا خاصة عند منطقة الحدود، مما جعل مصر محاصرة بالتنظيمات الجهادية من الشرق والغرب، والذي يُمثل خطراً على الأمن القومي المصري (الزيات،٢٠١٤).

يتكون مجتمع سيناء من شريحتين: هما البدو والحضر وقد عانى سكان سيناء طوال فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك من التهميش، والظلم والاعتقال، واحتجاز النساء، ومصادرة بعض أراضيهم؛ وذلك من أجل الضغط على بعض المطلوبين لتسليم أنفسهم.

التقسيمات الإقليمية في سيناء (حميد،٢٠١٣):

تُقسم سيناء إلى خمسة أقاليم هي:

الإقليم الأول: إقليم شرق قناة السويس، وهو المنطقة الممتدة من بورسعيد وحتى السويس المقابلة لقناة السويس من جهة الشرق.

الإقليم الثاني: إقليم الساحل الشمالي الشرقي، وهو المنطقة المواجهة للبحر المتوسط، والتي تمتد من بور فؤاد، وحتى رفح المصرية بطول حوالي ٢٢٠كم، ويتميز هذا الاقليم بأنشطة اقتصادية من صيد وزراعة، والانشطة السياحية.

الإقليم الثالث: إقليم الهضاب (وسط سيناء)، ويتميز بقلة الكثافة السكانية، حيث يعيش ١٠%من سكان سيناء، وهذه المنطقة تمثل تهديد للأمن القومي المصري، لما يسببه الفراغ السكاني من تمكن الدبابات والآليات المعادية من اختراق هذه المنطقة وصولاً إلى الاسماعلية في وقت قصير.

الإقليم الرابع: منطقة خليج السويس التي تقع على البحر الاحمر وتتميز بوجود البترول، ووجود رواسب الفحم في منطقة المغارة، وتقدر احتياطاته المؤكدة بحوالي ٢٢ مليون طن.

الإقليم الخامس: خليج العقبة ويتميز بانتشار القرى السياحية.

عوائق التنمية في سيناء:

- اتفاقية كامب ديفيد من الأسباب الرئيسية لتدهور عملية التنمية في سيناء؛ لأنَّ الاتفاقية تحدد الوضع الأمني الرسمي في ثلاث مناطق:

١. منطقة (أ) وطبقاً للاتفاقية يُسمح بتواجد (٢٢) ألف جندي، وذلك في المنطقة القريبة من قناة السويس.

٢. منطقة (ب) وتضم حوالي ٤الآف جندي، وتلي المنطقة (أ) مكانياً.

٣. منطقة (ج) وهي المنطقة الحدودية وتضم حوالي ٧٥٠ جندي من قوات حرس الحدود، وتعد الاعداد قليلة ولا تتناسب مع طول المنطقة الحدودية مما يتطلب تعديل بنود هذه الاتفاقية (حميد،٢٠١٣).

- ندرة الموارد المائية: حيث تم ايقاف مشروع ترعة السلام عند منطقة بئر العبد منذ عشر سنوات.
- قلة الكثافة السكانية في وسط سيناء فالتنمية تعتمد على فكرة التجمعات السكانية.

ثانياً: المياه

يعد حوض النيل أحد أهم مراكز التوتر في العالم، حيث تشترك فيه إحدى عشرة دولة افريقية، هي (مصر، والسودان، وكونغو الديمقراطية، وتنزانيا، و رواندا، وبوروندي، و واوغندا، وكينيا، وأثيوبيا، وأرتيريا)، وأُضيفت دولة (جنوب السودان) إلى مجموع الدول المُتشاطئه على نهر النيل بعد الانفصال، وتُخطط أثيوبيا لإقامة السدود على حوض النهر الذي ينبع ويجري جزء منه ضمن حدودها السياسية، و قد بدأت مشاريعها في عام ٢٠١١، على نهر النيل الأزرق، أحد أهم روافد

نهر النيل،وذلك من أجل رفع احتياطاتها من المياه المُخزنة والتي تعتبر عاملاً هاماً وسلاحاً استراتيجيًا في مواجهة الدولة المصرية .فإثيوبيا التي تربطها علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل تحاول بشتى الطرق والوسائل ضرب استقرار مصر والنيل من سيادتها،واستخدمت سلاحاً حيوياً يُعتبر شريان الاقتصاد المصري وهو نهر النيل وسُيقام السد على الحدود الجنوبية للسودان، وتُعد مصر أهم دول المصبّ فيه حيث أنه ينبع من غابات إفريقيا الاستوائية،وخاصة "النيل الأزرق" وحسب تقديرات الخبراء في إثيوبيا فإن سعة السدّ كانت في المخطط ما بين ١١و ٢٤مليار متر مكعب من المياه لترتفع وتصبح ٧٤مليار متر مكعب وستستعمل في إنتاج ما يربو عن ٥٠٠كيلو واط من الكهرباء أي ما يعادل ٣ أضعاف الإنتاج الحالي، وستكون تكلفة انجازه في حدود ٤,٨مليار دولار وسينتهي في سنة ٢٠١٧– ٢٠١٨أما ارتفاعه فسيصل إلى ١٤٥مترا عوض ٨٥متر، وهذا السد ستقع تكلفة انجازه في أكثر من ٩٠بالمئة منها على عاتق الحكومة الإثيوبية بعد أن رفض البنك الدولي تمويل جزء من المشروع لعدم جدواه الاقتصادية وعدم إتفاق دول المصب على كيفية الانجاز،واعتراض شرائح واسعة من الخبراء والسياسيين في كل من القاهرة والخرطوم على عملية انجازه لأنه بنود أخر اتفاقية وقعت من أجلِ تقاسم مياه النيل بين الدول الثلاثة وكانت أهمها "اتفاقية سنة ١٩٢٩" والتي تعطي لمصر حق الاعتراض على أي سدّ تبنيه إثيوبيا أو كينيا على نهر النيل أو أي من روافده دون موافقة القاهرة . ووقعت بين مصر وبريطانيا التي كانت تمثل كلاً من كينيا، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، ونصت على أنَّ لمصر حق الاستفادة من مياه "بحيرة فيكتوريا". فتمَّ تخصيص نسبة ٧,٧من التدفق لصالح السودان وحوالي ٩٢ لمصر، وتقول إثيوبيا أن مصر ستكون لها استفادة مهمة هي والسودان من عملية بناء السد حيث من المفروض أنَ السّد سيقوم بجمع طمي النيل الأزرق مما يطيل عمر السدود السودانية، والسد العالي

المصري، إضافة إلى ذلك أنهُ سيقوم بتخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة في "منطقة أسوان".(أيسر،٢٠١٦).

إن مشروع السد ينتج عنه آثار سلبية بين أثيوبيا ودول المصب مصر والسودان، ومنها خفض حصة مصر المائية من النهر إلى حوالي (١٥,٥مليار متر مكعب) من أصل (٤٠ مليار متر مكعب)، والذي بدوره سيؤثر على السعة التخزينية لبحيرة ناصر، وانخفاض كمية المياه الواردة اليها، كما و يتسبب ذلك في عجز مائي في احتياجات مصر المائية تفوق ما يمكن ان يوفره النيل لها، حيث بلغت (٥٩) مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٠ علماً أن الاستخدام الفعلي للمياه بلغ (٦٩) مليار متر مكعب للعام نفسه، ومع التزايد المستمر في عدد السكان سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه من ٧٥٩ متر مكعب في عام ٢٠١٠ إلى ٦٣٠ متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى الشكوك حول قدرة السد على الصمود، وامكانية تعرضه للانهيار بسبب حدوث هزات أرضية بفعل ما يسببه الضغط الهائل للكتلة المائية على القشرة الارضية، وبسبب طبيعة المنطقة الجيولوجية، ومن ثم تسرب كميات كبيرة من المياه تجاه مصر والسودان مسببة الدمار لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية (حمدان، ٢٠١٥).

إن إعتماد أثيوبيا لسياسة مائية منفردة دون الأخذ بالحسبان مواقف دول الجوار والدول المشتركة بالحوض المائي ذاته، قد يتسبب بصراع سياسي مع تلك الدول التي تحاول الحفاظ على ثروتها المائية من نهر النيل، لذلك ينبغي ان تستند إلى سياسات خاصة بالمياه يتعين على الحكومات صياغتها بناءً على خصائص كل بلد، والعمل على ادارة متكاملة للموارد المائية، وترشيد استخدام المياه في الأنشطة الزراعية والصناعية.

وتتمثل الأطماع الإسرائيلية في نهر النيل من خلال ما يلي (مبروك،٢٠١٠):

- قيام إسرائيل بتوثيق علاقاتها مع إرتيريا وأثيوبيا، من أجل تحقيق مصالح اقتصادية، وذلك من خلال فتح أسواق اسرائيلية جديدة في شرق إفريقيا، لتحقيق أهداف استراتيجية وبالتالي تهديد الأمن القومي العربي، إذ أنَّ الوجود الاسرائيلي في دول أعالي نهر النيل، وفي الهضبة الاستوائية يشكل تهديداً أمنياً لمنابع النيل.
- لُجوء إسرائيل إلى الاستفادة من العلاقات التي تربطها مع كل من كينيا واوغندا وتنزانيا "دول بحيرة فكتوريا " في المجالات الاقتصادية والامنية والعسكرية.
- حرص إسرائيل على التغلغل اقتصادياً، وأمنياً في دول "البحيرات العظمى"، واقامة علاقات وثيقة معها من منطلق السيطرة الكاملة على مياه النيل والبحر الاحمر.
- استغلال إسرائيل للنزاعات الدائرة في حوض النيل، ومنطقة القرن الافريقي، حيث دعمت إسرائيل الحركة الانفصالية في جنوب السودان، وساندت نظام "الباجندا" في اوغندا ونظام "الامهرة " في أثيوبيا وتزويدها بالسلاح والتدريب العسكري.

يتضح مما سبق أن منطقة سيناء في خطر؛ وذلك نتيجة التنظيمات الجهادية، إضافةً إلى المصالح الإسرائيلية في المنطقة لاستغلالها كعمق استراتيجي لها مما يشكل مصدر تهديد داخلي على الأمن القومي المصري، إضافة إلى أن الأمن المائي في مصر يشكل مصدر تهديد على الأمن القومي المصري؛ وذلك نتيجة انخفاض نصيب الفرد في مصر من حصة مياه النيل، فضلاً عن التداعيات السياسية لمشروع السد الأثيوبي على مصر والسودان من جهة أثيوبيا، ومن ناحية أُخرى إسرائيل وسعيها للسيطرة على مياه النيل.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن القومي المصري

أولاً: البعد الجيو استراتيجي:

تقع الجمهورية العربية المصرية عند الطرف الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا، وتلتقي بقارة آسيا عند شبة جزيرة سيناء، وتطل من جهة الشمال على البحر الابيض المتوسط، وتطل على البحر الاحمر من جهة الشرق (منقوري،١٩٩٢). وتشترك مصر بحدود من الغرب مع ليبيا، ومن الجنوب مع السودان، ومن الشمال الشرقي مع إسرائيل وقطاع غزة، وتطل على البحر الأحمر من الجهة الشرقية. تمر عبر أرضها قناة السويس بين الجزء الآسيوي والجزء الأفريقي.



الشكل (١٠) خريطة جمهورية مصر العربية

وتبلغ مساحتها حوالي (١،٠٠٢،٤٥٠) كم٢، ٩٦%من مساحتها صحراء، و٤%من مساحتها صالح للزراعة، أي حوالي ٣٥٠٠٠كم٢، وتنقسم جمهورية مصر من الناحية الجغرافية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي (مُعد، ٢٠١٢).

١. وادي النيل والدلتا:

مساحتها حوالي ٣٣ ألف كم٢ تقريباً، من شمال وادي حلفا حتى البحر المتوسط، وينقسم إلى منطقة النوبة الممتدة من وادي حلفا إلى أسوان، يليها منطقة الصعيد (مصر العليا) إلى جنوب العاصمة القاهرة، ثم الدلتا (مصر السفلى)، من شمال القاهرة إلى ساحل المتوسط، وفي الجنوب بحيرة ناصر.

٢. الصحراء الغربية:

تبلغ مساحتها حوالي ٦٨٠ ألف كم٢ تقريباً، وهي الجزء الواقع داخل حدود مصر من الصحراء الافريقية.

٣. الصحراء الشرقية:

وتبلغ مساحتها حوالي ٢٢٥ ألف كم٢، تمتد ما بين وادي النيل غرباً، والبحر الأحمر، وشبه جزيرة سيناء شرقاً، ومن حدود دلتا شمالاً، حتى حدود مصر الجنوبية، وهي غنية بالموارد الطبيعية من خامات المعادن المختلفة.

٤. شبة جزيرة سيناء:

وتبلغ مساحتها حوالي٦١ ألف كم٢، وتعتبر الجزء الآسيوي من مصر، وتشكل ٦%من مساحة مصر، وهي على شكل مثلث قاعدته تطل على البحر المتوسط شمالاً، ورأسه للجنوب ما بين خليجي السويس غرباً، والعقبة شرقاً.

نهر النيل:

ويعد أطول نهر في العالم، ويمر بمصر من الجنوب، ويمتد إلى الشمال بطول حوالي ١٥٠٠كم[٢]، ويصب في البحر الأبيض المتوسط، وينقسم النهر في شمال مصر إلى قسمين هما دمياط بطول ٢٤٥ كم[٢]، ورشيد بطول ٢٣٦ كم[٢] مشكلين دلتا النيل، ويبلغ حوض وادي النيل حوالي ٢,٩ مليون كم من اجمالي مساحة دول حوض النيل والتي تبلغ حوالي ٨,٩ مليون كم[٢] .

اكتسبت مصر أهمية كبيرة في الوطن العربي، نظراً لموقعها الجيو استراتيجي، مما ساهم في أن يكون لها مكانة مهمة في العلاقات العربية والدولية.

ثانياً: البعد السياسي:

يتسم نظام الحكم في مصر بأنه نظام جمهوري، ويتم اختيار رئيس بالانتخاب بعد ترشيح من مجلس الشعب المصري حسب نص المادة ٧٦ من الدستور، وتتكون الدولة من السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية، (منقوري،١٩٩٢)، وهي كما يلي:

١-السلطة التنفيذية: يمثلها رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء الذي يتكون من رئيس للوزراء وسبعة نواب، و٣٣ حقيبة وزارية، ويقوم رئيس الجمهورية بتنفيذ تشريعات الدولة.

٢-السلطة التشريعية: تتكون من مجلس الشعب الذي تشكل بعد انتخابات ١٩٨٤، وتعتبر مصدر التشريعات في البلاد.

٣-السلطة القضائية: تتولى سن القوانين، وتشريعها وتقوم بحل المنازعات في الدولة.

ولمصر تاريخ طويل مع التجربة البرلمانية يعود لفترة حكم (اسماعيل الخديوي) وخلال تلك الفترة الطويلة شهدت مصر نظامين من الحكم، وهما نظام الملكية، ونظام الجمهورية، وثلاثة أنظمة

حزبية مختلفة: نظام التعددية الحزبية والذي استمر حتى قيام ١٩٥٢،ثم نظام الحزب الواحد من ١٩٥٣–١٩٧٦، ثم التحول إلى نظام الحزب الواحد إلى جانب دعم أخرين بعد عام ١٩٧٦(عرفات،٢٠٠٥).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الحكام المصريين على اختلاف مرجعيتهم الفكرية، والايدولوجية، ومع اختلاف النظام القائم لجأوا جميعهم إلى الاعتماد على آلية واحدة لم تتغير، واستمرت لفترة طويلة، وهي استخدام مؤسسات الدولة أحزاباً، أو مؤسسات شبه حزبية كالتي أنشأها عبد الناصر. وهي استراتيجية تهدف إلى تجديد شرعية النظام من خلال استخدام حزب الرئيس النظام كوظيفة لإنتاج أو إعادة انتاج النخبة السياسية، على الرغم من اختلاف الاقتصاد السياسي، واختلاف الظروف السياسية والاقتصادية، واختلاف النظام السياسي المصري الذي تحول من الملكية إلى الجمهورية (عرفات،٢٠٠٥).

وبقيت مقاليد السلطة دون تغيير حقيقي بسبب انفراد الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي)، في السيطرة على مقاعد البرلمان مثل الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٧٩، ١٩٨٧، ١٩٨٤، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، باستثناء الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٧، التي حصلت فيها القوى السياسية المعارضة بمجملها على ٩٩ مقعداً من إجمالي مقاعد مجلس الشعب البالغة ٤٤٤ مقعداً بسبب سياسة الاقصاء والتهميش التي مارسها الحزب الحاكم ضد القوى المعارضة المصرية، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة الحزب الحاكم في السيطرة والهيمنة على مؤسسات الدولة.

وكذلك في انتخابات النيابية التي جرت في شهري تشرين الثاني، وكانون الأول من عام ٢٠٠٥، حصل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على ١٤٥ مقعداً، أما الأعضاء المستقلون ١٦٦عضواً،

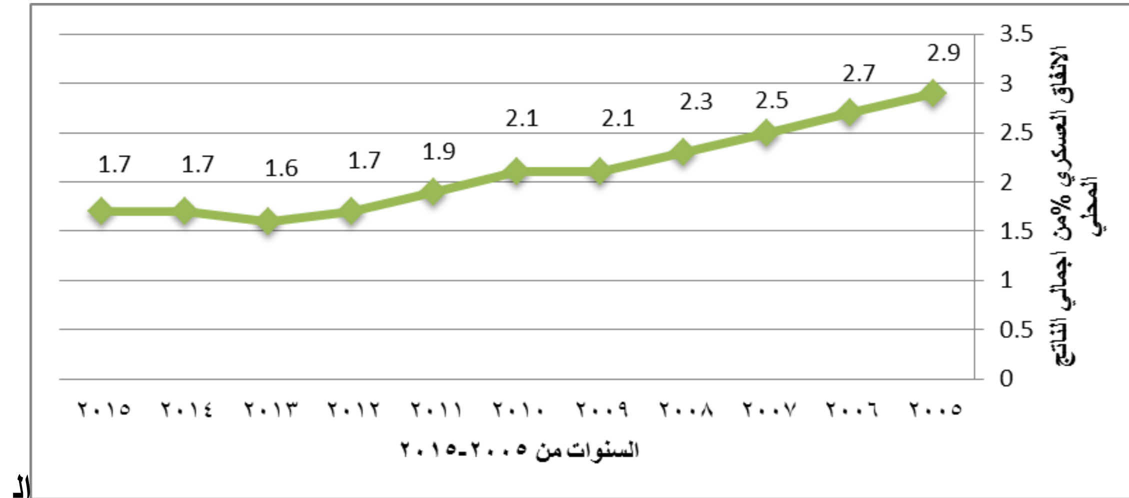
ولكن بعد ذلك انضم المستقلون إلى الحزب الحاكم ليصبح عدد مقاعدهم البرلمانية ٣١١ مقعداً من مجمل المقاعد ٤٤٤ مقعداً ليحققوا الأغلبية في مجلس الشعب، في حين شارك الاخوان المسلمين بصفة مستقلين، وحصلوا على ٨٨ مقعداً(كاظم،٢٠١١).

وبعد أحداث الربيع العربي، ونجاح ثورة ٢٥يناير، في إزاحة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عن سدة الحكم، وتولي المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد، بدأت أهمية إعداد دستور جديد للبلاد، ويلبي مطالب الثورة، وبعد تولي المجلس العسكري إدارة البلاد، أصدر بيان دستوري في ١٣فراير ٢٠١١ يحتوي خمسة قوانين، تضمن ممارسة الحقوق السياسية، وقانون الاحزاب، وقانون مجلس الشعب، وقانون مجلس الشورى، وقانون الرئاسة (محمد،٢٠١٣).

وفي اليوم التالي، أصدر المشير حسين الطنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقتها، قراراً بتشكيل لجنة تعديل الدستور، ويقتضي القرار بأن تنتهي اللجنة عملها خلال عشرة أيام، واختصت اللجنة بدراسة إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور، وتعديل المواد ٩٣،١٨٩،٧٦،٧٧،٨٨، من أجل ضمان ديمقراطية ونزاهة انتخاب رئيس الجمهورية، ومجلسي الشعب والشورى، وبالفعل انتهت اللجنة من إعداد التعديلات التي قُدمت إلى المجلس العسكري، متضمنة تعديل ثماني مواد من الدستور (المواد ١٨٩،١٤٨،١٣٩،٣٩،٨٨،٧٧،٧٦،٧٥)، وإلغاء المادة ١٧٩.والجدول (٣) يوضح النصوص الدستورية التي جرى عليها التعديل كما يلي:

البعد العسكري:

ويقصد بذلك قدرة الدولة على حماية اراضيها من أي عدوان خارجي أو داخلي، ويتم ذلك من خلال قياس قوة الجيش المصري، وقدرتها على الانفاق العسكري.



شكل (١١) الانفاق العسكري %من الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٥-٢٠١٥

المصدر: بيانات البنك الدولي www.world bank data .com

يتضح من خلال الشكل(١٦) أن إنفاق مصر العسكري من الناتج المحلي قد تراجع منذ عام ٢٠١١، أي مع أحداث ثورة ٢٥ يناير. ونلاحظ كذلك من خلال الشكل(١٦) أن الإنفاق العسكري عام ٢٠٠٥ بلغ ٢,٩% وهي أعلى نسبة مقارنة مع عام ٢٠١٥، اذ بلغ الانفاق ١,٧% من اجمالي الناتج المحلي، مما يدل على أن مصر خففت من نفقات الدولة على الانفاق العسكري، وذلك بسبب الأحداث التي رافقت ثورة ٢٥يناير، وثورة ٣٠يوليو.

وحسب ما جاء في موقع "جلوبال فايربور" العالمي المتخصص في شؤون القدرات العسكرية لعام، ٢٠١٦ بأنَّ مصر احتلت الترتيب ١٢عالمياً في قوة جيشها، متفوقة بذلك على الجيش الاسرائيلي.

ثالثاً: البعد الاقتصادي:

يعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسي على الزراعة، والصناعة، والسياحة، وتحويلات العاملين بالخارج، والنفط، والصناعات البتروكيماوية، والاعلام، وعائدات قناة السويس. ومن الصناعات المصرية البتروكيماويات، والحديد الصلب، والإسمنت.

إنَّ زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي يعد من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، فمن ناحية يتطلب توفير فرص عمل كافية للتخفيف من حدة البطالة واستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل زيادة كبيرة في الاستثمارات ومن ناحية أُخرى لا يمكن تطوير القاعدة الانتاجية (صناعية –زراعية) دون ضخ المزيد من الاستثمارات، ومن ناحية ثالثة فإنَّ الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب زيادة كبيرة في الإنفاق العام الاجتماعي(عباس،٢٠١٤).

قطاع الصناعة

فيعاني العديد من المشاكل من بينها عدم وجود رؤية استراتيجية طويلة المدى لتطوير الصناعات القائمة ودعم إنشاء صناعات جديدة حديثة، وصعوبة الحصول على تمويل طويل الاجل، ونقص في الكوادر البشرية المؤهلة، ونقص خدمات البنية التحتية، وانخفاض القدرة التنافسية فيما يتعلق بسعر وجودة المنتجات، وعدم القدرة على مواكبة متطلبات الأسواق العالمية، ولقد انعكست هذه المشاكل في جمود وركود قطاع الصناعة التحويلية من حيث النصيب النسبي في الناتج المحلي لأربعة عقود تقريباً، وجمود الهيكل الصناعي بوجه عام. (الوصال،٢٠١٤)

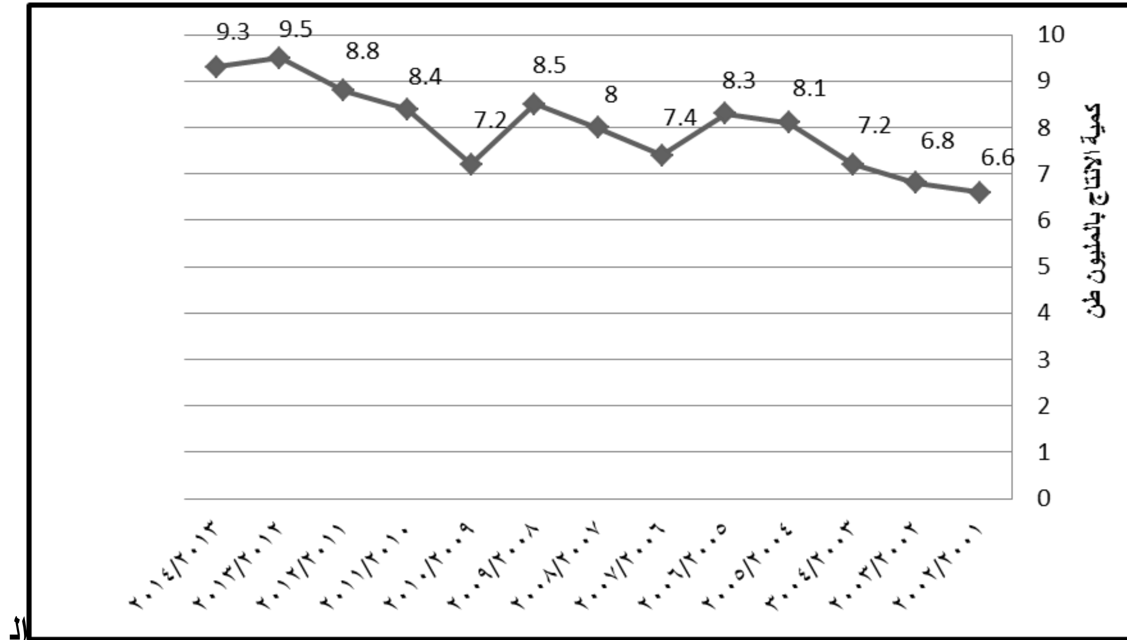
قطاع الزراعة:

تكمن التحديات في مجال التنمية الزراعية – الريفية في تزايد حالات التعدي على الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى تقلص مساحتها، ويتزايد الطلب على الموارد المائية نتيجة لزيادة نسبة الاهدار واستخدام اساليب الري التقليدية، وانخفاض نسبة الاستثمارات في البنية التحتية، ويتركز الإنتاج الزراعي في المحاصيل ذات الاستخدام غير رشيد للمياه، بالإضافة إلى معاناة المزارعين من صعوبات وشروط غير عادلة في الحصول على مدخلات الإنتاج وفي تصريف منتجاتهم. وقد أدى التناقص المستمر في نصيب الفرد من الأراضي الزراعية والمياه والزيادة السكانية المستمرة وارتفاع معدلات الاستهلاك إلى تهديد الأمن الغذائي، حيث تُعد مصر من كبار مستوردي السلع الغذائية (العرب ي٢٠١٤).

ويتم قياس القدرة الاقتصادية لمصر، من خلال قياس مؤشرات عنصر الانتاج، وعنصر العمل، وعنصر السوق على النحو التالي:

أولاً: عنصر الإنتاج

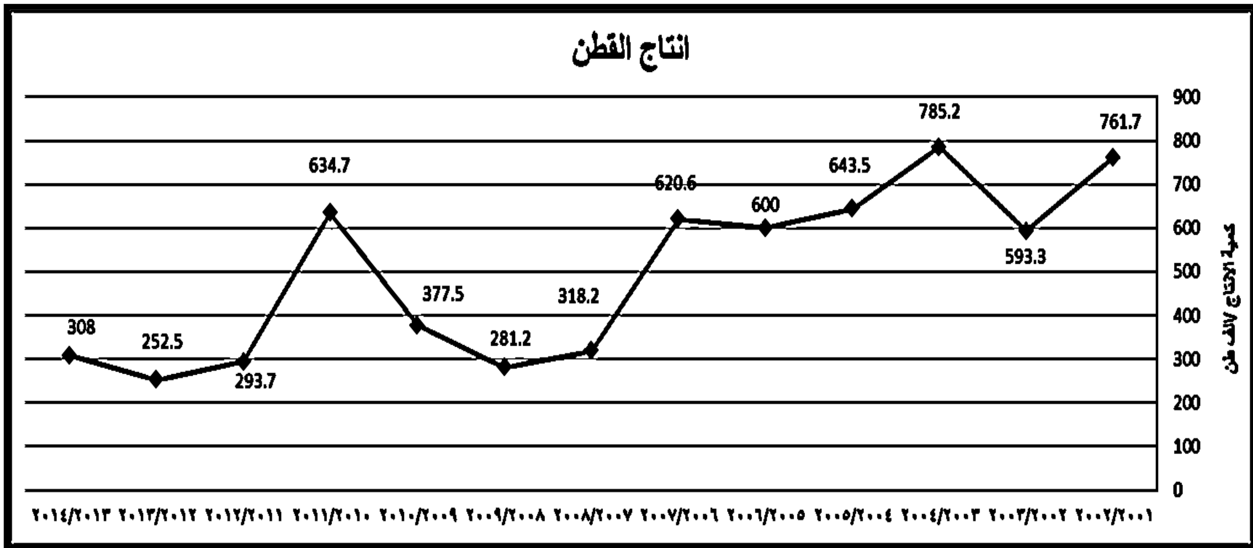
يتم قياس عنصر الإنتاج من خلال المؤشرات الآتية:



شكل (١٢): انتاج القمح /بالمليون طن من عام ٢٠٠١-٢٠١٤.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، http://www.capmas.gov.eg /

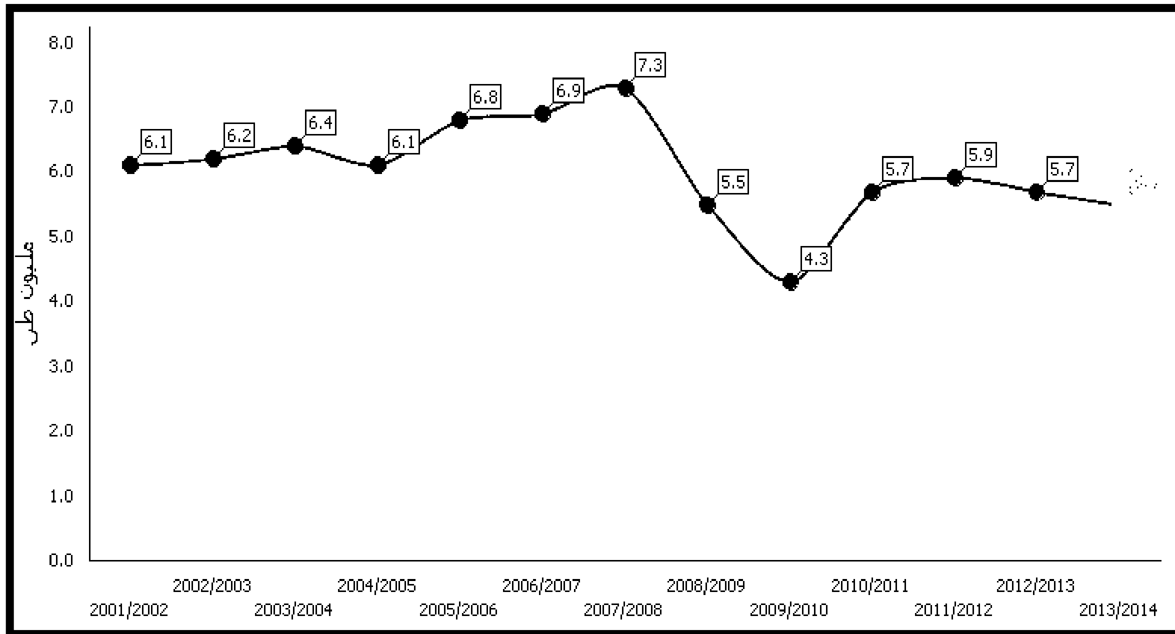
إنَّ مصر تعتمد في قطاع الزراعة على إنتاج القمح، ويلاحظ من خلال الشكل(١٧) أن إنتاج مصر للقمح لم يتراجع بعد أحداث الربيع العربي، ويوضح الشكل البياني أنَّ إنتاج القمح عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغ (٦,٦) مليون طن، في حين وصل الإنتاج عام ٢٠١٤/٢٠١٣، إلى (٩,٣) مليون طن، وهذا يدل على أنَّ إنتاج القمح لم يتأثر بأحداث ثورات الربيع العربي.



الشكل (١٣): انتاج القطن /ألف طن سنوي منذ عام (٢٠٠١-٢٠١٤).

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،http://www.capmas.gov.eg/

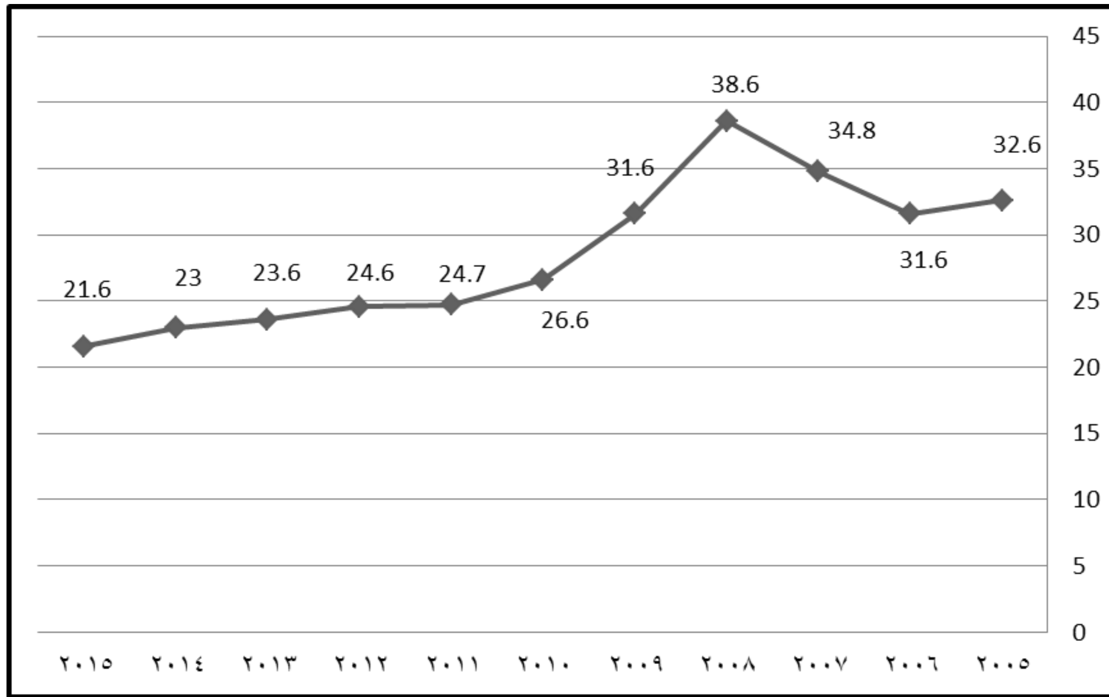
من خلال الشكل (١٨)، يتبين أنَّ إنتاج القطن في تراجع، و نلاحظ من الشكل أعلاه أنَّ إنتاج القطن قبل أحداث ثورات الربيع العربي كان أفضل، حيث بلغ إنتاج القطن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، (٧٦١,٧) ألف طن سنوياً، واستمر الإنتاج بالتذبذب بين الصعود والهبوط إلى أن وصل عام ٢٠١٢/٢٠١١إلى(٢٩٣,٧) ألف طن سنوياً، ويلاحظ بداية التراجع في الإنتاج بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٢/٢٠١١، حيث بلغ(٢٩٣,٧) أي مع بداية أحداث ثورات الربيع العربي واستمر التراجع إلى أنْ وصل في عام ٢٠١٤/٢٠١٣إلى (٣٠٨) ألف طن سنوياً، مما يدل على تأثر مصر بالأحداث.



الشكل (١٤): انتاج الأرز / مليون طن منذ عام(٢٠٠١-٢٠١٤)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. http://www.capmas.gov.eg/

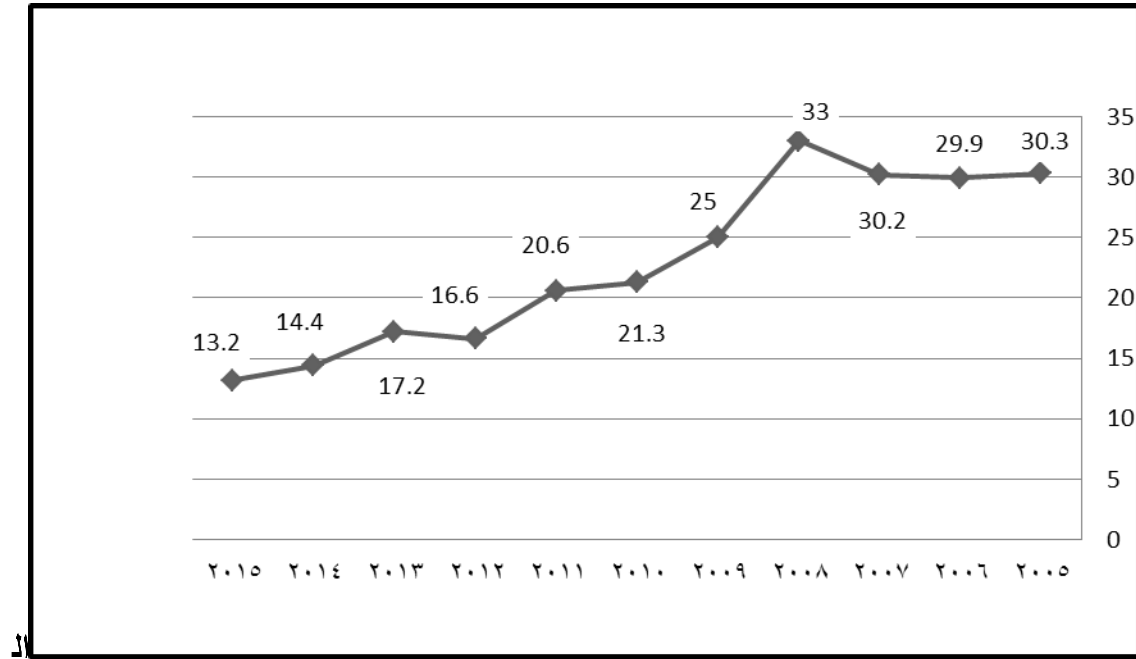
يتبين من خلال الشكل (١٩) أنَّ إنتاج الأرز في مصر، قد تراجع بشكل طفيف، حيث بلغ الإنتاج في سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢، (٦,١) مليون طن، مقارنة بعام ٢٠١٣/٢٠١٤، حيث وصلت إلى (٥,٥) مليون طن، ونلاحظ كذلك من خلال الشكل أن إنتاج الأرز خلال سنة ٢٠٠٩/٢٠١٠ قد تراجع بشكل ملحوظ، حيث بلغ الإنتاج (٤,٣)، أي مع بداية أحداث ثورات الربيع العربي، ثم أخذ الإنتاج بالاستقرار بعد أحداث الربيع العربي.



الشكل (١٥): واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: بيانات البنك الدولي، world bank data.com

يتضح من خلال الشكل(٢٠) أعلاه أن قيمة واردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي قد تراجعت بشكل ملحوظ، حيث بلغت قيمة الواردات عام ٢٠٠٥، (٣٢,٦) % من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بعام ٢٠١٥، اذ وصلت إلى (٢١,٦) % من إجمالي الناتج المحلي، ويدل هذا على أن مصر تراجعت قيمة وارداتها من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الأحداث التي رافقت الربيع العربي.



شكل (١٦): صادرات السلع والخدمات %من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: بيانات البنك الدولي، www.world bank .com

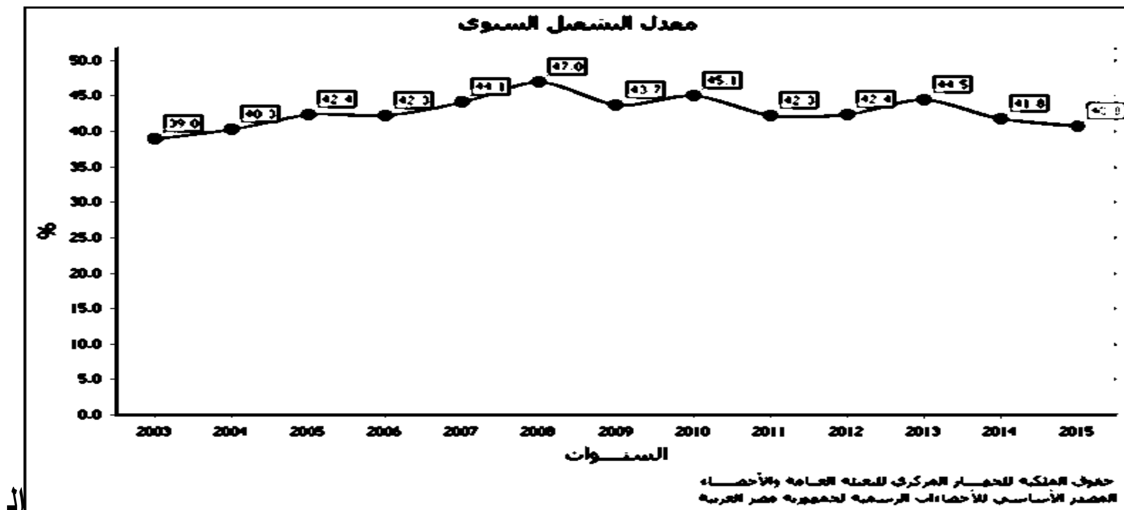
يوضح الشكل (٢١) أن قيمة الصادرات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي، قد تراجعت بشكل ملحوظ، حيث بلغت قيمة الصادرات السلع والخدمات من اجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٥، (٣٠,٣) %، في حين تراجعت القيمة عام ٢٠١٠ لتبلغ (٢١،٣) %، واستمر التراجع في قيمة صادرات السلع والخدمات ليبلغ (١٣,٢) % من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٥، ويتبين من خلال الشكل أنَّ قيمة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي لمصر قد انخفضت نتيجة الأحداث التي رافقت الربيع العربي.

ثانياً: عنصر العمل والسوق:

تعكس بعض المؤشرات الخاصة بسوق العمل، ما هو أكثر من اخفاق نمط التنمية الذي ساد في مصر وخاصة خلل العقدين الأخيرين في خلق فرص عمل كافية حيث تشير بيانات البنك الدولي عام ٢٠١٢ أنَّ ما يقرب من ٢٤% من إجمالي من لديهم وظائف من حملة الشهادات الجامعية لا يعملون في وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم، وترتفع هذه النسبة لتتجاوز ٥٠% في القطاع الخاص، ويضاف إلى ذلك الدور الواضح لسوق العمل غير المنظم والذي يعد مؤشراً قوياً على اتساع نطاق ما يعرف بالعمالة الهشة /الرثة. ولقد أدت هذه العوامل الاجتماعية المتردية إلى انتشار الفقر وزيادة نسبة معدلات البطالة في مصر.

ويتم قياس عنصر العمل في مصر من خلال المؤشرات الآتية:

أولاً: معدل التشغيل السنوي

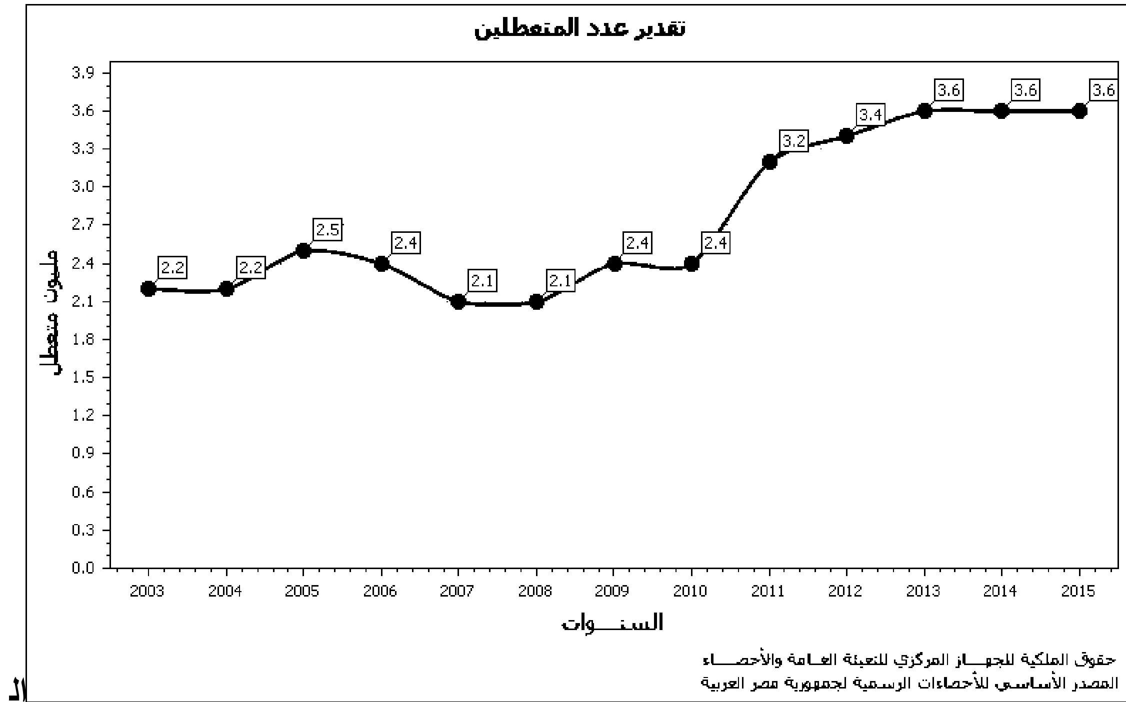


شكل (١٧) معدل التشغيل السنوي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة.http://www.capmas.gov.eg

يتضح من خلال الشكل (٢٢) أنَّ معدل التشغيل السنوي ثابت في مصر، ويعود السبب في ذلك إلى حاجة المواطنين للعمل بسبب زيادة معدل الفقر، نتيجة أحداث ثورات الربيع العربي، ونلاحظ من خلال الشكل أن معدل التشغيل السنوي عام ٢٠٠٣، بلغ(٣٩,٠) %، في حين بعد أحداث الربيع العربي، بلغ معدل التشغيل السنوي(٤٠,٨) % عام ٢٠١٥.

ثانياً: عدد المتعطلين سنوياً

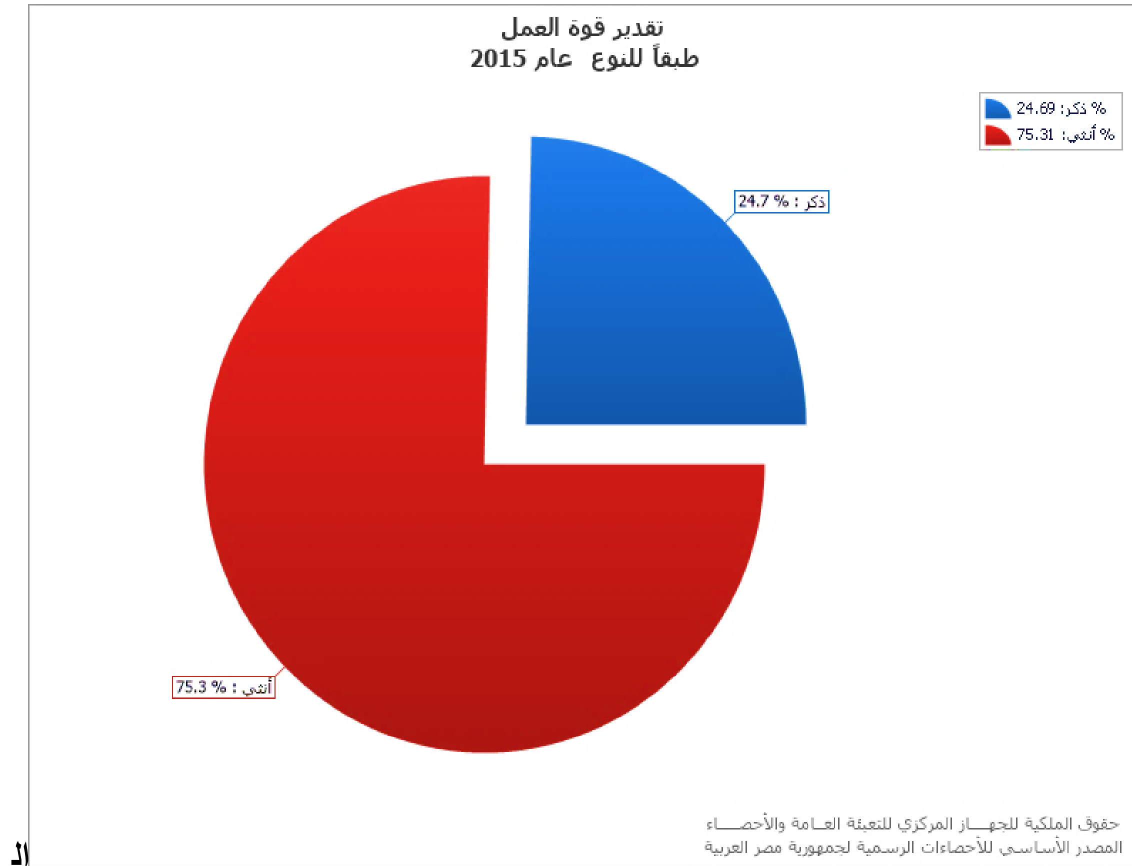


شكل (١٨): عدد المتعطلين سنوياً

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة http://www.capmas.gov.eg

يُوضح الشكل الآتي تقدير عدد المتعطلين سنوياً في مصر منذ عام ٢٠٠٣، وإلى غاية عام ٢٠١٥، ويتضح أنَّ تقدير أعداد المتعطلين قد ازداد من (٢,٢) مليون متعطل عام ٢٠٠٣، إلى (٣,٦) مليون متعطل عام ٢٠١٥، ونلاحظ من خلال الشكل أنَّ عدد المتعطلين ازداد بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٠ ليصل إلى (٢,٤) منذ بداية أحداث الربيع العربي، مقارنة بالأعوام السابقة قبل قيام أحداث الربيع العربي.

ثالثاً: تقدير قوة العمل

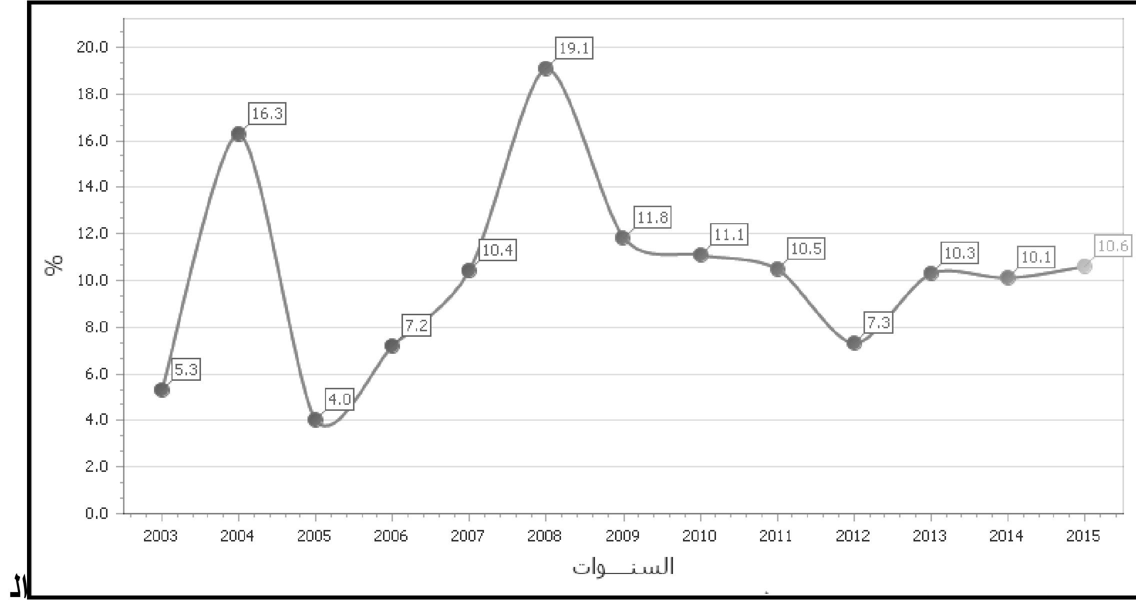


شكل (١٩) : تقدير قوة العمل طبقاً للنوع عام ٢٠١٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة . www .campase.gov .com

يوضح الشكل (٢٤) تقدير قوة العمل في مصر بناءً على نوع الجنس، ويبين الشكل أنَّ نسبة قوة العمل للذكور قد بلغت (٢٤،٤٩)%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة قوة العمل للإناث، إذ بلغت (٧٥,٣)%، وذلك عام ٢٠١٥، ونستنتج من خلال ذلك أنَّ قوة عمالة الإناث أكبر من الذكور نتيجة الأحداث التي رافقت الربيع العربي، والذي بدوره ساهم في زيادة معدل البطالة بين صفوف الشباب.

رابعاً: معدلات التضخم السنوي

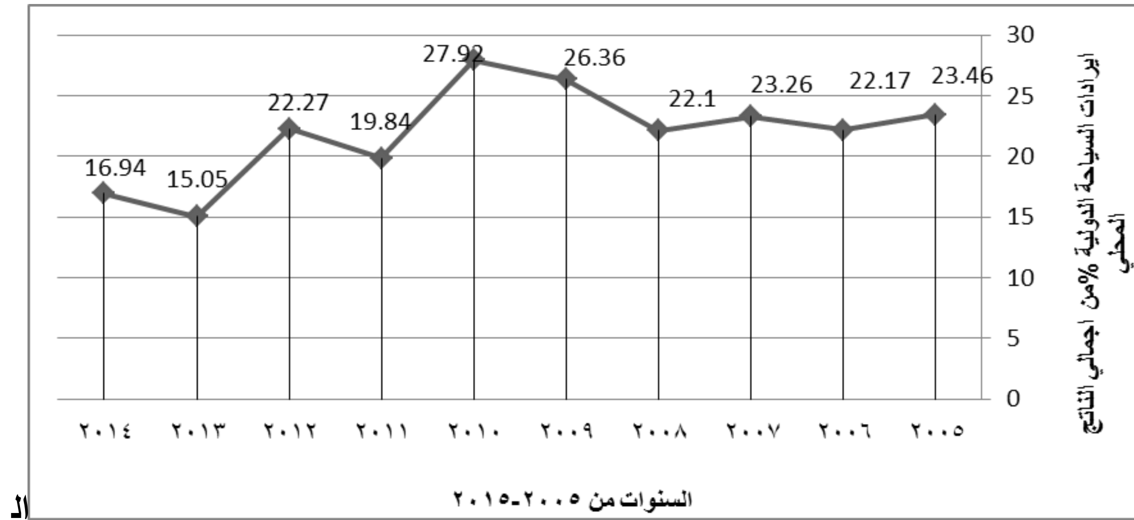


شكل (٢٠) معدل التضخم السنوي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة www .campase.gov .com

يوضح الشكل أعلاه معدل التضخم السنوي منذ عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، حيث يشير إلى أنَّ معدل التضخم السنوي قد ارتفع منذ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ليصل إلى معدل (١٩,١)%، ثم انخفض ليصل إلى معدل (١٠,٦)عام ٢٠١٥، ونلاحظ من خلال الشكل أنَّ إجمالي معدل التضخم السنوي في ارتفاع شديد منذ بداية أحداث الربيع العربي مقارنة بمعدل التضخم السنوي في عام ٢٠٠٣، والذي بلغ (٥,٣)% من إجمالي الجمهورية. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الرعاية الصحية بحوالي ٣٣%، وارتفاع أسعار المطاعم والفنادق بحوالي ٢٣%، وارتفاع أسعار الطعام والمشروبات بحوالي ١٥%، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية بحوالي ١٢%. (تقرير ملامح الاقتصاد المصري،٢٠١٦).

خامساً: الإيردات السياحية:

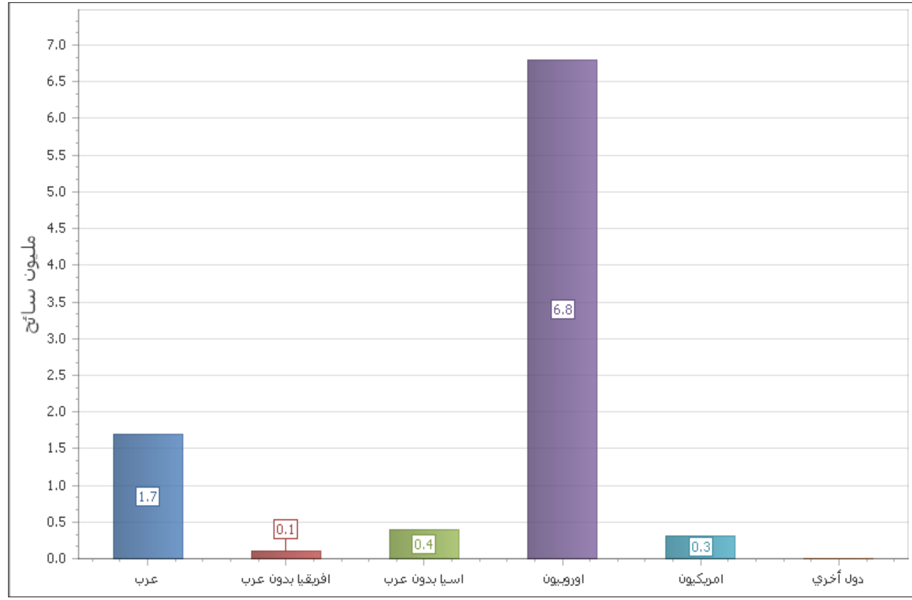


شكل (٢١): إيرادات السياحية الدولية

المصدر: بيانات البنك الدولي www.world bank data

نلاحظ من خلال الشكل (٢٦) تراجع ايرادات السياحة الدولية في مصر حيث وصل لأدنى مستوى عام ٢٠١٣، حيث بلغت (١٥,٠٥) ويعود السبب في ذلك لفترة حكم مرسي وتغير بعض القوانين الاقتصادية في تلك الفترة.

سادساً: عدد السائحين القادمين إلى مصر سنوياً



الشكل رقم (٢٢) عدد السائحين القادمين إلى مصر سنوياً عام ٢٠١٥

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.www .campase.gov .com

يوضح الشكل (٢٧) عدد السائحين القادمين لمصر طبقا لمجموعات الدول عام ٢٠١٥ وكانت نسبة العرب ١,٧ مليون سائحاً، في حين بلغ أعداد السائحين القادمين من إفريقيا ٠,١ سائحاً، بينما بلغ أعداد السائحين من أوروبا ٨,٦ مليون سائحاً وكذلك بلغ أعداد السائحين من أمريكا ٠,٣ سائحاً.

ويتضح من خلال الشكل ٢٧ أن أعداد السائحين القادمين لمصر من أوروبا قد بلغت أعلى نسبة، يليها العرب ثم أسيا ثم أمريكا.

وتشير البيانات المتعلقة بأعداد السائحين كما جاء في احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بأن أعداد السائحين الوافدين إلى مصر عام ٢٠١٥ لغرض السياحة والترفيه ٨,٩ مليون سائحاً.

رابعاً: البعد الاجتماعي:

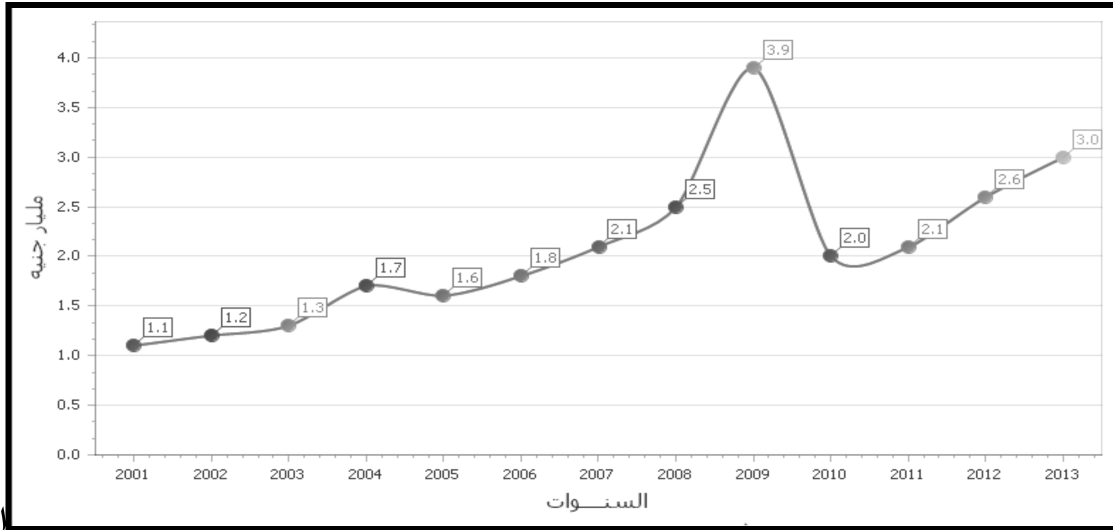
تعاني منظومة العدالة الاجتماعية في مصر من اختلالات هيكلية تتجسد في اختلال الهيكل الضريبي، والاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة والضرائب على أرباح الهيئات والشركات المملوكة للدولة،وعدم كفاءة منظومة الدعم في مجال الطاقة والسلع الغذائية الأساسية،وتفتت وانخفاض كفاءة شبكات الضمان الاجتماعي، وتردي مستوى وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية، ويعود ذلك إلى إهمال اعتبارات العدالة الاجتماعية من قبل السلطات، وعدم وجود قاعدة بيانات دقيقة شاملة تحدد معالم خريطة توزيع الدخل، وانتشار الفساد وانخفاض كفاءة الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يتطلب مراعاة الاعتبارات الاجتماعية عند صوغ السياسات التنموية وتطوير آليات منظومة العدالة الاجتماعية،وتوضح بيانات منظمة الصحة العالمية أنَّ متوسط نصيب الفرد في مصر من الإنفاق على الرعاية الصحية في السنة لا يتجاوز ١٣٦ دولار أمريكي في عام ٢٠١١. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية في مصر وبالتالي انعكس ذلك على جودة الخدمات الصحية وإلى تباين واضح في مدى توافر هذه الخدمات في المناطق الجغرافية المختلفة وارتفاع تكاليفها (العربي، ٢٠١٤).

أمّا منظومة التعليم فتواجه العديد من المشاكل المتداخلة والمتشابكة ما بين ارتفاع كثافة القاعات الدراسة في مراحل التعليم المختلفة، وعدم مواكبة البرامج الدراسية للتطورات العلمية والتكنولوجية،وعدم كفاءة أساليب وطرق التدريس وانخفاض مستوى كفاءة المعلمين، وعدم وجود الأعداد الكافية، وانخفاض الإقبال على التعليم الفني واختلال التوازن بين التخصصات العلمية في مؤسسات التعليم العالي، وعدم الاهتمام بمؤسسات البحث العلمي، وعدم الاهتمام بالأوضاع المادية للعاملين في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وتعدم وجود استراتيجية شاملة لتطوير التعليم

بمستوياته المختلفة. ولقد انعكس تردي مستوى الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) في الترتيب الدولي لمصر وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، إذ احتلت مصر المرتبة ١١٢من بين ١٨٦دولة لعام ٢٠١٢. ويتم قياس البعد الإجتماعي المتمثل بالتعليم والصحة من خلال المؤشرات الآتية:

أولاً: الرعاية الصحية من خلال المؤشرات التالية:

١- مؤشر تكاليف علاج المواطنين على نفقة الدولة بالداخل والخارج (قطاع حكومي)

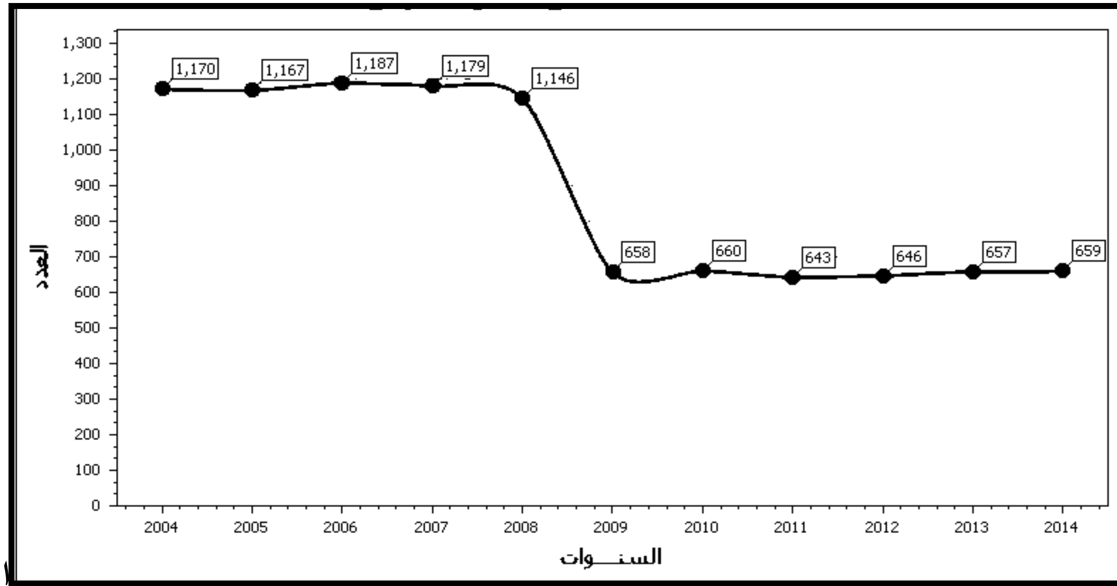


لشكل (٢٣) تكاليف علاج المواطنين على نفقة الدولة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة.www .campase.gov .com.

يُوضح الشكل (٢٨) تكاليف علاج المواطنين على نفقة الدولة بالداخل والخارج (قطاع حكومة)، ويشير الشكل إلى ارتفاع التكاليف في عام ٢٠٠٩، ويعود السبب في ذلك إلى قرارات مجلس الوزراء الداخلية والخارجية. كذلك نستنتج من خلال الشكل أنَّ تكاليف علاج المواطنين ارتفعت بعد أحداث الربيع العربي، حيث سجلت التكاليف عام ٢٠١٣، (٣,٠) مقارنة بالسنوات قبل اندلاع الربيع العربي، حيث سجلت نسبة التكاليف عام ٢٠٠١، (١,١).

مؤشر عدد المستشفيات الحكومية:



لشكل (٢٤): عدد المستشفيات الحكومية

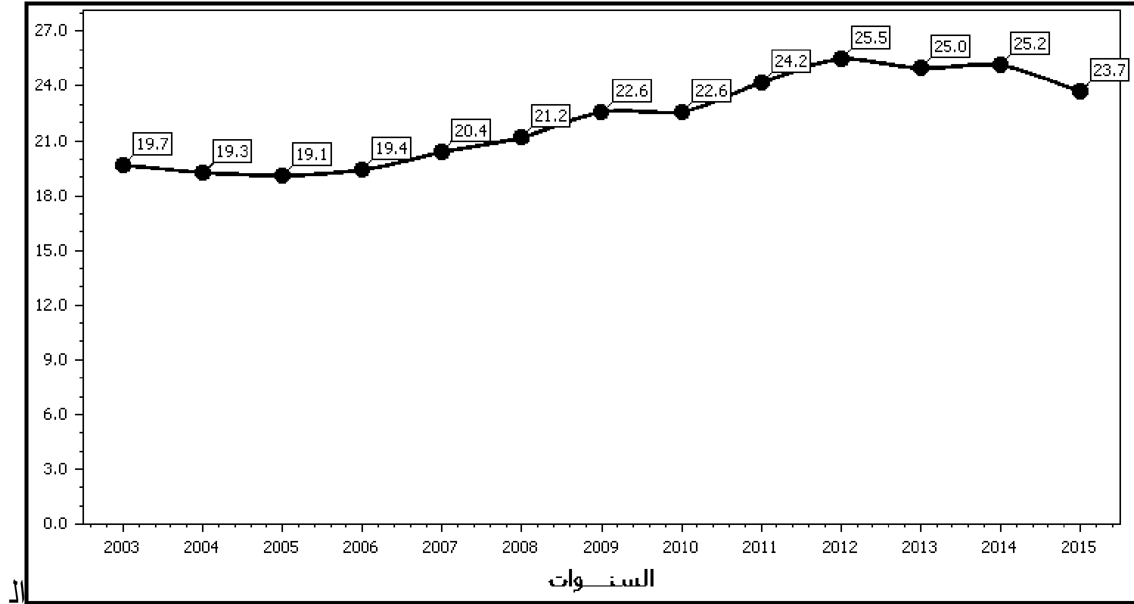
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. http://www.capmas.gov.eg/

يُوضح الشكل (٢٩) عدد المستشفيات الحكومية في جمهورية منذ عام ٢٠٠٤-٢٠١٤، ويتضح من خلال الرسم أنَّ عدد المستشفيات الحكومية في انخفاض منذ عام ٢٠٠٩، إلى عام ٢٠١٤ ليصل العدد إلى (٦٥٩)، مقارنة بالسنوات من ٢٠٠٤-٢٠٠٨، إذ وصل عدد المستشفيات الحكومية في عام ٢٠٠٨، ليصل العدد إلى (١،١٤٦).

وبناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاءات العامة، لعام ٢٠١٤، فإنَّ عدد المستشفيات الحكومية تتوزع على المحافظات التالية: القاهرة، الاسكندرية، الصعيد.

٢- معدل الزيادة الطبيعية:

معدل الزيادة الطبيعية الناشئة عن الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان، كما يوضح الشكل الآتي:



شكل(٢٥): معدل الزيادة الطبيعية

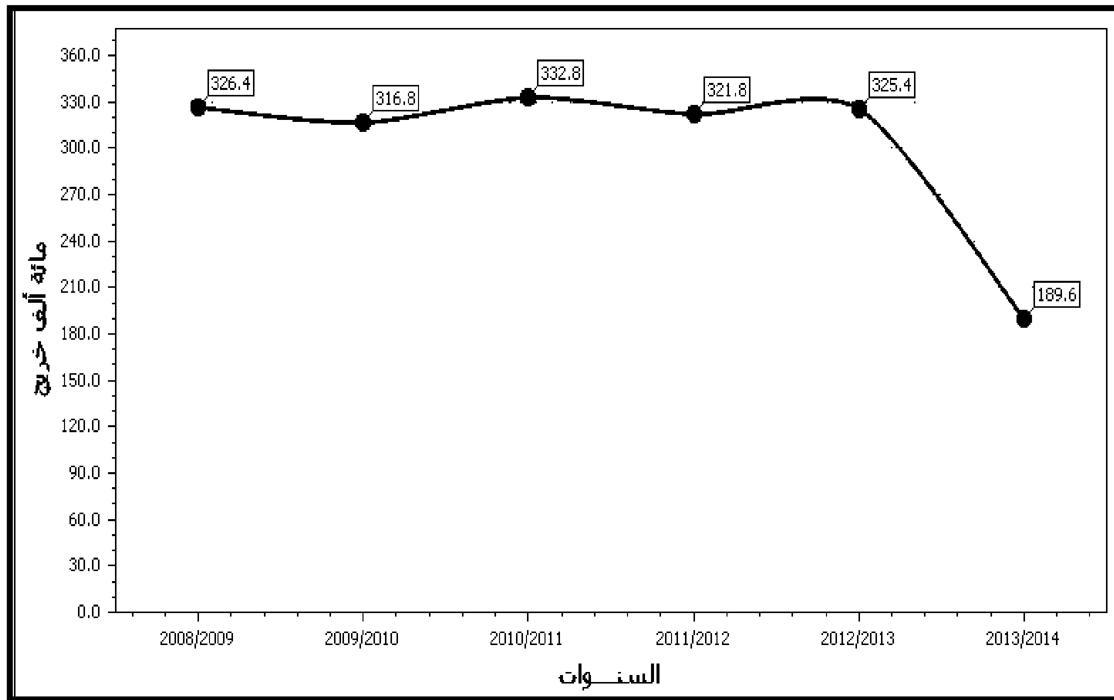
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء. http://www.capmas.gov.eg/

يوضح الشكل أعلاه معدل الزيادة الطبيعية في عدد سكان الجمهورية منذ عام ٢٠٠٣- ٢٠١٥، ويتضح من خلال الشكل، ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية للسكان، حيث سجل عام ٢٠٠٣ معدل (١٩,٧)، بينما سجل عام ٢٠١٥ معدل (٢٣,٧)، ويصاحب الارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية للسكان، زيادة في الفقر، وفي استهلاك الغذاء والماء. وبناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد سجل معدل الزيادة الطبيعية طبقاً للحضر والريف لعام ٢٠١٥، اذ سجل معدل الزيادة الطبيعية في الحضر (٢٣،٥)، في حين سجل معدل الزيادة الطبيعية في الريف بمعدل (٢٣,٩)، ونستنتج من ذلك أنَّ معدل الزيادة الطبيعية في الريف أعلى من معدل الزيادة الطبيعية في الحضر، كذلك سجل معدل الزيادة الطبيعية طبقاً لمحافظات الجمهورية لعام ٢٠١٥، حيث سجل أعلى معدل في محافظة مطروح بمعدل (٤٤,٥)، بينما سجل معدل الزيادة الطبيعية في محافظة جنوب سيناء أقل معدل بنسبة (١٥,٧).

ثانياً: التعليم

يعتبر التعليم المشروع القومي الأكبر في مصر، وهو على قمة الأولويات القومية، حيث يعد الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم التعليم بدور هام في عملية الحراك الاجتماعي، والاسهام في دعم مبدأ العدل الاجتماعي، ويمكن قياس أهمية التعليم في مصر من خلال المؤشرات التالية:

١-أعداد الخرجين من الجامعات الحكومية :



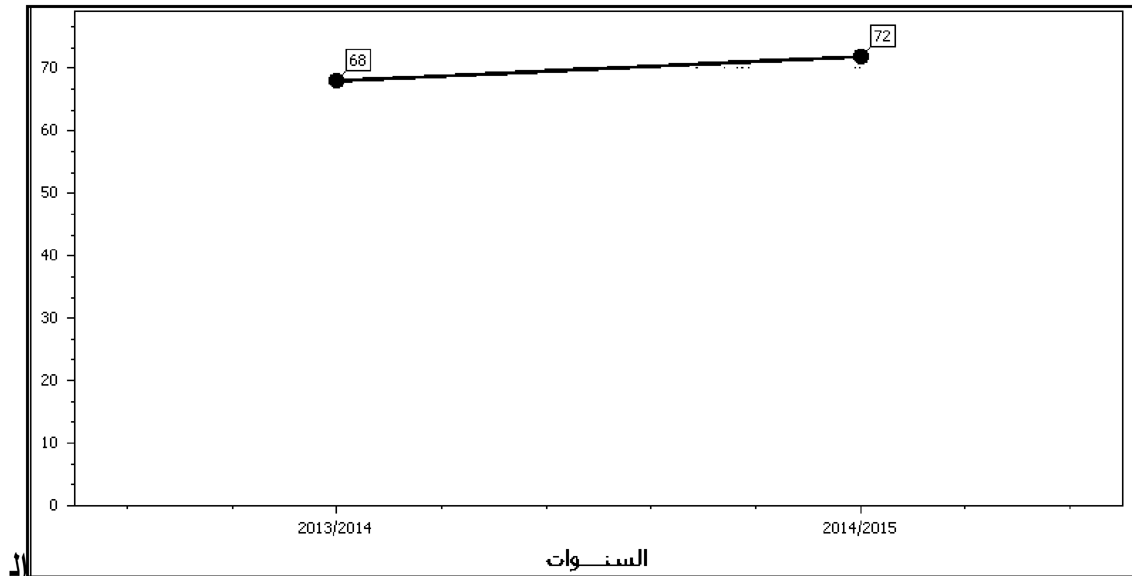
الشكل (٢٦) أعداد الخرجين

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء http://www.capmas.gov.eg/

يوضح الشكل أعلاه أعداد الخرجين من الجامعات الحكومية، ويبين الشكل أنَّ الأعداد في تراجع ملحوظ منذ نهاية عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠، ونلاحظ من خلال الشكل أنَّ الأعداد في تراجع

بسبب الأحداث التي رافقت الربيع العربي، واستمر التراجع في الأعداد ليصل عام ٢٠١٤ نحو (١٨٩,٦) خريجاً.

١- الإنفاق على التعليم قبل الجامعي:



شكل (٢٧): الإنفاق على التعليم قبل الجامعي

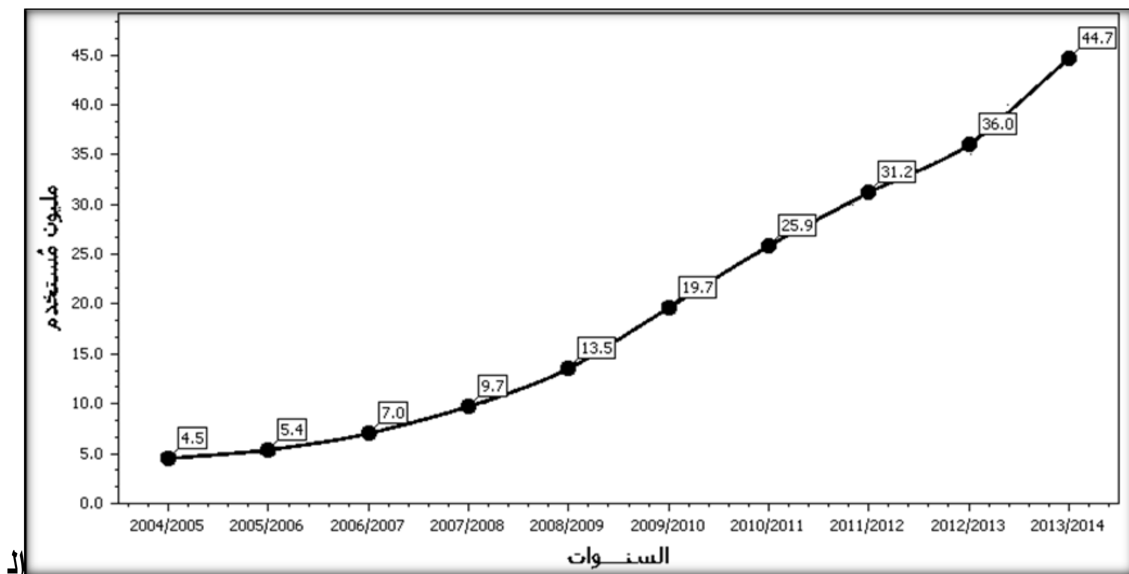
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.www.capmas.gov

بلغ إجمالي قيمة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي بنحو (٦٨) مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣، في حين بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعي بنحو (٧٢) مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ويلاحظ زيادة الإنفاق على التعليم، والذي يشير إلى اهتمام الدولة في الإنفاق على المرحلة الأساسية للتعليم (التعليم قبل الجامعي).

خامساً: البعد التكنولوجي:

يقصد بالبعد التكنولوجي التطبيق المنظم للمعرفة العلمية، ومدى مساهمة الأدوات والأجهزة المستخدمة في تلبية حاجات المجتمع وتطويره، ويتم قياس البعد التكنولوجي من خلال المؤشرات الآتية:

١- مستخدمو الانترنت

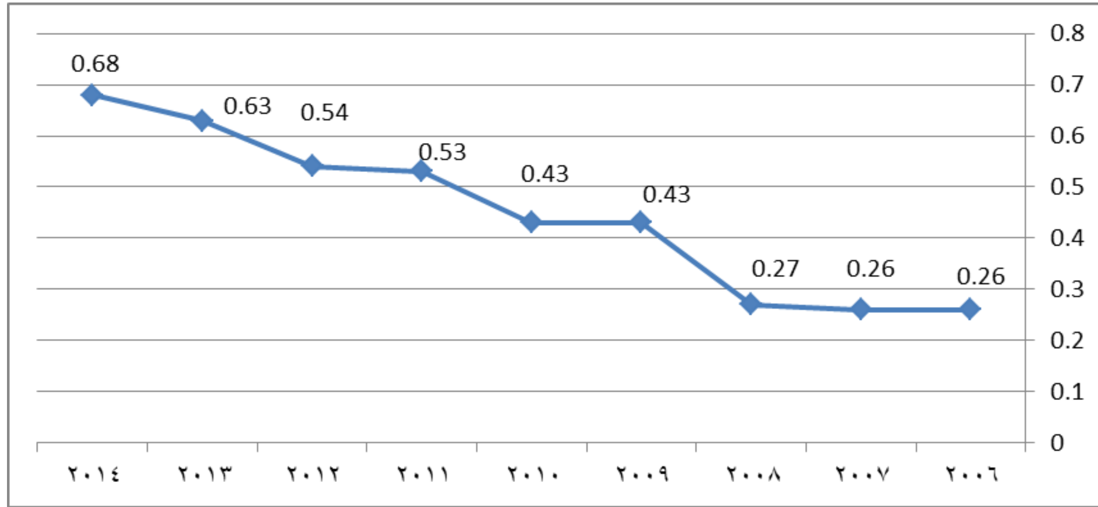


شكل (٢٨) : مستخدمو الإنترنت

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.http://www.capmas.gov.eg /

ساهم الإنترنت وعلى رأسها وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك، ويوتيوب، تويتر، في تَجمع المتظاهرين في ساحة التحرير في مصر، ويوضح الشكل أعلاه أعداد مستخدمي الإنترنت منذ عام ٢٠٠٤-٢٠١٤، ويتضح من خلال الشكل بأن أعداد مستخدمي الانترنت في تزايد منذ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، أي منذ بداية أحداث الربيع العربي، إذْ وصل أعداد مستخدمي الإنترنت في بداية عام ٢٠١٠ إلى (١٩,٧) مليون مستخدم، وارتفعت الاعداد لتصل عام ٢٠١٤ إلى (٤٤,٧) مليون مستخدم، في حين لم يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت عام ٢٠٠٤ عن (٤,٥) مليون مستخدم.

٢- الإنفاق على البحث والتطوير العلمي:



الشكل (٢٩): الإنفاق على البحث والتطوير العلمي

المصدر: www.albankadwli.org .world bank data

يتضح من خلال الشكل (٣٤) أن الإنفاق على البحث والتطوير في تحسن ملحوظ حيث بلغت أعلى نسبة عام ٢٠١٤ إذ بلغ الإنفاق على البحث والتطوير ٠,٦٨ مقارنة بعام ٢٠٠٦، حيث بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير العلمي ٠,٢٦ ونلاحظ من خلال الشكل أن الإنفاق على البحث والتطوير العلمي شهدت تقدم منذ عام ٢٠٠٩ حيث وصلت النسبة ٠,٤٣ مما يشير إلى تأثير مصر بالتقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم وأهمية مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية من خلال زيادة الإنفاق على البحث والتطوير العلمي.

نلاحظ من خلال ما سبق وجود تباينات في مؤشرات الأبعاد المختلفة (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية) في مصر، حيث يتضح وجود التراجع في البعد الاجتماعي والاقتصادي المصري بعد أحداث ثورات الربيع العربي والذي يدل على تأثر مصر بأحداث ما سمي بالربيع العربي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. تشكلت الثورات العربية على شكل احتجاجات شعبية من أجل إسقاط الأنظمة الدكتاتورية ونجحت بعض دول الربيع العربي بإسقاط أنظمتها الإستبدادية بطرق سلمية مثل تونس ومصر، وبذلك تمكنت الشعوب من تحقيق المرحلة الثانية (المرحلة الإنتقالية) من أهداف الثورة، ويتوجب عليها أن تقوم بمرحلة البناء على أُسس صلبة من أجل تحقيق العدالة والديمقراطية، في حين لجأت كل من ليبيا، واليمن، وسوريا إسقاط أنظمتها باستخدام الأسلحة، مما أدخلها في حروب أهلية.

٢. تشترك دول "التغيير العربي" بعدة أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية مشتركة ساهمت في انطلاق الثورات الشعبية منها: أنَّ الثورات العربية تركزت في بلدان عربية ذات انظمة دكتاتورية عسكرية تتحكم بالأنظمة السياسية، والتردي في الأوضاع الاقتصادية، والذي بدوره أثر على الأوضاع الاجتماعية مما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، إضافة إلى عدم حرية الشعوب في الانتخابات البرلمانية، وغياب المشاركة السياسية، نتيجة سياسة احتكار السلطة، وسياسة التوريث التي اتبعتها الأنظمة الإستبدادية.

٣. إنَّ للمواقف الإقليمية والدولية دورٌ كبيرٌ في التفاعلات السياسية التي حصلت في دول الربيع العربي، فبعضها ساهم في تأجيجها، في حين ساهم الآخر في ركودها، وفي كلا الحالتين فقد أثرت على الأمن الداخلي والخارجي لدول التغيير العربي بشكل خاص وعلى الأمن القومي العربي بشكل عام، وكذلك تباينت العلاقات العربية – المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير فمنها من كانت مؤيدة لها ومنها من كانت العكس، وكذلك تباينت المواقف الدولية تجاه مصر.

٤. هناك ارتباط قوي بين تحقيق الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي، وذلك لأهمية مصر ودورها عربياً واقليمياً.

٥. إنَّ مصادر تهديد الأمن القومي العربي الخارجية هي نفسها منذ القدم، والتي تتمثل في الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية وتأثيره على العلاقات العربية – العربية من خلال اتفاقية السلام العربية – الإسرائيلية، بالإضافة إلى الأطماع الاسرائيلية في المياه العربية وذلك بأطماعها في مياه نهر الاردن، ومياه البحر الميت،ونهر الفرات وأخيراً نهر النيل من خلال تدخلها في العلاقات الأثيوبية المصرية على مياه نهر النيل.

٦. يوجد تهديدات خارجية تهدد الأمن القومي المصري تتمثل في الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، والتغلغل الإيراني في المنطقة العربية خصوصاً منطقة الخليج العربي، السودان وقضية انفصاله عن جنوبه، وانتشار التنظيمات الإرهابية في سيناء وتمدد علاقاتها لخارج مصر، مما يشكل مصدر تهديد على الحدود الليبية المصرية وفي منطقة سيناء، إضافة إلى تهديد أثيوبيا على مياه نهر النيل وتأثير ذلك في انخفاض نصيب الفرد المصري من مياه النيل وكذلك تأثيره على قطاع الزراعة وقطاع الصناعة.

٧. تُعتبر جمهورية مصر العربية من أكثر الدول العربية أهمية، وقد تلعب مستقبلاً ودوراً أكبر في كل من إفريقيا واسيا، وذلك نتيجة العامل الاقتصادي والديمغرافي المتغير حسب الأحداث التي تعرضت لها مصر نتيجة تداعيات ثورة ٢٥ يناير وثورة يوليو، وأظهرت البيانات المتعلقة بالمؤشرات المختلفة، مواطن الضعف والقوة في الأبعاد المتعلقة بالأمن القومي المصري، اذ أظهرت البيانات في الأبعاد المختلفة ما يلي:

أولاً: البعد الجيواستراتيجي

إنَّ وقوع مصر عند الطرف الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا والتقائها بقارة آسيا عند شبه جزيرة سيناء واطلالها على البحر الأبيض المتوسط شمالاً، واطلالها على البحر الأحمر شرقاً واشتراكها بالحدود غرباً مع ليبيا، وجنوباً مع السودان ومن الشمال الشرقي مع إسرائيل وغزة، قد أكسبها أهمية في علاقاتها العربية والدولية، والتي سيكون لمصر مستقبلاً دوراً بالغ الأهمية سواءً في السلم أو في الحرب، وخاصةً معاهدة السلام العربية الإسرائيلية، بالإضافة إلى أهمية موقع قناة السويس، ودورها في النقل البحري الدولي، ونظراً لتعدد وانتشار الصراعات الأهلية العربية نتيجة أحداث الربيع العربي مثل ما يحدث في سوريا، واليمن، وليبيا، يشكل نقطة خطر على أمن مصر القومي، خصوصاً عند الحدود الليبية،إضافة إلى انتشار الجهات الإرهابية في جنوب سيناء؛ لذلك وجب على مصر أن تدعم أمنها على الحدود الخارجية مع ليبيا حفاظاً على أمنها الداخلي.

ثانياً: البعد السياسي

اتسمت السياسية الداخلية في جمهورية مصر العربية باحتكار السلطة بيد الحزب الواحد الحاكم، رغم وجود نظام انتخابات رئاسية، وقد أدى هذا الاحتكار إلى استغلال السلطة بيد مجموعة محدودة (مجموعة النظام)، والتي سعت إلى نظام التوريث في الحكم، الأمر الذي أدى إلى ضعف عمل المؤسسات الرسمية، مما انعكس سلباً على الأمن القومي المصري، إلا وأنَّ بعد ثورتي ٢٥يناير و٣٠يوليو، وبناءً على مطالب الشعب المصري بتعديل الدستور، وعمل انتخابات جديدة، نجح الشعب المصري في إسقاط النظام السابق الذي حكم مصر لأكثر من ٤٠ عام، وتعديل بعض المواد من الدستور، وإلغاء المادة ١٧٩، مما انعكس إيجاباً على البعد السياسي المصري، والسير نحو بناء نظام ديمقراطي.

ثالثاً: البعد الاقتصادي

يتضح من خلال البعد الاقتصادي أنَّ معظم المؤشرات في القطاعات المختلفة في تراجع بعد أحداث الربيع العربي، إذ تراجع انتاج القطن والأرز، بينما لم يتأثر إنتاج القمح، كذلك تراجعت الواردات والصادرات بمعدل ملحوظ، في حين ازدادت الحاجة إلى التشغيل، وازدادت الحاجة إلى تشغيل الإناث بالنسبة للذكور، بالإضافة إلى تراجع معدلات التضخم السنوي.

رابعاً: البعد الاجتماعي

نستنتج من خلال المؤشرات المتعلقة بالبعد الاجتماعي، مثل المؤشرات المتعلقة بالرعاية بالصحية، إذْ أكدت البيانات من خلال مؤشر تكاليف علاج المواطنين قد ازدادت بعد أحداث الربيع العربي، حيث بلغت التكاليف عام ٢٠١٣ (٣،٠)، مقارنة بالسنوات قبل الربيع العربي، إذ بلغت التكاليف عام ٢٠٠١ (١،١)، كذلك وضح مؤشر عدد المستشفيات الحكومية بأنها قد انخفضت منذ عام ٢٠١٠، أي منذ بداية أحداث الربيع العربي.

في حين زادت نسبة المواليد حيث بلغت عام ٢٠١٥ بمعدل (٢٣،٧)، ولقد صاحب هذه الزيادة في أعداد المواليد الزيادة بمعدلات الفقر واستهلاك الغذاء والماء. أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالتعليم، فقد بينت البيانات تراجع في نسب الخرجين الجامعات بعد أحداث الربيع العربي، واستمر هذا التراجع ليصل عام ٢٠١٤ نحو ١٨٩,٦خريج جامعي.

يتضح من خلال البعد الاجتماعي، أن الزيادة في عدد السكان خلال فترة أحداث الربيع العربي، المؤدية إلى الزيادة في معدل الفقر والذي بدوره يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك الغذائي والمائي، قد يشكل خطراً على الأمن القومي المصري نظراً للتراجع الاقتصادي المرافق لأحداث الربيع العربي.

خامساً: البعد التكنولوجي

نستنتج من خلال المؤشرات المتعلقة بالبعد التكنولوجي المتمثلة في عدد المستخدمين للإنترنت، والذي ساهم بدوره في قيام أحداث الربيع العربي، وبينت النتائج أن عدد المستخدمين عام ٢٠١٠ وصل إلى (١٩،٧) مليون مستخدم. ونستنتج من خلال هذا البعد مدى وعى المواطنين بأهمية استغلال التكنولوجيا لإيصال مطالبهم الديمقراطية، ومدى أهمية مساهمتهم في النهوض ببلادهم وإحداث تغيير جذري في بلادهم.

ويتضح من خلال الأبعاد المختلفة أن البعد الاقتصادي قد تراجع بشكل ملحوظ بالنسبة لغيرة مما يشكل خطراً على الأمن القومي المصري، ونستدل من ذلك أن ثورات الربيع العربي أثرت سلباً على الأمن القومي المصري في الجانب الاقتصادي، من خلال تراجع مؤشرات الإنتاج، ومعدلات التضخم، في حين أثرت بشكل إيجابي على الجانب السياسي، وذلك من خلال تحقيق مطالب الشعب في عمل انتخابات نزيهة، وتعديل الدستور المصري، بينما تأثر الجانب الاجتماعي بالزيادة السكانية التي بدورها أثرت في زيادة نسبة البطالة والفقر والاستهلاك الغذائي والمائي.

الخاتمة

شهد العالم العربي، تغيرات سياسية في بعض الدول العربية نتيجةً لاندلاع الربيع العربي، والذي أطاح بحكم زين العابدين في تونس، ومحمد حسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، والعقيد علي عبدالله صالح في اليمن، وذلك نتيجة غياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية مما أدى إلى احتجاجات شعبية سميت بثورات الربيع العربي حيث أدت الأحداث إلى ضعف الأمن القومي العربي، وإلى تغيير في سياسات الأمن الداخلية والخارجية لدول التغيير العربي.

إنَّ جمهورية مصر العربية، دولة محورية في الوطن العربي، وذلك لأهميتها الاستراتيجية، ولقد ساهمت ثورة ٢٥يناير، وثورة ٣٠يونيو بتداعيات أثرت في منظومة الأمن القومي المصري، حيث كان من تداعيات الثورتين إنتشار التنظيمات الجهادية في منطقة سيناء، وعلى الحدود الليبية، مما ساهم في انتشار الإرهاب، وتجارة السلاح، وامتداد العلاقات بين التنظيمات الجهادية لخارج الحدود المصرية، لذلك يتوجب على القيادة الجديدة في مصر أنْ تُكثف جهودها لوقف التنظيمات الجهادية في منطقة سيناء وعلى الحدود الليبية.

ويتضح من خلال الدراسة أنَّ ثورات الربيع العربي أثرت على الأمن القومي العربي في دول التغيير العربي في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها ساهمت في ضعف حالة الأمن القومي العربي، مما أدى إلى ظهور فاعلين جدد على الساحة الإقليمية والدولية، وفرض توازنات جديدة تخدم مصالح القوى الإقليمية والدولية في العالم العربي.

أما على المستوى الإقليمي فإن التنافس شديد على المنطقة العربية ؛ وذلك بين تركيا، وإيران، واسرائيل ؛ إذ وجدت إسرائيل أحداث ثورات الربيع العربي فرصة لتفتيت الدول العربية، وإضعافها لضمان أمنها الإقليمي، بينما تحاول تركيا أنْ تلعب دوراً فاعلاً في الشرق الأوسط، وذلك من خلال

استمالة الدول العربية لها كونها دولة إسلامية، كما هو الشأن في حالة سوريا فإن تركيا تسعى لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، أما إيران فتهدف استراتيجيتها في المنطقة العربية من خلال دعم حركة حماس، والجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، ونظام بشار الأسد .

ونستنتج إنَّ منظومة الأمن القومي لكل دولة عربية بشكل خاص والأمن القومي العربي بشكل عام مترابطان، ويتأثر كلاً منها بالآخر، ويجب أن تسعى الدول العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي أن تحافظ على أمنها الداخلي، حفاظاً على أمنها القومي، ولكي لا تؤثر على أمن الدول الأُخرى، لذلك يتوجب على دول التغيير العربي عمل إصلاحات في الجوانب المختلفة؛ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وذلك من أجل تحقيق مفهوم الأمن القومي العربي

قائمة المصادر والمراجع

ابراهيم، محمد،" سيناء والارهاب: بين أولويات الأمن القومي وضرورات الأمن الاقليمي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، عدد١٤، ١-١٦، (٢٠١٥).

أبو زيد، أحمد محمد، "معضلة الأمن اليمني-الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات"، **مجلة المستقبل العربي**، مجلد ٣٦، عدد٤١٤، لبنان،(٢٠١٣).

أبو شيخة، عيسى موسى، **استراتيجية الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، الطبعة الأولى،٢٠١٦، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان.

بدوي، أحمد موسى، "تحولات الثورة الليبية: تفكك الدولة وزرع الارهاب، مجلة آفاق سياسية"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، عدد١٦، مصر، (٢٠١٥).

بركيطة، أسماء، "ليبيا الثورة والاصلاحات ودورها في تفعيل الاتحاد"، **مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية**، جدة، (٢٠١٥).

بكر، علي، " التنظيمات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عدد ٦٢، (٢٠١٤).

البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/، تم الزيارة في تاريخ (٢٠١٦/٨/١٠)

تهامي، فضيل، "الثورة التونسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية**، (٢٠١٥).

توفيق، أماني مصطفى كمال، "ثورة ٢٥ يناير والدور الاقليمي لمصر في الصراع العربي الإسرائيلي"، **المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق**، جامعة الاسكندرية، مصر، (٢٠١١).

جبلي، هاني، "نتائج الثورة اليمنية: تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال؟"، **التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن مجلة البيان، تقرير الامة واقع الاصلاح ومالات التغيير**، السعودية، الرياض،(٢٠١٢).

الجرطي، محمد، **ما بعد الربيع العربي في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، المملكة الأردنية الهاشمية.

الجرابعة ،رجائي ، **الاستراتيجية الايرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الاوسط١٩٧٩-٢٠١١**، رسالة ماجستير،٢٠١٢ ،جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن.

جلود، مثاق،"موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورات العربية عام ٢٠١١"، **مجلة دراسات اقليمية**، عدد٢٧، مجلد ٩، ٣٠٥-٣٢٨، (٢٠١٢).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري،http://www.capmas.gov.eg /، تم الزيارة في تاريخ ٢٠١٦/٨/١٠

جياد، اسراء، "محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية دراسة في الاسباب والنتائج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، عدد٤٣، ٢٧-٥٦.

حجاج، وآخرون، "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠١٠"، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، الاردن، مجلد ٤٠، عدد٢، (٢٠١٣).

حسيب، خير الدين، "نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد ٣٩٨، (٢٠١٢).

حمدان، سوسن، "تأثير سد النهضة الأثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العراق، عدد ٥١، ٢٧٩-٣٠٥، (٢٠١٥)

حمداني، كفاح عباس، "حركة التغيير في تونس: الأسباب والتحديات"، **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل، مجلد ١٥، عدد ٣١، العراق، (٢٠١٣).

حمداني، كفاح عباس، "حركة التغيير في ليبيا"، **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل، مجلد ١٠، عدد٣٤، (٢٠١٤).

حميد، عادل،" منطلقات التنمية في مصر تحتاج إلى اجراءات عاجلة وأفكار غير تقليدية لتنميتها: سيناء مثلث الذهب الذي لم تستغله مصر"، **التمويل الاسلامي**، (٢٠١٣)

حميد، علي حسن، "التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقاتها بالحكم والثورة"، **مجلة شؤون عربية**، عدد١٥٣، مصر، (٢٠١٣).

خربوش، محمد، "مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، الاردن، عدد ١٣، مجلد ٥، ١٣- ١٥، (٢٠٠٠).

الخزندار، سامي، **ادارة الصراعات وفض النزاعات**، الطبعة الأولى،٢٠١٤، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

دنون، رافع شريف، "موقف إسرائيل من ثورة يناير المصرية ٢٠١١"، **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (٢٠١٤).

زكي، عبد المعطي، "الأمن القومي: قراءة في المفهوم والابعاد"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، www.eipss-eg.org، (٢٠١٦).

زيدان، أحمد موفق، "الثورة السورية: الآليات والمآلات"، **التقرير الاستراتيجي العاشر الصادر عن مجلة البيان بعنوان واقع الامة العربية من الثورات والمرحلة الانتقالية**، السعودية،(٢٠١٣).

سلامة، حسن، "مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية"، **مجلة الديمقراطية**، مصر، مجلد ١١، عدد٤٢، ١٠١-١١٤ (٢٠١٢).

شمري، عماد مطير، **(الآثار الاقتصادية والسياسية لحركات الربيع العربي على الدول العربية)**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس، ٢٠١٢، مجلد ٢، جامعة ذي قار، كلية الآداب، العراق.

الشوك،رباب، **التبعية الغذائية العربية والامن القومي العربي :الاسباب والآثار**، رسالة ماجستير،٢٠١٠،الجامعة الشرق الأوسط،عمان ، الاردن .

الشهوان،ثامر، **أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الاوسط (٢٠١١-٢٠١٣)** ، رسالة ماجستير،٢٠١٤،عمان، الاردن.

شيخ، نورهان، " تحديات الأمن القومي أمام الرئيس الجديد"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، مصر، العدد٧، ٤٤-٥٢، (٢٠١٤).

صندوق النقد العربي، تقرير حول بطالة الشباب في الدول العربية ٢٠١٥ http://www.amf.org.ae/، تم الزيارة في تاريخ ٢٠١٦/٨/١٠

طائي، سناء عبدالله، "موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورات العربية"، **مجلة دراسات اقليمية**، جامعة الموصل، العراق، مجلد ٩، عدد ٢٧، ٣٠٥-٣٢٨، (٢٠١٢).

العاني، علي وأخرون، **الديمقراطية ودول الربيع العربي (الواقع والمستقبل)**، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

عباس، بلقاسم، "اقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، ١٢٩-١٩٠، (٢٠١٤).

عبد السلام، آية يوسف، "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية"، (٢٠١٤).

عبدالله، عمرو خيري، **حل النزاعات معهد دراسات السلام وجامعة السلام التابعة للأمم المتحدة**، ٢٠٠٧، مكتبة الاسكندرية.

عربي، أشرف، "الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، مصر، (٢٠١٤).

العربي،يوسف،**المتغيرات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج** العربي ، رسالة ماجستير،٢٠١٣، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن.

عزاوي، عماد جعفر، "الثورة الليبية: الاسباب، التحديات والتداعيات بعد العام ٢٠١١"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العراق، عدد٥٠، ٩٣-١٢٦، (٢٠١٥).

عفيف، أحمد خليف، "الثورة الليبية شباط٢٠١١-٢٠١٣ الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد ٤٢، عدد ٣، الاردن،(٢٠١٥).

عفيفي، جميل، تهديدات خطيرة تواجه الأمن القومي المصري، مؤسسة الأهرام اليومي. http://www.ahram.org.eg تاريخ الدخول ٢٠١٦/١٢/٢٦م.

عمر، خيري، "تقرير تحليلي: ثورة ٢٥ يناير المصرية"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مجلد١٥، عدد٥٥، (٢٠١١).

أيسر، عميرة، سد النهضة الأثيوبي وأثره على الأمن المائي لمصر، صحيفة المنار، www.manar.com، تاريخ الدخول ٢٠١٦/١٢/٢٦م، ٢٠١٦.

عناني، خليل، "الثورات العربية بين النجاح والفشل"، **مجلة شؤون عربية**، عدد ١٩٤، مصر.

العسيري ،عبدالله، **أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الاقليمي بعد عام ٢٠١١**،رسالة ماجستير، ٢٠١٣، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن .

غرام، جهاد، "التحولات السياسية في الوطن العربي: رهانات وتحديات"، **مجلة الحكمة**، عدد ٢٥، (٢٠١٣).

غندور، عبير، "ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي"، **مجلة دراسات الشرق أوسطية**، مجلد ١٨، عدد٦٧،(٢٠١٤).

فرحان، شيماء، "الموقف الايراني من الثورات العربية"، **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٧٩-١٩٧، (٢٠١٢).

فرحان، شيماء، "موقف الاتحاد الاوروبي، من الثورات العربية"، **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، الجامعة المستنصرية، ٢٣٠-٢٥١، (٢٠١٢).

فضلى، نادية، "الربيع العربي في اليمن الاسباب والنتائج"، **المجلة الدولية**، العدد١٧، ٣٨٥-٤٠٥.

قضب، هبة، "الموقف الاسرائيلي من الثورة المصرية"، **مجلة البحوث الدراسات العربية**، عدد ٥٦، ١٤٧- ١٧٤، (٢٠١٢).

قومان، مناف، "أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي في سوريا قبل وبعد ٢٠١١"، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات.**

كاظم، أحمد عدنان، "تغيير مؤسسة الحكم في مصر"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،** عدد ٣٣، (٢٠١١).

كرعود، احمد، تونس: ثورة الحرية والكرامة، الربيع العربي: **ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات الشبكة العربية لدراسة الدمقراطية،** الطبعة الأولى، ٢٠١٣، شرق الكتاب، ص ٢٩-٥٣.

مبروك، شريف شعبان، "التهديدات الإسرائيلية للأمن المائي لمصر والسودان"، **مجلة شؤون عربية،** عدد ١٤٣، ٢٢٦-٢٤٠، (٢٠١٠).

محمد، أحمد سلمان، "المواقف الاقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام ٢٠١١"، **مجلة المستنصرية،** (٢٠١٥).

محمد، أحمد سليمان، "الموقف التركي من التغيرات في المنطقة العربية"، **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،** (٢٠١٢).

محمد، أحمد، "الموقف الروسي من التغيرات في المنطقة العربية"، **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،** الجامعة المستنصرية، ١٥١-١٧٨، (٢٠١٢).

محمد، أحمد، "موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورات العربية عام ٢٠١١ مصر وليبيا انموذجاً"، **مجلة دراسات اقليمية،** عدد٣٠، مجلد ٩، ٢٢١-٢٤٦، (٢٠١٣).

محمد، هبة جمال، "الموقف الاسرائيلي من الثورة المصرية"، **مجلة البحوث والدراسات العربية،** عدد ٥٦، ١٤٧-١٧٤، (٢٠١٢).

مخلافي، عبد الملك، "المبادرة الخليجية الثالثة بشأن اليمن: مشروع اتفاق أم منهج"، **مجلة المستقبل العربي**، مجلد ٣٤، عدد٣٨٨، (٢٠١١).

مراياتي، محمد، "ربيع العرب وتأثيراته على سياسات التخطيط"، **مؤسسة الفكر العربي**، سنة، ١٢٩-١٣٨.

مشاط، عبد المنعم، "الأمن القومي المصري عقب ثورة يونيو"، **السياسة الدولية**، مركز الاهرام،(٢٠١٤).

مصباح، عامر، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الطبعة الأولى،٢٠٠٩، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

مطاوع، محمد، "السياسات الامريكية والاوروبية ازاء ثورات الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٣ الوقائع والتفسيرات"، **مجلة النهضة**، عدد ٣، مجلد ١٥، ١-٤٢.

منصور، جوني، ٢٠١٢،" أثر الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مجلد ١٦، عدد٥٩.

مهدي، عبي، "الثورات العربية وأثرها على معادلة التحولات الاقليمية في الشرق الأوسط"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، مجلد ٦، عدد١٧، ٢٩٨-٣٤٦، (٢٠١٣).

ساعو، وليدة، **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية /دراسة حالة سوريا** ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٤، جامعة محمد خيضر،بسكرة. وصال، كمال، " التحديات التنموية التي تواجه مصر ما بعد ثورة يناير ٢٠١١: نحو نموذج تنموي جديد للاقتصاد المصري"، **مجلة التجارة والتمويل**، عدد٦، ٢٠١٤.

المواقع الالكترونية:

موسى، عبدة، سياسات عربية،٢٠١٥، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

موقع جلوبال فاير لقياس قدرة الجيوش العالمية http://www.globalfirepower.com/، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/١١/١٠.

هلال، علي، "الأمن القومي العربي: دراسة في الاصول، مجلة شؤون عربية، عدد ٣٥، ١٩٤٨، ٦-٢١.

وزارة الخارجية المصرية، http://www.mfa.gov.eg/، تم الزيارة في تاريخ ٢٠١٦/٨/١٠

الملحق (١): التعديلات الدستورية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

المادة(٧٥)

النص قبل التعديل:

يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من ابوين مصريين وان يكون متمتعاً بالحقوق المدنية والسياسية وألا يقل عن أربعين سنة ميلادية .

النص بعد التعديل :

يشترط فيمن انتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية والا يكون قد حمل أو أي من والديه جنسية دول اخرى والا يكون متزوجا من غير مصري والا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

المادة (٧٦)

النص قبل التعديل :

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر، ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية ان يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات على أن لا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من اعضاء مجلسي الشورى وعشرة اعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الاقل ويزداد عدد المؤيدين للترشيح من اعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن اعضاء المجالس الشعبية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد اعضاء أي من هذه المجالس وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يكون التأييد لأكثر من مرشح وينظم القانون الاجراءات الخاصة بذلك . ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضي علي تأسيسها خمسة أعوام متصلة علي الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في أخر انتخابات علي نسبة٥% علي الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشو ري أو ما يساوي ذلك في احد المجلسين ان ترشح لرئاسة الجمهورية أحد اعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متي مضت علي عضويته في هذه الهيئة سنة. ويتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتي ولو تقدم للترشيح مرشح واحد أو لم يبق سواه بسبب تنازل
باقي المرشحين أو لعدم ت رشيح أحد غير من خلا مكانه، وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل علي الأغلبية المطلقة لعدد من ادلوا بأصواتهم الصحيحة وينظم القانون ما يتبع في حالة عدم حصول المرشح علي هذه الأغلبية ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية علي المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدي مطابقته للدستور، وتصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو اكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلي مجلس الشعب لإعمال مقتضي هذا القرار، وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزما للكافة ولجميع سلطات الدولة وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره .

النص بعد التعديل

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة
الجمهورية ان يؤيد المتقدم ثلاثون عضوا علي الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب أو الشو ري أو ان يحصل المرشح علي تأييد ما لا يقل عن ثلاثين الف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة علي الأقل بحيث لا يقل عدد المؤيدين في اي من تلك المحافظات عن الف مؤيد وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

المادة (٧٧)

النص قبل التعديل :

مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد اخر.

النص بعد التعديل :

مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة ثانية.

المادة (٨٨)

النص قبل التعديل :

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء ويجري الاقتراع في يوم واحد وتتولي لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف علي الانتخابات علي النحو الذي ينظمه القانون ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها علي أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين، وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف علي الانتخابات علي مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز علي أن تشكل اللجان العامة من أعضاء هيئات قضائية وان يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة وذلك كله وفقا للقواعد والاجراءات التي يحددها القانون .

النص بعد التعديل :

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في اعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب

والاستفتاء، وتتولي لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف علي الانتخاب والاستفتاء بدءاً من القيد بجداول الانتخاب وحتي إعلان النتيجة، وذلك كله علي النحو الذي بينه القانون ويجري الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.

المادة (٩٣)

النص قبل التعديل :

يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية اعضائه، وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلي المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويجب إحالة الطعن إلي محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته إلي محكمة النقض،وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه المحكمة علي المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق علي المجلس، ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

النص بعد التعديل :

تختص المحكمة الدستورية العليا)عدل بعد ذلك محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية
أعضاء مجلس الشعب، وتقدم الطعون إلي المحكمة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ إعلان نتيجة
الانتخاب وتفصل المحكمة في الطعن خلال تسعين يوما من تاريخ وروده إليها، وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ ابلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.

المادة (١٣٩)

النص قبل التعديل :

لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا له أو أكثر، ويحدد اختصاصهم ويعفيهم من مناصبهم وتسري القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية علي نواب رئيس الجمهورية.

النص بعد التعديل:

يعين رئيس الجمهورية خلال ستين يوما علي الأكثر من مباشرته مهام منصبه نائبا له أو أكثر
ويحدد اختصاصاته فإذا اقتضت الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يعين غيره، وتسري الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته علي نواب رئيس الجمهورية.

المادة (١٤٨)

النص قبل التعديل :

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ علي الوجه المبين في القانون، ويجب عرض هذا الإعلان
علي مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر علي المجلس الجديد في أول اجتماع له، وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب.

النص بعد التعديل :

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ علي الوجه المبين في القانون، ويجب عرض هذا الإعلان علي مجلس الشعب خلال السبعة أيام التالية ليقرر ما يراه بشأنه فإذا تم الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة المجلس للانعقاد فورا للعرض عليه، وذلك بمراعاة الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة، واذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر علي المجلس الجديد في اول اجتماع له ويجب موافقة اغلبية أعضاء مجلس الشعب علي إعلان حالة الطوارئ، وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة لا تتجاوز ستة أشهر ولا يجوز مدها إلابعد استفتاء الشعب وموافقته علي ذلك.

المادة (١٧٩)

النص قبل التعديل : تعمل الدولة علي حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكاما خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولي من المادة ٤٠ والمادة ٤٤ والفقرة الثانية من المادة ٤٢ من الدستور دون تلك المواجهة، وذلك كله تحت رقابة القضاء ولرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلي أية جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون.

النص بعد التعديل :

تم الغاء النص .

المادة (١٨٩)

النص قبل التعديل :

لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور،ويجب ان يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلي هذا التعديل، فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب ان يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس علي الأقل، وفي جميع

الأحوال يناقش المجلس مبدا التعديل ويصدر قراره في شانه بأغلبية أعضائه ،فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة علي هذا الرفض واذا وافق مجلس الشعب علي مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ الموافقة المواد المطلوب تعديلها فإذا وافق علي التعديل ثلث أعضاء المجلس عرض علي الشعب لاستفتائه في شانه فإذا ووفق علي التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.
النص بعد التعديل : لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب ان يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلي هذا التعديل فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب ان يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس علي الأقل، وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شانه بأغلبية اعضائه، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة علي هذا الرفض وإذا وافق مجلس الشعب علي مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ الموافقة المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق علي التعديل ثلث اعضاء المجلس عرض علي الشعب لاستفتائه في شأنه، فإذا ووفق علي التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ولكل من رئيس الجمهورية وبعد موافقة مجلس الوزراء ولنصف أعضاء مجلسي الشعب والشو ري طلب إصدار دستور جديد، وتتولي جمعية تأسيسية من مائة عضو ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين غير المعينين في اجتماع مشترك إعداد مشروع الدستور في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض رئيس الجمهورية المشروع خلال خمسة عشر يوما من إعداده علي الشعب لاستفتائه في شانه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.

المصدر: سلامة، حسن (٢٠١١)، مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية، مجلد ١١، عدد ٤٢. www.darahmandoma.com.

Abstract

Impact of Arab Spring revolutions on Arab national security: The Egypt as a case study (2010 – 2015)

Prepared by

Ameena Zuhair Ali AL- Dmor

Supervisor

Dr.Yahya Ahmad AL-Ali

Associate Professor

This Study aimed to investigate the effect of so-called Arab Spring events on Arab and Egyptian national security، through research in internal and external threat sources of Egyptian national security، and Analysis different dimensions of Egyptian national security.

The study used the following approaches: Case study method Order to study the impacts of Arab Spring events on Egyptian national security، Analytical method، to analyze different reasons and results that led to the events of revolutions in Arab Change countries Namely (Tunisia، Egypt، Libya، Yemen and Syria)، and comparative method، In order to compare Between different dimensions of Egyptian national security.

The importance of this study Originate by studying the repercussions of Arab Spring on Arab national security and in the change countries included in the study، In each of (Tunisia، Yemen، Libya and Syria)، and Egyptian national security.

The study concluded that revolutions spring events have affected the Arab national security، and Egyptian national security in economic and social side، while Arab Spring events affect positively on change countries in political side، through the success of revolutions in toppling dictatorships governed for long periods، The Arab nations have demonstrated their ability to effect change in their political systems in order to achieve democracy، and Social Justice. The study concluded also that the jihadist organizations in the Sinai region constitute source of threat to Egyptian national security.